# الحراك الاجتماعي في مصر
# "محاولة للفهم"

د. أمانى قنديل

(٢٠١٩)

الحراك الاجتماعي في مصر "محاولة للفهم"

**د. أمانى قنديل**

**إصدار ٢٠١٩**

**الإخراج الفني**

**محمد أمين إبراهيم**

## شكر وتقدير

## للباحث المتميز وليد الجزار

## الذي أسهم في توفير معلومات أساسية

# المحتويـــــات

**مقدمة** ..... 9

**الفصل الأول: الأهمية والإشكاليات وتداخل المفاهيم**

**أولاً: من أين نبدأ** ..... 15

ا. محدوديـات الأدبيات العربيـة ..... 15

ب- إشكالية توظيف الأدبيات الغربية ..... 21

ج- أهمية التصدي لدراسة حالة الحراك الاجتماعي في مصر ..... 23

**ثانياً: الحراك الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به ..... 25**

أ- مفهوم الحراك الاجتماعي ..... 25

ب- تداخل الحراك الاجتماعي مع قضايا ومفاهيم مهمة ..... 28

ج- التغيير الاجتماعي والحراك ..... 32

**الفصل الثاني: مؤثرات الحراك الاجتماعي في مصر**

**أولاً : ثغرات وموضوعات مهملة** ..... 37

**ثانياً : اختلاف مؤثرات الحراك في مصر عبر فترات زمنية** ..... 39

أ- الحقبة الناصرية والحراك ..... 39

ب- مؤثرات جديدة في الحراك من السبعينيات إلى التسعينيات في القرن العشرين. 40

جـ- الألفية الثالثة وإعادة التشكل ..... 42

د - الحراك والمنظومة القيمية، وتعميق النفق التحتي للفساد ..... 44

## الفصل الثالث: حراك المسافات القصيرة وحراك المسافات الطويلة في مصر


**أولاً: كيف تتواصل محصلة النتائج السابقة مع الحراك في اللحظة الحالية** .....57

أ- أهم ما توصلنا إليه .....57

ب- تجنب التفسير الأحادي للحراك الاجتماعي .....60

جـ - حراك المسافات القصيرة وحراك المسافات الطويلة .....61

د - الاقصاء الاجتماعي والحراك .....65

**ثانياً: البطالة وضيق فرص الحراك الاجتماعي** .....67

أ- تقدير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .....67

ب- مخاطر اجتماعية متنوعة تسهم في ارتباك الحراك الاجتماعي .....68


## الفصل الرابع: الدولة في مواجهة ضيق فرص الحراك الاجتماعي


**أولاً: برامج الحماية الاجتماعية للفقراء** .....73

أ- برنامج تكافل وكرامة .....73

ب- التغذية المدرسية والدعم العيني .....75

**ثانياً: جمود حالة أصحاب المعاشات** .....76

أ- تراجع شديد في الدخل الحقيقي .....76

ب- ضرورة إعادة النظر في أموال أصحاب المعاشات .....77

**ثالثاً: السياسات الصحية والتعليمية وحالة الحراك** .....78

أ- السياسة الصحية وإعاقة الحراك أو تيسيره .....78

ب- تفاوت نوعية مخرجات التعليم وتأثيره في الحراك .....80

جـ - مدى فاعلية برامج القروض في تنشيط الحراك الاجتماعي .....82

د - طبيعة الحراك المناطقي في مصر، والاشكاليات المثارة.....84

**الفصل الخامس: الحراك الاجتماعي والسياسة** .....95

**أولاً: القرار السياسي والحراك الاجتماعي** .....96

أ- السياسة وتوجهات النظام السياسي والحراك .....96

ب – عوامل ارتبطت بالنظام السياسي صنعت المشهد المرتبك للحراك .....98

**ثانياً: دراسة الأسس الاجتماعية للسياسة تكشف عن الحراك الاجتماعي** .....100

أ- جماعات المصالح ومؤشرات الحراك .....100

ب- السياسة والحركات الاجتماعية والحراك .....102

جـ – الاحتجاجات والاعتصامات .....105

د- الثورات والحراك الاجتماعي .....107

**ثالثاً: السياسة والمنظمات الوسيطة والحراك** .....109

أ- ملاحظات أولية .....109

ب- المجتمع المدني والحراك والسياسة في مصر .....111

جـ – النقابات المهنية والحراك والسياسة .....114

د – الأحزاب السياسية والحراك الاجتماعي .....120

**مناقشة ختامية** .....124

**المراجع** .....132

# مقدمة

في سبتمبر ٢٠١٧، نشرت الكاتبة مقالين في جريدة الأهرام عن "**فئة الأثرياء الجدد**"، وحالة الحراك المناطقي التي ترتبط بهم، وبمعنى الانتقال والترحال (أحياناً يكون بصفة مستمرة)، إلى مناطق جديدة، وغالباً تكون مغلقة عليهم (الكمبوندات)، وتعبر عن ثراء شديد من ناحية، ورغبة في الانعزال عن باقي الطبقات من ناحية أخرى.. وهي حالة أضحت ظاهرة لافتة للاهتمام، خاصة إذا علمنا أن هذا "**الحراك المناطقى**" في اتجاه شراء فيلات أو قصور، في الساحل الشمالي على وجه التحديد، وفي اتجاه الغرب، قد تزايدت وتضاعفت لامتلاك وحدات سكنية جديدة وحديثة، قد لا يشغلها الأثرياء الجدد، أكثر من شهر أو شهرين في الإجازة الصيفية.

**إن إنفاق عشرات الملايين، لاقتناء" مسكن واحد" في غرب الساحل الشمالى، مثَّل ظاهرة لافتة للأنظار، وتحدث عنها البعض في وسائل الإعلام**.. إن تأمل هذه الظاهرة من جانب الباحثة، قد دفع إلى إثارة تساؤلات مهمة، ثم قد تدفع فيما بعد– والعمل هنا هو مثال على ذلك– إلى التوسع في تأمل الظاهرة ككل والبحث فيها، ثم الانتقال من هذه القمة الثرية إلى الطبقة المتوسطة، وإلى الطبقة الدنيا والفقراء لنقارن طفرة الأثرياء وحراكهم إلى أعلى، بحالة الغالبية العظمى، من المجتمع، والحالة الأولى يمكن أن نطلق عليها "**الحراك إلى أعلى**"، **وفي فترة زمنية قصيرة، أما الحالة الثانية الغالبة فهي الحراك إلى أسفل في اتجاه دائرة الفقر** (الطبقات الوسطى والفقراء)، أو الجمود في الموقع نفسه.

**كانت هناك تساؤلات كثيرة، فيما تعلق "بأهل القمة"** نبحث عن إجابة لها، أبرزها تتعلق بمصادر أموالهم.. هناك الآلاف منهم (أو بضعة ملايين) يطلقون على أنفسهم "رجال أعمال"، ولا نعلم ما هي هذه الأعمال.. الغالبية منهم لا يرتبط بصناعة أو تشغيل عمال، ولا يرتبط بإنتاج، ويبدو أنهم يعملون في قطا ع الخدمات، أو سماسرة، أو لديهم توكيلات من شركات كبرى خارج مصر ويهتمون بالتجارة، ولكن أنشطتهم "طفيلية" لا ترتبط بتغذية الاقتصاد المصري... وإذا كنا لا نعلم عنهم أى شيء، ولكنهم "طفوا" على القمة، وكان "النهم" لشراء عدة قصور أو فيلات، في القاهرة الجديدة وفي الساحل الشمالي، **فإن السؤال يكون هل يغسلون أموالهم؟ هل هي محصلة تجارة غير مشروعة؟ أو محصلة الاستيلاء على أراضي الدولة؟** من أين أتى كل هؤلاء وتزاحموا على "القمة" في السنوات الثماني الأخيرة على وجه الخصوص (بعد يناير ٢٠١١)

.. وكيف تتحقق كل هذه الثروات وبهذه السرعة، في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع المصري من ضغوط اقتصادية ومخاطر كبرى، **ولم نلمس أي توجه من الأثرياء الجدد فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية؟**

وبالطبع فإن "**أهل القاع**" **يتزايدون تحت خط الفقر**، ويسقط آخرون في دائرة الفقر، من شرائح دنيا من الطبقة المتوسطة إلى دوائر الفقر.. وبعد نوفمبر عام ٢٠١٦ واتخاذ قرارات بتعويم الجنيه المصري، والذي انخفضت قيمته كثيراً (بلغ الدولار الأمريكي في البداية ما يعادل عشرين جنيهاً مصرياً)، ثم أخذ في التحسن ليصبح عام ٢٠١٨ ما بين ١٧–١٨ جنيهاً مصرياً، إلى جانب ارتفاع قيمة البنزين مرتين، وخفض دعم الدولة له، وارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، ثم ارتفاع الأسعار جميعها بنسبة لا تقل عن ٤٠٪، وتزايد نسبة التضخم، وارتفاع الدين الخارجي، وبالطبع توقيع اتفاقية بين مصر وصندوق النقد الدولي... كل هذا إلى جانب عبء البطالة خاصة بين خريجي الجامعات، وضيق فرص الحياة، والمعاناة الشديدة في مواجهة تردي الخدمات الصحية وارتفاع أسعار الدواء.. ولايمكن إغفال جشع التجار، واحتكار البعض لسلع أساسية (كانت الأدوية إحدى ساحاتها)، مع غياب قدرة الدولة على ضبط الأسعار والمواجهة الشاملة للفساد. **كل ذلك قد أثر سلباً على الحراك الاجتماعي "الصحي" في مصر، وسبب إحباطاً كبيراً.**

**وما بين أهل القمة وأهل القاع، بدا لنا صراع الملايين في الطبقة المتوسطة- وأفضل مبدئياً القول الطبقات المتوسطة- من أجل توفير الحد الأدنى لحياة كريمة لهم ولأولادهم،** ومن أجل توفير فرص تعليمية ملائمة لهم، في مدارس خارج منظومة الحكومة، والتي هرب طلابها إلى الدروس الخصوصية والمجموعات.

**لقد استقطب الجدل حول الطبقة المتوسطة كثيراً من الكتابات والآراء**، فهناك من تحدث عن انكماش الطبقة المتوسطة، وتراجع دورها كعمود فقري في المجتمع، يتسم بالمشاركة السياسية والمشاركة في العمل العام، وتراجع دورها أيضاً لانشغالها بإدارة الضغوط الاقتصادية اليومية... على الجانب الآخر فإن البعض لا يوافق على التقليل من حجم وفاعلية الطبقة المتوسطة (منهم كتابات د.عبد المنعم سعيد)، ويستند إلى دلائل وإحصاءات يؤكد من خلالها اتساع الطبقة المتوسطة.. وقد يكون ذلك صحيحاً، فقد تتسع ولكن تتجمد في مواقعها، ولا نلاحظ حراكاً سياسيّاً واجتماعيّاً أو اقتصاديّاً.

**الخلاصة** التي نذهب إليها، أن الاهتمام – من جانب الكاتبة – بقضية الحراك الاجتماعي

في مصر – ومحاولة فهم ديناميات هذا الحراك، قد بدأت بعد كتابة المقالات المذكورة، والحوارات التي دارت حولها. من هم أهل القمة؟ ما روافدهم ومصادر أموالهم؟ كيف انعزلوا في مناطق مغلقة عليهم وحدهم؟ إن هذا العمل قد يمس الخريطة الطبقية في اللحظة الحالية (٢٠١٨ تاريخ كتابة هذا العمل)، إلا أنه معنى بالأساس بالحراك الاجتماعي، والفرص العادلة للصعود إلى أعلى في المكانة الاجتماعية، وباعتبار أن ذلك جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية.. لكننا وسط ذلك لا نغفل حالة الحراك الاجتماعي لدى الطبقات المتوسطة أو في الطبقات الدنيا، وذلك هبوطاً إلى أسفل أو صعوداً.. المؤثرات أو العوامل الفاعلة كثيرة، متعددة، ومتباينة، من اعتبارات اقتصادية وسياسية، إلى اجتماعية وثقافية، إلى أحداث كبرى شهدها المجتمع المصري منذ يناير ٢٠١١، وحتى عام ٢٠١٩.. وكلها سواء ما يمس الدولة وسياساتها، أو ما يمس المجتمع المصري وثقافته وسلوكه، انعكست على حالة الحراك الاجتماعي في مصر.

# الفصل الأول

# الأهمية والإشكاليات

# الفصل الأول: الأهمية والإشكاليات

## أولاً: من أين نبدأ؟

في مقابلة شخصية، مع أستاذنا الجليل د. جلال أمين (أبريل ٢٠١٧)، كان النقاش بيننا حول الحراك الاجتماعي في مصر، وشبه غياب لدراسات سابقة متراكمة (خاصة في علم الاجتماع).. وأشار سيادته إلى أن ما هو موجود على الساحة محدود، وتغيب البيانات التي تساعد الباحث في المقارنة الزمنية، وهو ما قد يوقعنا في أخطاء.. ولكن وفقاً لما ذكره لي د. جلال أمين أنه "من المهم أن نحاول وأن نبدأ.. ولعل هذه البداية تفتح الباب لاهتمام الجماعة الأكاديمية إلى تشكيل فريق عمل متنوع الاختصاصات، يقترب بشكل أفضل من موضوع الحراك الاجتماعي"[١].

### أ- محدودية الأدبيات العربية:

١- **إن الدراسات التي تناولت الحراك الاجتماعي في مصر، وموضوع التحليل الطبقي بوجه عام، هي محدودة**، قد تتواجد انطباعات عن الظاهرة وبعض البيانات المدعمة لوجهة نظر الباحث، لكنها لا تدخل بعمق في موضوعنا هذا .. لا تتواجد دراسات مقارنة زمنية مثلاً، أو مقارنات بين الحراك في المدينة والحراك في الريف.. دراسات محدودة اهتمت بالطبقة المتوسطة (منها دراسة د. أحمد موسى) [٢]، وأخرى تعود إلى التسعينيات اهتمت بالريف[٣].. ولكن في المقابل، تعاظم الاهتمام بدراسة المناطق العشوائية في مصر، والفقراء خاصة في محافظات الوجه القبلي، كذلك تعاظم الاهتمام بأوضاع النساء والشباب في الأسر الفقيرة، وآليات التمكين .. إلا أننا نكاد لا نجد دراسة واحدة تركز على اتساع (أو ضيق) فرص الحراك الاجتماعي، ولم يحظ الموضوع باهتمام أمبيريقي وتحليلي من الباحثين.

٢- **الاهتمام بالتعليم كرافد أو مصدر أساسي للحراك الاجتماعي**، تتناوله دراسات مختلفة، ولكن من منظور إشكالية البطالة، خاصة خريجي الجامعات والتعليم الفني.. كذلك اهتم البعض بانعكاسات نوعية التعليم المتدني على فرص العمل المتاحة، ونوعية الحياة، وهو ما يؤثر سلباً على فرص الحراك، وهذا البعد مهم، لا جدال في ذلك، إلا أن مناقشة العلاقة بين التعليم والتشغيل- واللذان مثلا في فترات سابقة- المصدر الرئيسي للحراك الاجتماعي

وصياغة الخريطة الطبقية، أصبح شبه غائب إلى حد كبير، **غافلين أو متغافلين عن إمكانات الحراك في ظل هذا الوضع، وانعكاساته السلبية على الاستقرار الاجتماعي والشعور بالعدالة، وعلاقة الحراك بالسياسة.**

٣- **رغم أن بحوثاً ودراسات عربية متعددة**، قد اهتمت بالعولمة، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وانعكاساتها على المجتمعات العربية – ومن بينها مصر– إلا أن **الساحة تكاد تخلو من دراسة تستهدف تفاعلات العولمة مع الحراك الاجتماعي** من جهة، وإعادة تشكل الطبقات من جهة أخرى، ولم يتم التركيز **على أن العولمة وفرت فرصاً للحراك الاجتماعي – من جانب من ارتبط بها بقوة– لكنها استبعدت الغالبية من فرص المنافسة.**

٤- **إذا كان الوعي بالانتماء الطبقي أحد الأبعاد المهمة في دراسة موضوع الحراك الاجتماعي وإدراك المكانة الاجتماعية**، فإن الاهتمام به بدا للجماعة الأكاديمية – خاصة في علم الاجتماع– ليس من بين أولويات الدراسات والبحوث.. وقد يكون ذلك بسبب اشتداد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية على السكان، والتغيرات القيمية وانعكاساتها على المصريين – وجميعها اجتذبت الدراسات– **إلا أن الموضوع، أي الوعي الطبقي وإدراك الانتماء والحراك – لم يلق الاهتمام الواجب..** هذا رغم أن المكانة الاجتماعية، أو ما يطلق عليه أحياناً "الوجاهة" قد خلقت أنماطاً استهلاكية استفزازية غير مسبوقة.

**إن خلاصة المراجعة للأدبيات العربية عن الحراك الاجتماعي في الحالة المصرية تكشف لنا بإيجاز عن اهتمام محدود، إضافة إلى غياب النظرة الكلية الشاملة التي تستهدف رؤية الحراك والخريطة الطبقية في مصر، في سياق شامل ثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي، يوضح لنا تفاعلات الحراك مع نسق متكامل من المتغيرات.. أي الحراك الاجتماعي في علاقته بالمتغيرات السياسية (ثورة يناير ٢٠١١ ثم يونية ٢٠١٣ وتغيرات القوى السياسية وغيرها..) وفي علاقته بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، (وما يرتبط بذلك من سياسات التوزيع العادل)، وكذلك علاقة الحراك الاجتماعي بالقيم السائدة وتصاعد مؤشرات الفساد الصغير والكبير.**

**إن مراجعة الأدبيات العربية، خاصة ما تعلق بالحراك الاجتماعي في مصر، ذكرنا أنها محدودة، وغالباً ما نجد إشارات لها أو بعض التناول في أدبيات عربية اهتمت بالمسألة**

**الطبقية، خصوصاً الطبقة المتوسطة، وكان التحليل على مستوى "الوطن العربي"..** وقد يكون التحليل أيضاً على مستوى مناطقي (خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩) ويتناول التحولات السياسية والاقتصادية والتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد الكشف عن البترول، وإعادة تشكل مجتمعات دول الخليج العربي، وظهور الطبقة الوسطى الجديدة، وتأثير التعليم والقبلية، وطبيعة الدولة على عملية الحراك.

وفي سياق الاهتمام بالمجتمع والدولة وأثر التحولات على إعادة تشكيل البناء الاجتماعي – وضمن اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية – قدم د. عبد الباقي الهرماسي، دراسته عن المغرب العربي (١٩٨٧).. وهو مع اهتمامه بالبعد التاريخي، فهو يركز على التنمية والخريطة الطبقية في دول المغرب العربي، ويشير إلى خطوط تباين وتماثل في أنماط تشكل البنية الاقتصادية، خصوصاً من منظور توجهات النظام السياسي.. وأهم ما قدمته دراسة الهرماسي، هو تعثر المشروع التنموي في دول المغرب العربي وتأثيره على حالة الحراك الاجتماعي سواء في الريف أو المدينة.

وقد نشر عالم الاجتماع اللبناني، أحمد البعلبكي، دراسة قيمة عن مفهوم الطبقة المتوسطة وحراك الهوايات في المجتمعات العربية المشرقية (مجلة المستقبل العربي، ٢٠١٢) ومن أهم ما أتى به، ونستفيد منه في دراستنا هذه (الحراك الاجتماعي في مصر – محاولة للفهم) أن هناك فارقاً أساسيّاً بين تشكل الطبقة الوسطى العربية والغربية، فالأخيرة تشكلت في سياق عصر الصناعة، مستفيدة من الفرص التي وفرها النظام الرأسمالي الليبرالي، للحراك الاجتماعي، وكان لها وعيها وثقافتها، وهو الأمر الذي أكدت عليه في تحليلنا للحراك الاجتماعي في مصر.. إذ أن تشكل أو إعادة تشكل البناء الطبقي والحراك الاجتماعي، في مصر، يتم في إطار مختلف، أبرز ملامحه تعثر عملية التنمية من جانب، والدور المهم القوي والجديد الذي لعبه قطاع المطورين العقاريين وقطاع الخدمات.. وهو ما يلقي الضوء على خصوصية كل حالة.

إن الدكتور بعلبكي في دراسته يتحدث عن تأثيرات الطائفية على الهوية المدنية، وتعويق تشكل الوعي الطبقي، والقانون في لبنان، ويتحدث أيضاً عن تأثيرات المناخ "المسيس" على الحراك الاجتماعي لأنه يوفر فرصاً للقفز إلى أعلى، وكذلك الفساد الذي يصاحب الطائفية وعلاقتها بالدولة.

**كتابات عربية أخرى اهتمت بالطبقة المتوسطة، ومن منظور مختلف، وهو علاقة**

**الدولة بأشكال التنظيم النقابي** من أطباء ومهندسين ومحاسبين.. وغيرهم من أصحاب المهن (إليزابيث لونفيس)، أزمة الطبقات الوسطى في المشرق العربي، ٢٠١٢).. وهي الأخرى تؤكد في مقدمة عملها، أن الباحث عليه "ألا يستسلم للنماذج النظرية والمنهجية الغربية" في الدول محدودة التصنيع، أو بعبارة أخرى في الدول النامية.. وهو الأمر الذي أشرت إليه عدة مرات في هذا العمل.. وهو ما سنعود إلي تناوله حين نتحدث عن "تعثر التنمية والحراك الاجتماعي".

إن لونفيس تلفت النظر أمام رهان وطني، إذ أن تخلى الدولة عن التزاماتها وتباطؤ التوظيف، وانخفاض القدرة التنافسية لدول كثيرة نامية في إطار العولمة، يؤدى إلى مصاعب كثيرة تتطلب دوراً فعالاً تلعبه الجماعات المهنية (وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد)، وتكون الاشكالية كيف يمكن تفعيل هذا الدور في سياق نزاعات القيم والانتماء والولاء، وفي إطار نظم سياسية تشهد تدهور العلاقة بين السلطة والجماعات المهنية.

**كتابات أخرى صدرت باللغة العربية اهتمت بالبناء الطبقي العربي ومن زاوية علم الاقتصاد**، كتبه د. محمود عبد الفضيل (بعنوان التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ،١٩٨٥)، وهو الآخر يرى عدم صلاحية بعض المفاهيم النظرية وبعض الأدوات التحليلية لمقاربة الواقع للبيئة الاجتماعية، ويقترح تصنيف التركيب الطبقي وفقاً لمستوى تطور قوى الإنتاج ودرجة التباين في نمط علاقات الإنتاج السائد، وحدود تدخل الدولة في الاقتصاد، ودرجة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية.. كما يشير إلى أن هناك عدة أنماط إنتاجية تؤثر في التشكيلات الاجتماعية، أبرزها رأسمالية الدولة (مصر في العهد الناصري)، والرأسمالية الليبرالية (مصر بعد حرب ١٩٧٣) إلى جانب الدولة العشائرية – الريعية – النفطية.

إن العمل السابق اذن يقترب من العوامل الرئيسية المؤثرة في التشكيلات الاجتماعية، من منظور اقتصادي، بينما غالبية الاعمال السابقة تقترب من الموضوع من منظور سوسيولوجي، لكنه لا ينفي تأثير التحولات الاقتصادية.

**ويمكن أخيراً الإشارة إلى عمل آخر صدر عام ١٩٩٧ (إعادة طباعته ٢٠٠٧)، من خلال مشروع بحثي متطور بدأ ١٩٧٧، وهو من تحرير نيقولا هوبكنز والدكتور سعد الدين إبراهيم** (المجتمع العربي: الطبقة، النوع، القوة، التنمية ١٩٩٧) يهمنا هنا الفصل الأول من الكتاب الذي تضمن دراسة مهمة لعالم الاجتماع الفلسطيني سميح فرسون، بعنوان " البناء الطبقي والتغير الاجتماعي في العالم العربي"، وهو الأقرب إلى موضوعنا.. وهو يهتم بتحليل التحولات البنائية في المنطقة العربية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي (وهو المدخل الذي اعتمدت

عليه الكاتبة في دراسة الحراك الاجتماعي في الحالة المصرية)، فهو يتحدث عن تحولات في الزراعة وفي القطاع الصناعي بدرجة أبطأ، بينما هناك تحول كبير في القطاع العقاري وقطاع التجارة والخدمات، ويتحدث أيضاً عن انعكاسات علاقات بعض الأفراد والجماعات بالسلطة السياسية، والتي تصبح أحد المؤثرات في البناء الطبقى (وكذلك شيوع الفساد).. هناك تغيرات في البناء الطبقى، وفقاً لسميح فرسون انعكاساً للتحولات البنائية، لكن يظل التركيب الطبقي مرهونا بالعلاقات السياسية والعلاقات الطائفية التقليدية.

**وقد يكون من المهم الإشارة إلى عمل حديث عن الطبقة المتوسطة في الوطن العربي، قام به د.أحمد موسى بدوي** (في إطار مركز دراسات الوحدة العربية، عام ٢٠١٣)، والذي وجه اهتماماً أكبر خلال صفحات الكتاب للحراك الاجتماعي الصاعد (والهابط)، وقد استفادت منه الكاتبة بشكل كبير، وخاصة حين تناول تعثر التنمية في المنطقة العربية، وأشكال الحراك في ظل هذه الحالة.

**وإذا كان ما سبق يمثل أهم الأدبيات العربية التي تمس موضوع دراستنا هذه عن الحراك الاجتماعي، فإننا يمكن أن نستخلص منها بعض الأمور المهمة:**

- **أولها: تركيز الاهتمام على الطبقة المتوسطة**، ويتخلل ذلك الاهتمام بالإشارة إلى الحراك الاجتماعي.. ويبرر هذا التوافق حول أن الطبقة المتوسطة هي العمود الفقري للمجتمع ككل، أو هي الفاعل الرئيسي في الشأن السياسي والتنموي.
- **ثانيها: التحولات البنائية في الدولة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية**– لها انعكاساتها وتفاعلاتها مع الطبقة المتوسطة، سلباً وإيجاباً.
- **ثالثها: إن تناول الحراك الاجتماعي في الطبقة أو الطبقات المتوسطة**، يشير إلى "حالة صحية" ينبغي أن تتوافر في المجتمعات العربية، وأن يكون ارتقاء الأفراد أو الجماعات عن "جدارة واستحقاق".
- **رابعها: توافق بين هذه الكتابات (أو أغلبها) حول صعوبات وإشكاليات الاعتماد على الأدبيات الغربية**، لخصوصية التاريخ العربي ولأسباب تتعلق بالتطور الصناعي والتكنولوجي في الغرب، أثر على التشكل الطبقي.. بينما في حالة المجتمعات العربية –والحالة المصرية التي نهتم بها – فإن هذا البعد غير قائم (تطور صناعي محدود)، ويبرز لنا الآن الدور الفاعل لقطاع التطوير العقاري وقطاع التجارة والخدمات، هذا إلى جانب الفساد الذي نسج خيوطه في المجتمع المصري والمجتمعات العربية.. وبالقطع فإن

الطائفية والقبلية والعصبيات كان لها تأثيرها القوي في بعض المجتمعات العربية (الحالة اللبنانية نموذج)، وكذلك "تسييس الدين" أو الإسلام السياسي ودوره في الحالة المصرية.

- **خامساً: تعثر التنمية، وتغير التوجهات السياسية والاقتصادية في الحالة المصرية**– وفي أغلب الدول العربية– هو عامل مهم له وزنه حين نناقش الحراك الاجتماعي وتشكل الطبقات في المجتمعات العربية.

يبقى في النهاية – وفي هذا الجزء – أن نطرح السؤال عن غياب شبه تام لتناول الحراك الاجتماعي بشكل رئيسى، عن الساحة العربية.. وهذا رغم أن الجماعة الأكاديمية اهتمت بالطبقة المتوسطة (خاصة في العقدين الأخيرين للقرن العشرين)* ثم توجهت إلى معالجة وتحليل الفقراء (أو الطبقة الدنيا) الذين ارتفعت نسبتهم كثيراً في الألفية الثالثة.. وقد كان هذا الغياب – وتحديداً في الحالة المصرية – في مجالات علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة

**وبهذا الخصوص يمكن أن نشير إلى عدة مبررات.. أولها** صعوبات وتعقيدات تحيط بتحليل الحراك الاجتماعي ومؤشراته خاصة فيما تعلق بالبيانات التي لها دلالة، ومن ثم يتجه الباحثون إلى موضوعات أكثر يسراً. **ثانيها** يفسر بعض أساتذة الاجتماع الرواد مثل د. أحمد زايد، د. محمود الكردي، في مقابلات شخصية، هذا الغياب للتركيز على الحراك الاجتماعي، بأن الساحة تشهد في مصر "موجات للاهتمام"، "تبدو كالموضة"، منها تمكين النساء، والسيدات المعيلات لأسر، والتنمية البشرية المستدامة، والفقر والفقراء، ونوعية التعليم، وإشكاليات البطالة .. وغير ذلك، وهي قضايا مهمة وترتبط بالحراك الاجتماعي بالفعل، إلا أنه يتم تجنبها .. **ثالثها** أن الحراك الاجتماعي هو قضية سياسية في المقام الأول؛ لأن الأمر يتعلق بتوجه النظام السياسي نحو المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، ويمس بشكل مباشر فرص الترقي والانتقال من موقع ومكانة اجتماعية إلى أخرى، استناداً على "الجدارة والاستحقاق".. **رابعها** أننا حين نتصدى لتحليل الحراك الاجتماعي وفهمه– في الحالة المصرية– **سوف نلمس موضوعات ذات حساسية سياسية، قد يخشى البعض الدخول فيها.. من ذلك، ثلاثة موضوعات مهمة، وهي:**

- **التزاوج بين السلطة والمال**، وعلاقة التفاعل بينهما، وانعكاساتها على الحراك الاجتماعي إلى أعلى.
- **دور المؤسسة العسكرية في حماية الأمن القومي**، وأدوارها التنموية بالداخل، أدى إلى

* راجع على سبيل المثال دراسة الاسكوا، الطبقة الوسطى في البلدان العربية قياسها ودورها في التعبير، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (بيروت:٢٠١٤)

بلورة نخب عسكرية في مواقع مهمة (سواء أثناء الخدمة او بعدها) في السياسة والأحزاب ومواقع تنفيذية عليا (محافظون على سبيل المثال)، أي حدث للبعض منهم حراك إلى أعلى، وكذلك توجيه مخصصات ذات جودة عالية لهم (مساكن وخدمات ومزايا).

- **الحراك الاجتماعي لأعلى قد يتحقق كنتاج لتطبيق مبدأ تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة**، وهو بالطبع مبدأ يتجاوز الفرص المتكافئة والترقي على أساس الجدارة والاستحقاق.

هذه الموضوعات ذات الحساسية، قد يتجنبها الباحث في الحراك الاجتماعي، وقد يعزف عن الدخول في الموضوع ككل، هذا إلى جانب علاقة الحراك الاجتماعي بحريات التعبير والحالة الديمقراطية.. ويمثل ماسبق تفسيراً واجتهاداً للإجابة عن سؤال لماذا لم تهتم العلوم الاجتماعية – بالقدر الكافي – بدراسة الحراك الاجتماعي؟

## ب- إشكالية توظيف الأدبيات الغربية

إن الادبيات الغربية التى اهتمت بالحراك الاجتماعي، ثرية إلى حد كبير، وتتسم بالتراكم المعرفي من ناحية (بدأت عام ١٩٢٧)، وبتنوع المناهج والاقترابات من ناحية أخرى، ومن ثم تطور هذا المجال البحثي واقتحم موضوعات جديدة، ونجح في الربط بينها وبين الحراك الاجتماعي (أى انتقال الأفراد والجماعات من مرتبة اجتماعية أو شريحة اجتماعية إلى أعلى والبحث عن العوامل المسئولة عن ذلك)، واللافت أن هذا المجال ارتبط بحالة نشوء وتطور الطبقة المتوسطة، وذلك مع الثورة الصناعية ثم أخذ مجال البحث عن الحراك الاجتماعي – في الدول الغربية – مسارات خاصة ومميزة، في إطار بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، شهدت تطورات عدة في المجتمع الرأسمالى الليبرالي، ومساحة ديمقراطية وحريات متسعة، واعتراف بحقوق الأفراد والجماعات.. ومن ثم كان الكشف عن قنوات الحراك الاجتماعي في المجتمعات الغربية، له ارتباط عميق بتطور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وجماعات المصالح (وابرزها جماعات الأعمال).. وهي قنوات سوف نتناولها في هذا العمل، ونتبين أن فاعليتها محدودة في تفعيل الحراك الاجتماعي في مصر والمنطقة العربية، وسوف نرصد اختلافات عميقة بين المجتمعات الغربية وحالة الحراك من ناحية، وبين الحالة المصرية والمجتمعات العربية، من ناحية أخرى.

لقد اهتم "اريك أولن رايت" في كتابه عن الاقترابات للتحليل الطبقى(جامعة كمبردج، ٢٠٠٥) بعدة مرتكزات للتحليل الطبقي الماركسي، وتحليل فيبر، ومرتكزات دوركايم، ثم مرتكزات بيير بورديو، هذه وغيرها تربط بين الطبقة والحراك الاجتماعي، وتتخطى الأخيرة الأبعاد المادية لكي

نهتم بالأبعاد الرمزية للمكانة الاجتماعية.. **نحن هنا في هذا السياق لن ندخل - تفصيلاً- في هذا الموضوع، ونكتفي بإبداء الملاحظات التالية، ومن منظور الإشكاليات التي تواجه الباحثون في مجال الحراك الاجتماعي، في مصر أو المنطقة العربية:**

- **إن الغالبية العظمى من الدراسات الغربية تستند إلى ماركس والتحليل الطبقى** وبمعنى أن الطبقة محصلة البنية الاقتصادية، وهي جماعة من الناس تتماثل في علاقتها بوسائل الإنتاج، والعلاقة بين الطبقات هي علاقة استغلالية في جوهرها.
- **انطلق ماكس فيبر من مركب متعدد الأبعاد للمجتمع، فالتراتب الاجتماعي في نظره لا يقتصر على الوضع الطبقي فحسب، بل يسهم في تشكيلته وصياغته اعتباران آخرين هما: المكانة والحزب..** وفيبر يرى ان التقسيمات الطبقية لا تمتد فقط من السيطرة على وسائل الانتاج، ولكن هناك فوارق اقتصادية لا علاقة لها بالملكية مثل الخبرات والمهارات والمؤهلات.. ومن ثم يشير فيبر إلى مفهوم " المكانة"، والاحترام الاجتماعي والوجاهة. هذه الكتابات الرئيسية، ثم الأفكار والمقاربات التي أضيفت إليهما، دفعت نحو تطور المجال البحثي للحراك الاجتماعي. (إضافات إيريك أولن، وبيير بوريدو على سبيل المثال).
- **لم يكن التطور الصناعي والتكنولوجي، هو العامل الرئيسى الذي أسهم في تشكل الطبقات في المجتمعات الغربية،** وإنما كان التطور التاريخي لها في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية معينة هو عامل آخر، صاغ الاختلاف بين المجتمعات الغربية، والمجتمعات العربية (ومن منظور التشكل الطبقي والحراك) .. كما كان لمساحة الديمقراطية، وإقرار الحريات، والديمقراطية، انعكاسات مهمة في الغرب ومن منظور تكافؤ الفرص والمساواة، والدور الذي لعبته الهيئات الوسيطة (الأحزاب،المجتمع المدني، الجماعات المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية وغيرها..)[٤].
- **السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والتراكم المعرفي، دفع بدراسات الحراك الاجتماعي في الغرب إلى التطور، وبالطبع اتسع نطاق البحث إلى حد كبير، ليشمل:**
  - الثقافة السائدة والوعي الطبقي وإدراك المكانة الاجتماعية.
  - نوعية الخدمات الصحية والتعليمية التي يحصل عليها المواطنون.
  - تأثير جماعات المصالح في توفير فرص للحراك الاجتماعي.
  - التوزيع العادل للموارد البشرية والمادية، بين مختلف الأقاليم في الدولة الواحدة.
  - انعكاسات الثروة والنفوذ وتأثير الأسرة.

- احترام القواعد القانونية والحد من الفساد.
- نوعية الحياة Quality of life.
- المنافسة في سوق العمل، واحترام مبدأ الجدارة والاستحقاق.
- التركيز على نوعية الخدمات الصحية، وتأثيرها على حالة الحراك الاجتماعي.. إلى جانب تأثير التفاوت في نوعية التعليم على الفرص والقنوات المتاحة للحراك.

إن ما سبق وغيره من سمات المجتمعات الغربية، والتي انعكست على أدبيات الحراك الاجتماعي، يخلق إشكاليات أمام الباحثين في دراسة الحالة المصرية، وهي موضوع اهتمامنا، ومن المؤكد أن مناهج البحث التي تطورت في الغرب إلى حد كبير، وتوافر البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يصنعان فارقاً كبيراً.. صحيح أنه يمكن ان نستفيد من التراث العلمي الغربي، ولكن مهم أن ننتبه بداية إلى هذا التفاعل القائم بين الادبيات الغربية والسياق الاجتماعي الشامل الذي تواجدت فيه.

**إن هذه الأبعاد، وغيرها، تدفع بنا إلى القول أن هناك صعوبات تواجه دراسة الحراك الاجتماعي وعملية التشكل الطبقي في مصر، لما لها من خصوصية ترتبط بالسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولندرة الدراسات والأدبيات العربية من جانب وصعوبات في الاعتماد على المرجعية الغربية من جانب آخر. كذلك يصعب إغفال صعوبات تحيط بجمع وتوفير البيانات سواء من مصادرها، أو من العمل الميداني.**

## ج – أهمية التصدي لدراسة حالة الحراك الاجتماعي في مصر:

هناك عدة اعتبارات تدفعنا إلى التأكيد على أهمية التوجه نحو دراسة حالة الحراك الاجتماعي في مصر، يمكن إيجازها فيما يلي:

١- إن الحراك الاجتماعي يعني إمكانات وفرصاً قائمة تؤدي إلى تحرك الأفراد والجماعات إلى أعلى في الطبقة أو المكانة الاجتماعية (ويمكن أن يتضمن ولأسباب مختلفة النزول إلى أسفل). والتحرك إلى أعلى تفترض الأدبيات والممارسات الغربية بأنه يستند على الجدارة والاستحقاق، وكذلك فرص متكافئة للجميع.. ومن ثم **فإن قنوات الحراك المفتوحة للجميع، ترتبط بتحقيق الاستقرار والتوازن المجتمعي، وتواجد الحافز للعمل** وبذل المجهود وتطوير المهارات، بهدف تحقيق الأفراد/ الجماعات نوعية حياة أفضل. **وإذا كان عكس ذلك هو الشعور**

**بالإحباط، وغياب الفرص المتكافئة للجميع - في التعليم والصحة والعمل - فإن هناك مخاطر قيمية واجتماعية واقتصادية، تهدد الاستقرار والعلاقات الاجتماعية..** ومن ثم هناك ضرورة للمراجعة النقدية للسياسات الاجتماعية، والنظر في التحولات القيمية الناتجة عن الإحباط (خاصة لدى الشباب)، وعن حالة عدم المساواة في الفرص بين الجميع.

٢- **إن محورية العدل في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وفي توزيع الموارد بين المحافظات، يرتبط بما سبق، ومن المهم دراسة هذا الموضوع في سياق اهتمامنا** بالحراك الاجتماعي.. وقد كانت بريطانيا هي الأسبق، باعتبار أنها تسعى إلى دراسة الحراك الاجتماعي دورياً، وتقدم الحكومة تقريراً يعده الخبراء، إلى البرلمان، ليناقش فرص الحراك الاجتماعي ما بين الأقاليم، والاختلافات أو التباينات بينها، لسد الثغرات من خلال السياسات العامة.

٣- **إن الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٨، قد شهدت في مصر أحداثاً سياسية واقتصادية واجتماعية على درجة عالية من الأهمية..** وبدون دخول في تفاصيل الثورات (٢٠١١ ثم ٢٠١٣)، أو في التقلبات السياسية، أو في الإرهاب وتهديد الأمن القومي، أو في الضغوط الاقتصادية، فإن الفترة المذكورة أربكت النظام السياسي والمجتمع.. **ومن ثم نكون في حاجة إلى فهم تأثير هذه الفترة - بما تضمنته من متغيرات - على فرص الحراك الاجتماعي، كذلك تحتاج لفهم العلاقة بين الحراك الاجتماعي والحراك السياسي،** وتحديد العلاقة بينهما وبين مساحة حريات التعبير والديمقراطية.

٤- **إذا كانت الأدبيات الغربية تهتم بالمنظمات الوسيطة التطوعية،** باعتبارها أدوات لتحقيق التوازن بين المصالح من جهة، وقنوات للحراك الاجتماعي من جهة أخرى، **فإن الحالة المصرية تستلزم دراسة التغيرات التي طرأت على هذه المنظمات** (في الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٨)، وذلك في سياق علاقتها بالحراك الاجتماعي والسياسي.

٥- **اعتبار آخر مهم أن نشير إليه، يفسر أهمية التصدي بالبحث والدراسة للحراك الاجتماعي، وهو يتعلق ببعض الخصوصيات التي ترتبط بالحالة المصرية.** منها مثلاً ما تعلق بروافد الحراك، المتوافق حولها عالمياً، مثل التعليم بجودة عالية، وفرص العمل والترقي استناداً علي الجدارة، وفرص متكافئة للرعاية الصحية، ونوعية حياة .. **إلا أننا نجد في الحالة المصرية تفاوتات شديدة في نوعية مخرجات التعليم،** ومحدودية تطبيق قواعد الجدارة والاستحقاق، إلى جانب اتساع دائرة الفساد بشكل غير مسبوق. وسوف نتصدى فيما بعد لمؤشرات حالة الفساد في مصر لنتساءل هل يمكن اعتبارها حالياً ضمن مصادر الحراك الاجتماعي (أبرزها الاستيلاء على أراضي الدولة). وإذا كان الفساد قائماً بدرجات مختلفة في معظم دول العالم، إلا

أن تواجد قواعد قانونية رادعة، من شأنه التصدي وبسرعة للحد من الفساد.

٦- **إن الحراك الاجتماعي، في اقترابات الجديدة، يهتم بالصحة وتأثيراتها على الأفراد والجماعات**، وما يمكن أن تحدثه التفاوتات في نوعية الخدمات الصحية، على فرص الحراك، وهذا الاقتراب مهم أن نتبناه في الحالة المصرية (مثله مثل تفاوت نوعية التعليم في مصر وتكريسه لعدم المساواة في فرص الحراك)، لكن الموضوع من هذا المنظور ما زال بعيداً عن الدراسة.

٧- **بقى أن نشير إلى العامل الاقتصادي الذي يؤثر بشكل مباشر على فرص الحراك الاجتماعي**، فالتوجه نحو الإصلاح الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، وتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وما ارتبط بذلك من ارتفاع أسعار البنزين والكهرباء، والارتفاعات المتوالية في أسعار السلع والخدمات، وتحرير سعر الصرف.. وغيرها، كل ذلك شكل ضغوطاً ثقيلة على المواطن المصري في الطبقات الدنيا، وفي الطبقات الوسطى وأصحاب المعاشات على وجه الخصوص، وهو أمر يرتبط بالحراك الاجتماعي، ويدفع إلى دراسة هذا الموضوع، ومن منظور الحراك.

**الخلاصة: إن حالة الحراك الاجتماعي في مصر، والتي نسعى في هذا العمل للاقتراب منها وتفسيرها، هي ببساطة انتقال الأفراد أو الجماعات بين المواقع ومن مكانة اجتماعية إلى أخرى، صعوداً وهبوطاً.. وهذا الحراك الذي يتأثر بمجموعة عوامل أساسية وأخرى مساندة، تتعدد جوانبه وأبعاده - سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية - من ثم يحتاج إلى دراسة شاملة، وفي حاجة إلى رؤية مصرية خاصة لارتباطها بسياق يختلف عن السياق في المجتمعات الغربية.**

## ثانياً: الحراك الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به

### أ – مفهوم الحراك الاجتماعي Social Mobility

هو مفهوم يشير إلى إمكانية تحرك الأفراد أو الجماعات إلى أعلى أو إلى أسفل في الطبقة أو المكانة الاجتماعية، ومفهوم الحراك يمكن أن يتم استخدامه للدلالة على التحرك من مكان إلى آخر، ومن ثم يطلق عليه "الحراك الفيزيقي أو الحراك المناطقي".. وهو ما قد يحدث دون حراك اجتماعي، (من ذلك هجرة أبناء الريف للقاهرة للبحث عن فرصة عمل)، أو قد يحدث حراك

مناطقي يصاحب الحراك الاجتماعي (الانتقال لسكن في مواقع متميزة لها دلالة رمزية للمكانة الاجتماعية).

إن الحراك الاجتماعي الحقيقي (وليس الزائف غير الشرعي)، هو عملية تعبر عن دينامية المجتمع، وتفاعله مع المتغيرات كافة، ثم استجابته لتغيرات في العلاقات الاجتماعية، ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر أو من مكانة إلى أخرى، ومن ثم فهو يرتبط أيضاً بعمليات التغيير الاجتماعي Social Change بالمعنى الواسع[٥].

- **إن الحراك - كما أشرنا في تعريفه - قد يكون اجتماعياً صاعداً، أو يكون حراكاً اجتماعيّاً هابطاً**، الأول يشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات إلى مكانة اجتماعية أو شريحة أو طبقة أعلى، بينما الثاني - أي الحراك الهابط - يحمل المعنى العكسي، أي الهبوط إلى شريحة أو طبقة أدنى، كأن يعني الانتقال من الطبقة المتوسطة إلى الدنيا (نتيجة تدهور أوضاعه الاقتصادية أو فقدانه الوظيفة مثلاً).
- **إلى جانب الحراك الصاعد والحراك الهابط، هناك الحراك الاجتماعي بين الأجيال**، وهو يبرز حين نهتم بمقارنة الطبقة أو المكانة التي ينتمي إليها الأبناء مقارنة بالآباء أو الأجداد.. هي إذن عملية حراك اجتماعي بين الأجيال. وعلى الجانب الآخر قد يكون هناك حراك اجتماعي داخل الجيل ذاته، كأن نهتم بالشباب، ونقارن الأوضاع الطبقية والاجتماعية لهم في هذه اللحظة، بأوضاع الشباب - مثلاً خريجو الجامعات - في لحظة زمنية أخرى.. إذ إنهم قد توافرت لديهم فرص جيدة للحراك الاجتماعي في الستينيات، مقارنة بفرصهم الحالية المتاحة في الألفية الثالثة[٦].
- **أصبحنا حالياً نهتم بالحراك الاجتماعي عن جدارة واستحقاق ومهارات وفرص متكافئة، والحراك الزائف أو ما يمكن أن نطلق عليه "الحراك النفقي"** أي اكتساب أفراد وجماعات مكانة اجتماعية أعلى، ولكن عبر "أنفاق تحتية غير شرعية"، تعكس حالة فساد في المجتمع.. ومن ثم نحن نفرق بين حراك حقيقي وآخر زائف، وهو موضوع مهم سنأتي إليه لاحقاً.

**ويبقى أن نشير في تناولنا لمفهوم الحراك الاجتماعي إلى عدة ملاحظات مهمة للغاية، وهي ذاتها تفسر لنا ضرورة الاهتمام بالموضوع:**

**الملاحظة الأولى: تؤكد على أن الحراك الاجتماعي هو قضية سياسية**، من منظور توجه بعض النظم السياسية في العالم إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين سواء في تبني

سياسات عامة توزيعية/ تخصصيةعادلة بين مختلف المناطق والأقاليم، أو في توفير فرص التعليم والعمل (والخدمات الصحية والإسكانية) بمساواة، وهو ما يوفر فرص الحراك الاجتماعي.. بينما هناك نظم سياسية أخرى كثيرة تفتقد العدل الاجتماعي والفرص المتكافئة، ولا تراعي ذلك في سياساتها العامة.

**الملاحظة الثانية: إن هناك عدة اعتبارات ترتبط بالبنية الاجتماعية تيسر أوتعرقل الحراك الاجتماعي**، أبرزها تواجد بنية طبقية هرمية، والتفاوتات في مواقع الطبقات وعدم المساواة، وتنافس غير متكافئ، وغير مبني على الجدارة والاستحقاق، واتساع دائرة الفقر، وعلى الجانب الآخر احتكار ملكية الأرض والثروة والنفوذ، وافتقاد القيم الجماعية المشتركة، والولاء للجماعات الأولية والأرثية.

**الملاحظة الثالثة: حدد أبرز علماء الاجتماع** – ومن بينهم " بيتر سيروكين" –أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي. **أولها الحراك المهني**، والذي يساهم في تحرك الأفراد اجتماعياً واقتصادياً، ويتغير الوضع صعوداً وهبوطاً عن وضع أسرته الأصلية، سواء في السلم المهني، أومكان إقامته، وشبكة علاقاته، وأسلوب حياته، والدخل.

**ثانيها الحراك المكاني**، وهو شكل شائع يعكس انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، سواء بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، أو بين المدن، أو بين مناطق الإقامة، أو من بلد إلى آخر.

**ثالثها الحراك الاقتصادي**، ويركز على تغير المراكز الاقتصادية للأفراد، في سياق نظم اقتصادية حديثة، وحيث يتم تقييم العمل على أساس إنتاج الفرد وتميزه واستحقاقه المهني، وهو ما يشير إلى مرونة الحراك .

**رابعها الحراك الفكري**، ويقصد به مقدار ودرجة وقوة ارتباط الفرد بالقيم والأفكار المستحدثة، والذي دعمها التطور التكنولوجي، ويشمل الاتصال الاجتماعي، والفنون والثقافة والاختراعات، وكذلك التطور في الآليات الوسيطة مثل الحركات الاجتماعية والهيئات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، وكل ذلك يؤدي إلى ازدياد فرص الحراك نتيجة الاحتكاك بأساليب السلوك والحياة، وتقبل أفكار جديدة، وثقافة مختلفة.. وهناك تداخل بين الأشكال المذكورة وصعب الفصل بينها.[٧]

**الملاحظة الرابعة: تهتم بمدى الحراك الاجتماعي**، واعتماده على عدد من العوامل، تساعد على مرونة الحراك الاجتماعي في المجتمع مثل التعليم والهجرة، والتحولات السياسية، مثل التوجه لإرساء الديمقراطية؛ وحيث يرتبط هنا التغير السياسي بالتغير الاقتصادي والاجتماعي،

وبسياسات الدولة.

**إن التوافق حول هذه العوامل المذكورة، التي تحدد مدى الحراك الاجتماعي، يمكن أن يختلف ويتنوع من لحظة زمنية إلى أخرى، ومن سياق اجتماعي إلى آخر..** فإذا كان التعليم قد لعب دوراً مهماً للغاية بعد ثورة ١٩٥٢ في مصر، في توفير فرص كبيرة للحراك الاجتماعي، فإن هذا الوضع قد اتجه إلى الوضع العكسي منذ الثمانينيات وحتى العقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة. وقد كان ذلك نتاج التزايد المتسارع في عدد السكان، وتدني نوعية التعليم، والضغوط الاقتصادية، وتراجع الدولة عن مسئوليتها في تشغيل الخريجين، واتساع دائرة البطالة، وتزايد نسبة الفقراء.. من جانب آخر ارتبط ذلك ببنية اجتماعية يسودها عدم المساواة في تكافؤ الفرص.. **وقد كان ذلك -وغيره- سبباً لانخفاض قيمة التعليم في تحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد**، وفيما بعد سوف ننظر بشيء من التفصيل إلى العوامل التي أثرت سلباً على الحراك الاجتماعي في مصر، وأدت إلى ارتباك المشهد العام.

**الخلاصة في تناول الحراك الاجتماعي من حيث المفهوم، تذهب بنا إلى القول أن الحراك الحقيقي يعبر عن دينامية المجتمع، واستجابته لمتغيرات كثيرة، وقد يكون صاعداً أو هابطاً داخل نفس الجيل أو بين الأجيال. والحراك له أشكال متعددة، ويحدد مداه مجموعة من العوامل مثل التعليم، الهجرة، والتحولات الاقتصادية والسياسية.. ولكن هناك عوامل أخرى مهمة مثل الثقافة والقيم، وشبكة العلاقات، والإرث، والوعي بالانتماء الطبقي، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الدولة، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والتنظيمات التطوعية... وغير ذلك بما يضمنه السياق المجتمعي الشامل.**

## ب - تداخل الحراك الاجتماعي مع قضايا ومفاهيم مهمة

### ١ - تداخل الحراك في كل الفروع الاجتماعية

**إن دراسة الحراك الاجتماعي تتداخل مع السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس،** فمن الصعب الاقتراب البحثي من هذا الموضوع دون **تفهم طبيعة النظام السياسي**، وتوجهاته والتغيرات التي يتعرض لها والأحداث السياسية، وصعود وهبوط قوى سياسية واجتماعية.. ومن الصعب أيضاً الاقتراب من الموضوع دون الأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي للمجتمع،

**وطبيعة السياسة الاقتصادية** (أو توجهاتها الاشتراكية أو الرأسمالية أو سياسات الإصلاح الاقتصادي)، وهي عامل رئيسي يؤثر إيجاباً في الحراك إلى أعلى، وسلباً في الحراك إلى أسفل. ومن المستحيل الاقتصار على الأبعاد السياسية والاقتصادية، ومن ثم يكون علم الاجتماع في قلب الاهتمام بالحراك الاجتماعي.. يضاف إلي ذلك علم النفس، فالدراسات الغربية الحديثة أضحت تهتم بـ "إدراك الفرد لذاته"، ولأي طبقة أو شريحة اجتماعية يصنف نفسه داخلها. اهتمت الدراسات الأمريكية بهذا البعد مثلاً، ووجدت اتجاه أفراد وجماعات ينتمون اقتصادياً واجتماعياً إلى شرائح الدخل العليا يصنفون أنفسهم، في الطبقات الوسطى.. بينما في دراسة أخرى تم تطبيقها (في أندونيسيا مثلاً) كان الوضع مختلفاً، إذ يصنف فئات كثيرة من الطبقة الدنيا، أنفسهم ضمن الطبقة المتوسطة [٨]، وهكذا أصبح إدراك الفرد للطبقة التي ينتمي إليها محلاً لاهتمام جديد من جانب الجماعة الأكاديمية.

**نحن إذن نهتم بموضوع تتداخل فيه الاقترابات وتشتبك فيه ومعه، القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الثقافية** (والذي يعكس الوعي بالانتماء)، ومن ثم يصبح فهم التركيب الطبقي، والوعي بالانتماء الطبقي، أو الانتماء لجماعات مصالح وأحزاب سياسية، هي قضايا متداخلة في الحراك .. كما تصبح المهنة والتعليم والدخل وسياسات الحماية الاجتماعية وفرص العمل المتاحة، وكذلك نوعية الخدمات (الصحة، التعليم، الإسكان، البيئة...)، وتوزيع موارد الدولة بين السياسات العامة، وعبر أقاليمها، عوامل أساسية فاعلة مؤثرة بقوة على فرص الحراك الاجتماعي المتاحة لأفراد المجتمع.

## ٢ – أهمية دراسة حالات التعثر التنموي

**وإذا كنا في مصر – ولعقود متتالية – نلمس مشروعاً تنموياً "متعثراً"، فإن هذا البعد يؤثر أيضاً على طبيعة الحراك الاجتماعي (الصاعد والهابط)**، وهو أمر يعقد من الدراسة من جانب، ويصعب من جانب آخر الاعتماد على إطار مرجعي غربي.. ولعل التراكم المأمول في دراسات الحراك الاجتماعي، واعتماداً على اقتراب شامل وفرق عمل يعكس مختلف التخصصات، سوف يوفر لنا فهماً أفضل واقتراباً بحثيّاً أكثر عمقاً.

## ٣- الطبقات، والشرائح الاجتماعية

إذا كنا قد ذكرنا أن **الحراك الاجتماعي، غالباً ما يتمثل في الانتقال من شريحة إلى أخرى داخل الطبقة نفسها، فإن ذلك يعني أنه لا يوجد تماثل بين الناس في الطبقة**

**الواحدة، فهناك تفاوت ولا مساواة بين أفراد وجماعات الطبقة في تملك الموارد المادية والتخصصات المهنية والمهارات..** ومن ثم فمن الطبيعي أن نذهب إلى تأكيد ما أشار إليه أنتوني جدنر (في كتابه علم الاجتماع)، إلى "أن الطبقة مجموعة عريضة واسعة من الناس يشتركون في موارد اقتصادية، تؤثر غالباً على حياتهم وطريقة عيشهم، وأن ملكية الثروة (أو الدخل الذي يتحقق لهم)، بالإضافة إلى المستوى المهني هو الأساس الذي تقوم عليه الطبقات" .. وقد يكون ذلك هو ما يدفع البعض إلى الحديث مثلاً عن "الطبقات المتوسطة" وليس الطبقة المتوسطة، وهو يدفع الكاتبة أيضاً إلى الموافقة على القول أن هناك طبقة متوسطة عليا، وأخرى متوسطة – متوسطة، ودنيا في الطبقة المتوسطة. إلا أن الطبقات لا تقوم أو تؤسس على أحكام قانونية أو دينية، ولا تعتمد العضوية فيها على عادات متوارثة، وليست هناك حدود قطعية فاصلة بين طبقة وأخرى.. ومن ثم فإن فرص الحراك الاجتماعي، توفر للشرائح الصعود إلى أعلى (أو الهبوط إلى أسفل تحت ضغوط اقتصادية وأزمات).. وهكذا يتحدد الموقع الطبقي لصاحبه من خلال الإنجاز، ومن جهده وعمله، استناداً علي التعليم والخبرات والمهارات، وقد تتسع شبكة علاقاته (وكذلك مصالحه)، وفقاً للنظام الاقتصادي فتتزايد فرصة في الحراك.

لقد شكلت الآراء التي طرحها كارل ماركس وماكس ڤيبر الأساس الذي تقوم عليه التحليلات والنظريات السوسيولوجية حول الطبقة والتراتب (عبر شرائح اجتماعية)، ثم حدث الكثير من التعديلات والتجديدات، على يد الكُتَّاب المؤيدين والمعارضين في القرن الماضي.. إن ماركس الذي اعتبر الطبقة جماعة من الناس تتماثل في علاقتها بوسائل الإنتاج، وإن العلاقة بين الطبقات هي "استغلالية" في جوهرها، قد دفع ماكس ڤيبر إلى القول: إن هناك عوامل عديدة تضاهي في أهميتها المؤثرات الاقتصادية (التي شدد ماركس عليها).. **ووفقاً له هناك فوارق اقتصادية لا علاقة لها بملكية وسائل الإنتاج**، ومن ثم شدد فيبر على أهمية المهارات والخبرات والمؤهلات التي تؤثر على نوع العمل، الذي يستطيع الناس القيام به، وهو ما يوفر "فرص للحياة" – أي قنوات للحراك الاجتماعي – ولعل المكانة الاجتماعية والاحترام والوجاهة، التي تحدث عنها فيبر، هي التي تشير إلى مفهوم "المكانة"، وأن أسلوب الحياة بما يحتويه من مؤشرات ورموز في بعض الشرائح الاجتماعية يخلق الميل إلى توفير هذه الرموز لذاتها وخلق أنماط استهلاكية مشوهة.. فيبر أيضاً هو الذي أضاف الأحزاب ضمن مؤثرات التراتب والحراك الاجتماعي، باعتبارها تنظيمات تضم من تتشابه أهدافهم ومصلحتهم.. ثم يأتي عالم الاجتماع الأمريكي إيريك أولن، ليجمع بين المقاربات الماركسية والفيبرية، ويطرح بقوة مفهوم الشرائح، والعوامل المؤثرة عليهم، وأبرزها طبيعة العلاقة بمواقع القوة أو السلطة، وتوافر المهارات والخبرات.

**ونخلص من الموجز السابق إلى عدة أمور، أولها:** إن نقطة الارتكاز في فهم وتحليل الحراك الاجتماعي، تستند على مفهوم الطبقة بالمعنى الواسع ثم الاختلافات داخل الطبقة نفسها، والتي تعكسها الشرائح الاجتماعية ضمن الطبقة الواحدة. **ثانيها:** إن الاتجاه العام هو الحراك الاجتماعي داخل الطبقة نفسها، بالانتقال من شريحة إلى أخرى إلي أعلى (وأحياناً إلى أسفل). **ثالثها:** إن التراكم المعرفي للبحث في هذا الموضوع قد استند على ماركس وفيبر، ثم أن هناك مجموعة من العوامل تسهم في التشكل الطبقي وحالات الحراك الاجتماعي، تتخطى المؤثرات الاقتصادية والدخل، لتمتد إلى الهيئات الوسيطة (أبرزها هنا الأحزاب)، وشبكات المصالح والعلاقات الاجتماعية، والخبرات والمهارات التي تستند على التعليم والتخصص المهني والموقع الوظيفي، وكذلك المكانة الاجتماعية و"أسلوب الحياة".

٤- **وبخصوص علاقة الحراك الاجتماعي بالتنمية**، فإن العمل المهم "تحولات الطبقة المتوسطة في الوطن العربي" الذي قام به د. أحمد موسى بدوي، يتضمن تصنيفاً ثلاثياً للحراك، نوجزه فيما يلي[٩]

- **الحراك الجماعي الصاعد** يتحقق حين تنجح الدولة في مشروعها التنموي وتحقق عدالة توزيع ثمار التنمية.. وهنا تتوجه فرص الحراك إلى أعلى وبتحسن الدخل الحقيقي بينما التعثر في جهود التنمية، وتدهور معدلات النمو، والقدرات التنافسية الضعيفة للدولة، تؤدي إلى انكماش – أو جمود – الطبقة المتوسطة، ونزول قطاعات منها إلى أسفل.
- **الحراك الفئوي** يحدث حين يتم احتكار الثروة لمصلحة بعض الفئات، ويتم استغلال السلطة البيروقراطية بشكل فاسد، ويحدث التحالف بينها وبين فئات من النخبة العليا.
- **الحراك الفردي** يقفز فيه الفرد "قفزة ضفدعية"، ويقتنص مواقع متتالية إلى أعلى في زمن قياسي صغير. وقد تكون هذه القفزات ناتجة عن حراك خفي أو نفقي (كما أشرنا)، يرتبط بعمليات فساد أو التفاف حول القوانين.

**ومن ثم قد نصل إلى أن الحراك الجماعي، يرتبط بنجاحات متتالية في المشروع التنموي، وإذا واجه إخفاقات وتعثراً يرتفع معدل الحراك الفئوي، ويتزايد الأفراد أصحاب طابع القفزة الضفدعية** .. وهنا مهم التفكير وإعادة النظر في الحالة المصرية، التي تعثر فيها المشروع التنموي لعدة أسباب لا داعي للخوض فيها في هذا السياق، فهي حالة يكاد يغيب فيها الحراك الجماعي، لكنها تشهد – وبشكل ملموس – الحراك الفئوي، وحراك "القفزة الضفدعية"، إلى جانب الحراك الخفي/ غير المشروع.. ومن المهم أن نشير مبدئياً إلى أن غالبية نماذج الحراك

الاجتماعي في مصر، تؤكد الصعود (أو الهبوط) من شريحة اجتماعية إلى أخرى داخل الطبقة نفسها، أكثر منها حراك بين الطبقات.

## ج – التغيير الاجتماعي والحراك

- **إن التغيير الاجتماعي Social Change هو عملية معقدة، ممكن أن ترتبط باندماج اجتماعي أو ترتبط بالتمايز.**. التغيير الاجتماعي مثله مثل مفهوم الحراك الاجتماعي (والذي يتداخل معه)، يتضمن أبعاداً ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وهناك عوامل أساسية أو مؤثرات تلعب دورها في هذا السياق مثل الهيكل السكاني، والآليات التي تدفع للتغيير من تعليم وصحة وثقافة، وسياسات التوزيع، وأدوار المنظمات الوسيطة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، واتجاهات التغيير، وانعكاساتها (ومنها الحراك الاجتماعي).
- **إن التغيير الاجتماعي يتسم بالدينامية مثل الحراك**، ومن الصعب القول "إنه لا تغيير"، هناك تغيير دائم وكل شيء في حياتنا عرضة للتغيير، حتى لو كان مصدره خارجياً.. مثال ذلك تأثير تكنولوجيا الاتصال على الغالبية من أعضاء المجتمع، وما يلعبه هذا العامل من أدوار إيجابية أو سلبية على الشباب والأطفال على وجه الخصوص .. هو إذن آلية فرضتها علينا سياقات العولمة (وليست صناعة مصرية داخلية)، لكنها لعبت دورها في إحداث تغيير، وتشكيل علاقات، ورؤى مختلفة للحياة.. وغيرها.
- من هنا، نفهم ما ذهب إليه أنتوني جدنر، في كتابه القيم "علم الاجتماع"[١٠] **أنه من الصعب تعريف التغيير الاجتماعي** "لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغيير المستمر" وعلى الدوام، ولا يصح إضفاء صفة الديمومة أو الثبات ولو لفترات محددة على أنفسنا وما حولنا.. **ولكن استقصاء درجة التعديل أو التغيير في المؤسسات أو اختلافات المكانة الاجتماعية لفئات وشرائح، سوف يساعدنا على فهم التغيير، ومداه، ومحدداته.**
- **من هنا نلمس علاقة الحراك الاجتماعي بالتغيير الاجتماعي خصوصاً أن روافد كل منهما واحدة، منها:** نمط النظام السياسي، قدرات توظيف الموارد بكفاءة، الهيكل السكاني، ومساحة المشاركة والحريات والديمقراطية، الثقافة والفنون، والتفكير النقدي العقلاني، طبيعة العلاقات الاجتماعية والقيم التي تستند عليها، والشبكات كذلك تفاعل العولمة مع المجتمع وتأثيراتها المعقدة على المجتمع والأسرة، المأسسة والحوكمة أيضاً، هذه الروافد التي تسمح أو تقيد فرص التغيير والحراك الاجتماعي.

- **بإيجاز هناك منظومة معقدة من المؤثرات تلعب دورها في التغيير الاجتماعي (وفي الحراك الاجتماعي)، ويصعب ترتيب المؤثرات** هذه أو العوامل، بل إن النظريات تسقط حين تواجهنا تغييرات غير متوقعة.. أحدث الأمثلة حالة مصر بعد أحداث يناير ٢٠١١، وحكم الإخوان المسلمين، والغضب الجماهيري في ثورة يونيو التي صححت المسار.. **أحداث غير متوقعة ومتتالية مست التغيير الاجتماعي والحراك، وأثرت بقوة في منظومة القيم السائدة، وطرحت أمامنا مشهداً مرتبكاً للغاية**.. وهذا المشهد بعد مرور أكثر من ثماني سنوات، يحتاج إلى إعادة نظر و"تفكيك" العوامل التي أثرت في حالة الحراك الاجتماعي في مصر (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيم)، وذلك صعوداً أو هبوطاً أو جموداً.

# الفصل الثاني

# مؤثرات الحراك الاجتماعي في مصر

# الفصل الثاني: مؤثرات الحراك الاجتماعي في مصر

## أولاً: ثغرات وموضوعات مهملة

يقول د. جلال أمين، في عمله القيم " ماذا حدث للمصريين؟"، وفي الطبعة الخامسة عام ٢٠٠٨، **إن "ظاهرة الحراك الاجتماعي في مصر، على الرغم من أهميتها الفائقة في تفسير ما حدث وما يحدث للاقتصاد والمجتمع المصري، قد تعرضت إلى إهمال غريب من جانب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على السواء"** [١١].

.. وهذا ما أشرت إليه في الفصل السابق، حيث تبينا ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة. فالاقتصاديون ركزوا على أرقام / بيانات كلية، مثل معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار والواردات والصادرات، ومتوسطات الدخل ... وغيرها، **"إلا أنها أرقام لا تصلح لتحليل كائن حي مثل المجتمع"** فإذا قيل أن ٥٪ من السكان يحصلون على ٢٠٪ من الدخل القومي، فإن ذلك لا يصاحبه تفسير الفئات الاجتماعية المتضمنة في هذه النسبة، ولا نعلم مصادر زيادة دخل هذه الفئات، ولا نستطيع فهم التغير في أنماط الاستهلاك أو التغير في أنماط السلوك الاجتماعي أو في منظومة القيم.

وإذا تحدث البعض منهم عن اتساع دائرة الفقر، وفي إطار ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الأسعار، وفي إطار اقتصاد قومي شهدت سياساته تغيرات عميقة في العامين الأخيرين، ثم نتحدث عن سقوط فئات من الطبقة المتوسطة في دائرة الفقر، فنحن لا نعلم على وجه الدقة من هي هذه الفئات التي تجسد "الحراك إلى أسفل".. **إن البيانات التي يطرحها الاقتصاديون وكذلك أساتذة الاجتماع في مصر، لا تناقش باستفاضة الحراك الاجتماعي في مصر ... لماذا؟**

١- **غياب الدراسات الميدانية، التي يمكن أن تطبق على عينة ممثلة للمجتمع المصري،** ترصد تفاصيل الحراك إلى أعلى أو الحراك الاجتماعي إلى أسفل، أو الوعي الذاتي بالانتماء الطبقي.

٢- **على الرغم من تواجد دراسات ميدانية واسعة،** في بعض الدول (أحدثها أندونيسيا عام ٢٠١٧)[١٢]، سعت إلى تتبع الوعي بالانتماء الطبقي، وقدمت نتائج "مدهشة " عن تفاوت هذا الوعي (خاصة بين الفقراء)، وكشفت عن انتمائهم نفسياً أو ذاتياً إلى الطبقة المتوسطة، **فإن**

**الاهتمام بمثل هذه الدراسات غائب تماماً عن العلوم الاجتماعية في مصر.**

٣- **تغير مصادر الدخل بسرعة، في بعض حالات الحراك الاجتماعي في مصر** (تحول البعض إلى ملاك أو مستثمرين)، هو بعد مهم، ويحدث كثيراً بسبب تعدد مصادر الدخل في مصر..لكننا لا نعلم مصادر هذا الدخل؟ وما طبيعة عمل هؤلاء؟

٤- **التغير في أنماط السلوك والقيم**، هو ظاهرة مهمة في الحالة المصرية، لكن يكتفي علماء الاجتماع، برصد هذا التغير وإرجاعه – منذ بداياته – لسياسة الانفتاح الاقتصادي ثم لعدم إنفاذ القانون، وهي **عوامل مهمة لكنها غير كافية لتفسير انعكاسات الحراك الاجتماعي** (إلى أسفل أو أعلى) على القيم المجتمعية، خاصة على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاستهلاك الترفي، وتطلع كل فئة أو شريحة اجتماعية إلى ما حققه الآخرون.

٥- **الميل إلى التعميم** في النظر إلى مثل هذه الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فهي تحجب تواجد فرص للحراك الاجتماعي السريع، ترتبط بالمواقع البيروقراطية مثلاً أو بالمؤسسة العسكرية، أو حتى ترتبط بأنشطة غير مشروعة.

٦- **هذا التعميم، يرتبط ببعض الفئات المهنية**، رغم اتساع الفجوات بين أفراد نفس المهنة. على سبيل المثال، فإن نقابة الأطباء كجماعة مهنية تضم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ طبيب، هناك تفاوتات واسعة بينهم سواء في مصادر الدخل، أو المكانة الاجتماعية، أو طبيعة ومكان ممارسة النشاط.. ومن ثم تتفاوت مصالحهم وانتماءاتهم رغم الخلفية التعليمية الواحدة لهم، وتتعدد مصادر دخل البعض منهم (الجدارة والاستحقاق أحياناً والميراث العائلي والعمل في عدة مؤسسات صحية أحياناً أخرى...).

هذا التعميم أيضاً في رصد الحراك الاجتماعي، مهم الإشارة إليه في حالة نقابة المعلمين (أكثر من مليون معلم)؛ وحيث تختلف فرص الحراك الاجتماعي جغرافياً (وفقاً للمحافظات) أو نوعياً (مدرسة حكومية أو خاصة أو دولية...) ووفقاً للمادة / المواد التي يقوم بتدريسها المعلم، وبالطبع وفقاً للدخل الذي يتم الحصول عليه من الدروس الخصوصية ... هناك إذن تفاوتات في الحراك، وتفسيرات مختلفة له.

٧- **هو موضوع مهمل**، فالتركيز كله يتجه إلى قصور الخدمات الصحية، وعدم شمولها ونوعية الخدمات.. لكن يغيب الربط بين عدم شمول التأمين الصحي (حوالي ٤٠٪ من المصريين ليس لديهم تأمين صحي)، والانفاق "من الجيب الشخصي" لفئات كثيرة على الصحة، وهو ما يجعل من ذلك البعد عاملاً للحراك إلى أسفل.

٨- **لا توجد دراسات تناقش الحراك الاجتماعي لدى الإناث (في مقابل الذكور) وتوفر لنا نظرة شاملة ومقارنة**، عن التكافؤ في الفرص - أو غيابها - لإتاحة الحراك الاجتماعي للنساء.. من هم وفي أي المواقع يعملون؟.

٩- **على الرغم من اهتمام كثير من الباحثين بظاهرة الفساد** ومصادرها وضرورة التصدي لها، إلا أن منظور علاقة هذه الظاهرة (الحراك النفقي غير الشرعي) بتيسير وإسراع الحراك الاجتماعي إلى أعلى، هي شبه غائبة.

١٠- **انعكاسات تحالف السلطة والمال**، على الحراك الاجتماعي لبعض فئات المجتمع، هو بعد مهم لم يلق الاهتمام الكافي من منظور الحراك الاجتماعي، وهي شبكات من المصالح - غير رسمية - تيسر الحراك لأعلى لمن ينخرط فيها.

وهكذا تتعدد النماذج، وتتنوع اتجاهات الحراك الاجتماعي إلى أعلى وإلى أسفل، وتتنوع بالطبع مصادر الحراك الاجتماعي، وقد تعتمد على عدة مصادر وليس مصدرًا واحداً، جانب منها يرتبط بالسياسات العامة للدولة والفرص المتاحة، وجانب آخر يرتبط بالأفراد أنفسهم (الاستحقاق، والجدارة المهنية، الهجرة، العائلة، نوعية تعليمهم وقدراتهم التنافسية،...) وعموماً لا يوجد مجتمع - مهما كانت درجة جموده وركوده - لا يحظى بالحراك الاجتماعي، وبأشكال متفاوتة.

## ثانياً: اختلاف مؤثرات الحراك عبر فترات زمنية

تاريخياً، فإن الحواجز الفاصلة بين الطبقات في مصر، قد بدأت قبل ثورة ١٩٥٢ في التفكك والتحلل، وكان أبرز الأسباب تطبيق مجانية التعليم على مراحل ما قبل التعليم الجامعي، والتوسع في قبول أبناء الطبقات الوسطى والدنيا في الالتحاق بالكليات العسكرية (وهو العامل الحاسم في قيام ثورة ١٩٥٢ ذاتها).

### أ- الحقبة الناصرية والحراك

حين **جاءت الحقبة الناصرية** دفعت بمعدل الحراك الاجتماعي إلى مستويات غير مسبوقة، **وكانت أهم مصادر أو عوامل الحراك الاجتماعي ما يلي:**

- التوسع الكبير في التعليم وامتداد المجانية إلى الجامعات.
- قوانين الإصلاح الزراعي.
- التزام الدولة بتعيين الخريجين.

- نمو البيروقراطية المصرية.
- نمو وتزايد امتيازات المؤسسة العسكرية.
- اتساع دور الدولة في الاقتصاد، وفر فرصاً كبيرة للترقي الاجتماعي في أجهزة الدولة.
- إجراءات التأميم والحراسة.
- الإسراع بالتنمية الزراعية والصناعية.
- بروز كوادر حزبية وفي المحليات.
- فتح أبواب العمل للنساء.

لقد أثرت جملة هذه السياسات الناصرية في تغير المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأرستقراطية الزراعية والرأسمالية من جانب (حراك إلى أسفل)، وفي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمستأجري الأراضي الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة الزراعية والعمال والعاملين في البيروقراطية (حراك إلى أعلى)، من جانب آخر.

## ب - مؤثرات جديدة في الحراك من السبعينيات إلى التسعينيات في القرن العشرين

**إذا كانت السبعينيات قد شهدت تراجعاً عن بعض عوامل الحراك الاجتماعي في الستينيات، وذلك بعد تضاؤل توفير فرص جديدة للعمل، وتضاؤل معدل اتساع دور الدولة "وكف أيدى الدولة " عن أصحاب الدخول العليا[١٣] - وفقاً لتعبير د. جلال أمين- فإن من الخطأ التقليل من وزن الحراك الاجتماعي في السبعينيات والثمانينيات .. لماذا؟**

١- التوسع غير المسبوق في التعليم الجامعي، وتأسيس جامعات إقليمية متعددة، وكذلك التوجه الجديد نحو تأسيس الجامعات الخاصة.

٢- عمل قطاع واسع من المهنيين والخبراء المصريين في شركات وبنوك الانفتاح الاقتصادي، وفي المكاتب الاستشارية الأجنبية، والهيئات الدولية.

٣- التوسع في الحصول على التوكيلات الأجنبية، وما صاحبه من توسع في العاملين في قطاع التصدير والاستيراد .

٤- **الهجرة إلى دول النفط كانت عاملاً مهماً في ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي**، وبدأت انعكاساته تتوالى في السبعينيات من القرن العشرين. هذه الموجات المهاجرة، لم تقف عند حدود المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمحامين وغيرهم، بل إنها امتدت

–وبقوة– إلى الحرفيين والعمالة الماهرة وغير الماهرة.. إذن فتحت الهجرة إلى دول النفط، أبوابها للجميع، وفتحت فرص الترقي والصعود أمام أفراد وطوائف كانت فرصهم في الحراك مغلقة (حدوث حراك إلى أعلى).

٥- يرتبط بما سبق **تبني أنماط استهلاكية جديدة وغير مألوفة**، فالهجرة أتاحت الفرصة لاقتناء البعض رموزاً جديدة للتميز الاجتماعي، والإحساس بالارتقاء درجات عن أقرانهم... وامتد ذلك إلى أبناء المدن وأبناء الريف (بما في ذلك بناء مساكن جديدة في القرى)، والأكثر من ذلك تأثير الهجرة على أنماط الملبس والمسكن، والأهم العقول والأفكار.

٦- **لقد أضاف د. جلال أمين في كتابه القيم "ماذا حدث للمصريين؟"، الارتفاع الكبير في معدل التضخم، الذي رفع بدوره من معدل الحراك الاجتماعي.** فقد تدفقت السيولة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السلع والخدمات، وصارت التحويلات النقدية من المهاجرين في دول الخليج إلى مصر، أحد المصادر الأساسية للدخل القومي.. لقد أحدث التضخم، تقلبات عنيفة في المركز النسبي للطبقات، سواء في الطبقات العليا أو الدنيا، ولكن أضيرت شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة وحديثى التخرج... ولا يمكن إغفال انتقال عناصر من موظفي الحكومة – ومن المؤسسة العسكرية – للعمل في الأنشطة الحرة... وهذه التحولات الكثيرة والمتعددة امتدت إلى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والتي صاحبها تغيرات عميقة في مصادر الدخل، لم ينتبه لها الاقتصاديون الذين ركزوا على الأضرار التي تلحق بأصحاب الدخول الثابتة[١٤].

**لقد صاحب العقدين الأخيرين من القرن العشرين شيوع الاستهلاك المظهري، والتي ترد عادة إلى "أثر المحاكاة"** أي الاندفاع في تقليد الآخرين الأعلى دخلاً في نمط الاستهلاك.. ومن ثم أضحت هناك ظاهرة الاستهلاك الرمزي(بدت واضحة جدا في شيوع الهواتف المحمولة، وفي الملابس، وفي السيارات وفي اقتناء الأجهزة وغيرها من الرموز الطبقية ..) وهذه الظاهرة اتسعت كثيراً في الألفية الثالثة **لتمتد إلى السكن في المجمعات (الكومبوند)، وفي اقتناء مساكن جديدة في الساحل الشمالي، واقتناء السيارات الفارهة.. بل والإقبال على التعليم الأجنبي** (والعزوف عن الحديث باللغة العربية..).

وبإيجاز يمكن القول إن ملامح الخريطة الطبقية ككل، قد تغيرت إلى حد كبير وحدث ما يمكن أن نطلق عليه" إعادة التشكيل"، وصياغة أنماط معيشية ترفيهية، لم تكن قائمة من قبل، وأصبحت هناك "رموز طبقية " يحرص الغالبية على اقتنائها .. وبدا لنا الحراك إلى أعلى،

وإلى أسفل أيضاً ظاهرة ملموسة، بل وحتى الاستثمار قد ركز على فروع ومجالات غير منتجة (المضاربة على الأراضي مثلاً)، ولكنه يحقق أرباحاً طائلة.

## ج – الألفية الثالثة وإعادة التشكل

**حين وصلنا إلى الألفية الثالثة**، نبدأ في تلمس تغيرات وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتغيرات عميقة في القيم (خاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١)، كيف يمكن رصد ظاهرة الحراك الاجتماعي، في علاقتها بالابعاد والمتغيرات المذكورة؟

أ- **أول ما يمكن رصده وتسجيله، ما تعلق بإسهام السياسات العامة للدولة في اتساع دائرة الفقراء، وتراجع فرص الحراك الاجتماعي في مصر**، سواء لغياب العدالة الاجتماعية أو تكافؤ الفرص... وهنا يمكن أن نلمس عدة مؤشرات:

- **المحافظات الستة الأكثر فقراً في مصر، تقع في الوجه القبلي** (سوهاج وبني سويف والفيوم وأسيوط والمنيا وأسوان)، وهو ما عكس عدم الاهتمام الكافي ببؤر الفقر، في الوجه القبلي.
- **غياب العدالة** في توزيع الخدمات الأساسية للدولة، وذلك بين الأقاليم والمحافظات، دائماً كان الوجه القبلي هو الخاسر الأول.
- **تدني مستويات أداء السياسة التعليمية والسياسة الصحية**، والتفاوتات بين الأقاليم، في نوعية هذه الخدمات، ومدى شمولها.
- **مسئولية السياسة الضريبية** عن التفاوتات بين المواطنين مع شبه غياب (أو محدودية) المسئولية الاجتماعية في الفئات العليا من (أثرياء ورجال أعمال) في المشروعات التنموية.
- **إن جهود الدولة، خاصة في السنوات الأخيرة، والتي نشطت في مواجهة العشوائيات، لم تتمكن حتى هذه اللحظة من التعامل مع كل المناطق.** كما أن الحلول التي قامت بها الدولة مؤخراً فيما يسمى "إسكان الشباب"، أما أنها لم تكتمل بعد، أو أنها تطرح مساكن مرتفعة الأسعار بالنسبة لمحدودى الدخل.
- إزاء عجز ميزانية الدولة، وفي العامين الأخيرين، **وبعد اتخاذ قرار تحرير سعر العملة، حدث ارتفاع للدولار الأمريكي** (يصل عام ٢٠١٨ إلى حوالي ١٨ جنيهاً مصرياً)، وارتفع سعر البنزين مرتين، والكهرباء، والمياه، بما يعني ارتفاع كل الأسعار والضغوط غير المسبوقة على الطبقات المتوسطة، والدنيا.

- **محدودية دور أجهزة الدولة وسياستها، في القضاء على الاحتكار**، وفي مراقبة الأسواق، وهو ما أدى إلى ضغوط اقتصادية أكبر على المواطنين، وزاد من دائرة الفقر في مواجهة ارتفاع الأسعار.
- ارتفاع نسبة الفقراء في مصر، وفقاً للإحصاءات الحديثة إلى حوالي ٣٧٪، وما صاحبه من النسبة المرتفعة للبطالة (١٠٪ عام ٢٠١٨)، ويعنى ذلك انسداد قنوات الحراك الاجتماعي، ومحدودية الفرص المتاحة للترقي (وراثة الفقر مقابل وراثة الثراء) واللافت تركز البطالة في خريجي الجامعات، وأصحاب المؤهلات المتوسطة.
- **اتجهت السياسات الحمائية للفئات الفقيرة، إلى تبني عدة إجراءات لتحقيق الأمان الاجتماعي** (وقد كان ذلك أحد مكونات الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي)، من ذلك برنامج تكافل وتضامن الذي استفادت منه ملايين الأسر.. **ولكن يصعب القول أن مثل هذه البرامج تسهم في الحراك الاجتماعي، فهي توفر الحد الأدنى لحياة كريمة.**
- من ناحية أخرى فإن اهتمام سياسات الدولة بالشراكة مع بعض الجمعيات الأهلية، في توسيع فرص وبرامج القروض الصغيرة (والمتوسطة) لإتاحة فرص عمل، قد استفاد منه الملايين، لكننا لا نجد لها تقييماً نتعرف منه على انعكاسات هذا التوجه على الحراك الاجتماعي، على الرغم من إقرارنا أنها توفر فرصاً للدخل ولحياة كريمة نسبياً.

٢- **إلى جانب الوزن المهم للسياسات العامة للدولة في توفير فرص للحراك الاجتماعي، فإن هناك عوامل أخرى رئيسية أسهمت سلباً (الحراك إلى أسفل) أو إيجاباً (الحراك إلى أعلى)، في عملية إعادة تشكل الأوزان النسبية للطبقات والعلاقات فيما بينها.**

لاشك أن **أحداث ثورة يناير ٢٠١١ ثم ثورة يونيو ٢٠١٣** (وما بينها من وصول الإخوان المسلمين للحكم)، وما تلى ذلك لعدة سنوات، قد اربتطت بحالة من الحراك، أبرزت تراجعاً لنخب وقوى سياسية واجتماعية، وتصاعد قوى أخرى.. كما حركت مثل هذه الأحداث ثورة التوقعات والمطالب لعدة فئات، تمثلت في مظاهرات واعتصامات.. ويصعب إغفال حالة الفوضى والانشقاقات المجتمعية، التي صاحبت هذه السنوات وجهود الدولة لعدة سنوات لإعادة الاستقرار وتصحيح المسار الاقتصادي.

إن تسارع المتغيرات السياسية والاقتصادية وتلاحقها عدة سنوات بعد ثورة يناير ٢٠١١، قد أثر سلباً وإيجاباً في عمليات الحراك الاجتماعي والسياسي.. من ذلك المشاركة الإيجابية

ثم العزوف عن المشاركة، وبروز نخب جديدة دخلت العمل السياسي، وإلى البرلمان، وإلى الإعلام وصاحب ذلك أكثر من مائة حزب تأسس، ثم شهدت أفولا وجموداً واختفاءً عن الساحة، وشهدت الحياة الاجتماعية والسياسية انشقاقات عديدة، وتنامي الشعور العام لدى الكثيرين بمحدودية فرص أصحاب الكفاءات والخبرة.

**الخلاصة إذن**: إن الأحداث السياسية المتسارعة، منذ أحداث يناير ٢٠١١، ووصول الإخوان المسلمين إلى الحكم لمدة عام، ثم ثورة الملايين في الشارع المصري وإسقاط الجماعة الحاكمة (٢٠١٣)، وصولاً إلى حالة من الاستقرار النسبي – الذي تصاعد تدريجياً – بانتخاب رئيس جمهورية جديد مدعوم من الغالبية، ثم انتخاب البرلمان، والتوافق حول الدستور الجديد.. كل ذلك، وما صاحبه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب اختلال المنظومة القيمية، قد شكل مجموعة "متساندة" من المؤثرات خلقت "المشهد المرتبك" للحراك الاجتماعي.. هذا ولا يمكن إغفال وزن سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيراتها على الحراك، وذلك على النحو الذي نشير إليه فيما بعد.

## د – الحراك والمنظومة القيمية، وتعميق النفق التحتي للفساد

لقد شهد المجتمع المصري خلال السنوات الماضية، العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدريجياً في سنوات الألفية الثالثة (وما قبلها)، قد صاحب هذه التغيرات تراجع قيمي، وبشكل مدهش بحيث أصبح يهدد النظام العام، ويهدد الموارد المجتمعية. إن د. جلال أمين، الذي قدم لنا كتابة "ماذا حدث للمصريين؟" تعرض إلى تغيرات قيمية أساسية (١٩٩٨) وحلل أسبابها، بينما نحن الآن (عام ٢٠١٨) نتساءل ونندهش بشكل أكبر، لتراجعات القيم وانعكاساتها على سلوك المصريين، **فقد حدث "التدهور المتسارع" في المنظومة القيمية بعد أحداث يناير ٢٠١١، بحيث أصبح هذا التدهور "ظاهرة واضحة"** أمام الجميع، تناقشها كل الأطراف، بما في ذلك من تناسوا القيم الأصيلة لهذا المجتمع، واعتدوا على النظام العام.

**صحيح أنه قبل ثورة يناير قد كانت هناك اهتزازات في القيم، ناتجة عن التحول إلى النموذج الاقتصادي الرأسمالي** (والذي كان التعبير عنه في البداية الانفتاح الاقتصادي)، وكانت الهجرة لدول الخليج العربي من جانب الملايين (من الطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين وعناصر من الطبقة العليا)، أدت إلى تراكم ثروات وتغيرات قيمية، وصحيح أن البطالة وأزمة الإسكان وتراجع نوعية التعليم، كانت لها آثار سلبية على المنظومة القيمية، ولكن الصحيح أيضاً

أن أحداث يناير ٢٠١١، وما صاحبها مبكراً من تغيرات **قد أثرت بشكل سلبي وسريع على منظومة القيم وعلى سلوك المصريين.**

**إن المشاهدات اليومية ثم البحوث والدراسات، أبرزت عدة أمور مهمة للغاية، في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨.. يمكن إيجازها فيما يلي:**

- تراجع الحرص على المال العام، وما يرتبط بذلك من الفساد الصغير والكبير.
- ارتفاع وتيرة العنف في سلوك المصريين بدءاً من أطفال المدارس، والمعلمين، والجامعات والشارع المصري ككل.
- تراجع المستوى الثقافي العام، وتدهور الذوق العام.
- عدم احترام القانون، وتفضيل البعض الحصول على حقوقه "بيده وبنفسه".
- أضحت القيمة العليا عند الغالبية هي المال والربح، ثم النفوذ.
- مخالفة الأخلاق والفضيلة، من خلال الكذب والنفاق، وغياب الأمانة وحسن المعاشرة، والطمع والخيانة، والجمود.
- عدم احترام قيمة الوقت وقيمة العمل.
- غياب الشفافية والنزاهة والإفصاح والمكاشفة.
- الحرص على تحقيق أقصى ربح ممكن، وعلى حساب الآخرين (سواء في التجارة أو العمل).

**إن هذه القيم السلبية، وغيرها، والتي انتشرت على مستوى قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة، تجسدت في ظواهر سلوكية، وأبرزت لنا قضايا مهمة..** منها ظاهرة البلطجة والابتزاز وارتكاب "جرائم مستحدثة" لم يشهدها المجتمع المصري من قبل (قتل الأبناء أو الآباء داخل الأسرة الواحدة)، ظاهرة العنف مع الزوجة والأطفال، التفكك الأسري، الزواج العرفي، ظاهرة الزواج المبكر (للتخلص من عبء الفتيات والإنفاق عليهن)، ارتفاع غير مسبوق في نسبة الطلاق (٣٨٪)، تعاطي المخدرات بكل أنواعها، الغش في الامتحانات، عمليات النصب والاحتيال، قبول الرشاوى أو طلبها، هذا إلى جانب عمليات الفساد الكبرى، وتحالف بعض أصحاب المصالح مع كبار المسئولين ووالمستفيدين في الحكومة للاستيلاء على المال العام.

**كل ما سبق، وغيره، خلق "نفقاً تحتياً" موازياً يعكس أشكالاً من الفساد الكبير، يحقق الأموال الطائلة، ويصل بأصحابه في النهاية إلى "حالة من "الحراك الاجتماعي"**، تحقق لأصحابها دخلاً ضخماً ومكانة اجتماعية جديدة.. وهو ما سيجعلنا فيما بعد نتوقف أمام الفساد، وهو ما نعبر عنه في الحالة المصرية "**بالحراك النفقي**".

**١ – وإذا كنا نتحدث عن الاختلال القيمي، واهتزاز المنظومة القيمية، فقد يكون من المهم الإشارة إلى مفهوم القيم، ثم النزاهة والشفافية، في مقابل مفهوم الفساد.**

إن القيم، التي يختلف تعريفها ويصعب قياسها، تشير إلى الرصيد الأخلاقي الذي ينبغي أن يستوعبه الأفراد عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، وكما أكدت عالمة الاجتماع "مارجريت ميد" في دراساتها، أن القيم هي بالفعل سلوك الأفراد، وبالمعنى الإيجابي هي الالتزام الأخلاقي في السلوك بالمثل العليا، فالقيم تحدد المعايير التي ينبغي أن يكون عليها السلوك[١٥].

والمتأمل للتعريفات التي قدمها علماء النفس، وعلماء الاجتماع والأنثربولوجيا، للقيم، يجد أن هذه التعريفات تنحو منحنيين [١٦]، **أولهما** تضييق مفهوم القيم، بحيث تقتصر فقط على المعايير والأعراف المثالية التي يقدرها المجتمع ويثمنها، وتظهر هنا مناظرة بين القيمة وبين الشيء الثمين. فالشيء يكون له قيمة عند ما يسعى الناس إلى زيادة أرصدتهم منه أو على الأقل الاحتفاظ بما لديهم، "فالقيمة تشير إلى أي شيء يقدره الناس أو الأفراد".. وهي تمكن الفرد من الاختيار بين وسائل وغايات عديدة لإنجاز فعله.. وعلى سبيل المثال فإن الرغبة في الارتقاء بالمكانة الاجتماعية، قد تدفع أصحابها إلى التعليم والمهارة في الأداء، أو قد تدفع آخرين إلى جمع المال بأي وسيلة، وإن كانت غير شرعية.. **إذن الفعل، أي الحراك الاجتماعي، قد يتحقق عن جدارة واستحقاق وتميز أو يتحقق عن طريق الفساد والأفعال غير المشروعة. ثانيهما توسيع مفهوم القيم من خلال رؤيتها كبناء معياري يقابل الدوافع ويشبعها وينظمها، أو أنها "موضوع للحاجات" تعبر عن احتياجات الأفراد والجماعات، تشكلها الجماعة وفقاً لحاجاتها.. هنا فإن القيمة توجه اختياري بصرف النظر عن مثاليتها أو معياريتها.**

فهي تعبر عن مصلحة أو تفضيلات أو ميول أو واجبات أو التزامات أخلاقية.. من ثم فإن القيم – وفقاً لهذا المفهوم الثاني تصبح نسبية وليست مطلقة، وتختلف باختلاف الجماعات وباختلاف السياق الاجتماعي.

وهكذا تتعايش مجموعات مختلفة من القيم بجوار بعضها البعض، ونشهد اختلافات بين البشر في الاختيارات والقرارات المتصلة.. وعلى سبيل المثال فإن النزوع إلى تحقيق الربح وتراكم الثروة، كهدف لبعض رجال الأعمال أو كلهم، قد يصاحبه سلوك لتيسير مصالحه بالحكومة من خلال سداد رشاوى – كبرى أو صغرى – للمعنيين بتحقيق مصالحه.

وقد قدم د. أحمد زايد (وآخرون) دراسة قيمة عن الأطر الثقافية الحاكمة للنزاهة والشفافية والفساد، وهذه الدراسة كانت في جانب منها دراسة ميدانية تتعرف على آراء المصريين في التغيرات القيمية، وهو ما يعطي لنا أهمية حين نتحدث عن الفساد في مصر وحالة الحراك الزائف

(أو النفقي)[١٧].

٢- **إن مفهوم النزاهة** يرتبط بالأخلاق والسمعة الطيبة والأمانة والشرف والضمير والاستقامة، وكلها تعني عدم الفساد. وقد عرَّفت موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة النزاهة "بأنها من أهم الفضائل وأكثرها فاعلية، وقد يتم استخدامها بشكل مرادف للأخلاق أو الالتزام الأخلاقي" ويشير د. أحمد زايد في الدراسة المشار إليها، إلى أن النزاهة تضم خمس قيم وهي : الصدق، الثقة، الإنصاف، الاحترام، والمسئولية.. **ومن المنظور السياسي، فإن النزاهة تعكس مجموعة متشابكة من التدابير، يتم تصميمها للتقليل من التأثيرات الضارة للفساد السياسي**، وذلك وفقاً لمبدأ الشفافية والمساءلة وتجنب تضارب المصالح والكسب غير المشروع، وإساءة استخدام موارد الدولة ومناقشة النزاهة قد تكون في سياق العمل، أو النزاهة المهنية، أو النزاهة التجارية، أو نزاهة العلاقات الاجتماعية، وهي كلها تقود إلى تجنب الفساد[١٨].

٣ – **أما مفهوم الشفافية** والذي أصبح أكثر شيوعاً في تسعينيات القرن العشرين، فهو يعني إتاحة المعلومات، وإعلان الحقائق، والآليات والعمليات الكامنة وراء أي قرار، و"الشفافية توفر القوة لمساءلة من ينتهكها".

**إن عشرات التعريفات التي تذهب إلى تعريف الشفافية تتوافق حول عدة أركان لها، أهمها إتاحة المعلومات والحقائق من أجل توسيع دائرة المشاركة وتوفير الرقابة ومحاصرة الفساد..** كما أن الشفافية لا ترتبط بمؤسسات أو تنظيمات أو أجهزة، لكنها أيضاً ترتبط بالأفراد والجماعة، ومن ثم هناك عدة مؤشرات لقياس الشفافية أبرزها: نشر المعلومات، المصداقية وتلبية الاستفسارات بخصوصها.

٤ – إذا وصلنا إلى مفهوم الفساد، فإن منظمة الشفافية الدولية، تعرَّف الفساد على أنه "سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة أو أنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي قائمة على الثقة" [١٩].

**وتشير الدراسات إلى أن هناك خصائص مصاحبة للفساد:**

**أولها** أنه عمل مخالف للقانون والنظام العام.

**ثانيها** لا يتوافق مع طبيعة الموقع/ المنصب.

**ثالثها** لا ينسجم مع الأخلاقيات السائدة في المجتمع.

**رابعها** هو استغلال للمنصب بهدف تحقيق منافع خاصة.

هذا ونشير إلى اختلاط الفساد (الصغير والكبير) مع غياب النزاهة والشفافية، وغياب المساءلة والمراقبة.

تتبقى أمامنا نقطتان أساسيتان حين نصل إلى علاقة القيم بالحراك الاجتماعي، ولكن من منظور الفساد (وغياب الشفافية والنزاهة):

**النقطة الأولى** نتعرف منها على وجهة نظر عينة ممثلة للمواطنين المصريين في اختلال / اهتزاز المنظومة القيمية، خاصة استشراء الفساد.

**النقطة الثانية** أشكال الفساد في مصر التي تعمق من النفق التحتي / الخفي، للحراك الاجتماعي إلى أعلى.

٥ - **إن أهم نتائج الدراسة الميدانية في العمل القيم الذي قدمه د. أحمد زايد وفريق العمل إلى جانبه، يمكن أن نوجزها فيما يلي؛ وهي تتعلق برؤية المجتمع للتغيرات القيمية**[٢٠]:

- حوالي ٨١٪ من عينة الدراسة تذهب إلى أن أخلاق الناس قد تغيرت، وكان الحضر أكثر تعبيراً عن التغير في الأخلاق، كما ارتفعت نسبة الإناث عن الذكور للتأكيد على هذا التغير.
- اللافت هو أن ٨٨٪ **من العينة ككل، يرون أن هذا التغير، هو للأسوأ.**
- برزت **الضغوط الاقتصادية، كأهم سبب لدى أفراد العينة في هذا التغير نحو الأسوأ** (٨٠.٥٪).
- أتى بعد ذلك - بفارق كبير - **ضعف الوازع الديني، والإعلام، والتفكك الأسري**، ثم تراجع دور المؤسسة التعليمية (٣.٨٪ فقط من العينة).
- **العلاقات الإنسانية "السيئة"** أصبحت ملمحاً عاماً في المجتمع وفقاً للنتائج (٦٣.١٪)، وافتقاد الثقة والاحترام (٥٧٪) والفساد الأخلاقي، ثم انخفاض الإنتاجية.. وكل ذلك سبب الإحباط لأطراف المجتمع.
- يعمق هذا الإحباط خوف **وقلق من المستقبل** (٦٣,٤٪ من العينة).
- تحليل رؤية العينة لقضية الفساد ومدي انتشارها، لها أهمية خاصة في سياق موضوعنا الذي نتناوله، **إذ أن النتائج تقول لنا إن** (٨٣.٦٪) **يرون أن الفساد قد تزايد..** ترتفع النسبة لدى المتعلمين إلى (٩٠.٧٪)، بينما لدى غير المتعلمين تنخفض نسبياً (٧٦.٨٪).
- **إن أكثر المؤسسات فساداً**، والتي تكشف عن معاناة المصريين، هي المصالح الحكومية الخدمية (٤٨.٤٪) ثم قطاعا الصحة والتعليم (٢٠.٥٪ و٢٠.٣٪ على التوالي)، والداخلية

(١٧.٥٪) ثم المحليات (١٥.٥٪) وهي رؤية تكشف عن حقيقة معاناة المواطن من الفساد.

- **لقد احتلت الرشوة مكان الصدارة لمظاهر الفساد**، وذلك بنسبة ٧٠.٦٪ من العينة، ثم المحسوبية (٤٦،٢٪) والفوضى الأخلاقية وعدم الثقة (٢٩،٣٪) ثم استغلال النفوذ (٢٦٪)، وزواج المال بالسلطة (١٠٪) باعتباره أحد مظاهر الفساد.
- اللافت أيضاً في النتائج **ارتفاع قيمة العمل الحكومي لتوفير الأمان والاستقرار، وكذلك المكانة الاجتماعية**، وهو ما يعكسه الواقع، خاصة أفضليات الشباب وعزوفهم عن القطاع الخاص.
- نشير أيضاً إلى **رؤية العينة لعدم الاتساق بين القول والفعل في سلوك المصريين**، وكان تفسيرهم انتشار النفاق والكذب (٥٤.٧٪)، والخوف على المصلحة الشخصية (٥٣٪) والفهلوة والكسب السريع (١٢،٤٪) ثم الخيانة (١١.٧٪).
- **الإحساس بالظلم وعدم العدالة وهضم الحقوق، كانت تعكس شعور ثلثي العينة**، وكانت النسبة أعلى بين أهل الريف، وكذلك الشباب والأميون. **إن ارتفاع نسبة الشعور بالظلم وعدم العدالة لدى أهل الريف، عن المدن، ترتبط بتفسيرهم افتقاد الحياة الكريمة، وضعف المرتبات، و"عدم إحساسهم بالأهمية"**، وهي نتيجة ترتبط مباشرة بضعف فرصهم في الحراك الاجتماعي.. ونفس النتيجة ترتبط بالإناث والشباب.
- من ناحية أخرى، فإن الدراسة الميدانية التي نتناولها الآن قد كشفت عن أسباب رؤية غالبية العينة لانخفاض العدل والمساواة.. فقد ذهب ٧٦.١٪ من العينة إلى أن السبب زيادة الفروق بين الأغنياء والفقراء وارتفعت نسبة أهل الريف عن المدن، **وهو ما يكشف في واقع الأمر عن غياب فرص الحراك الاجتماعي للغالبية**.. بالإضافة إلى ذلك جاء انتشار المحسوبية (٤٣،٩٪)، وانخفاض الوازع الديني بنسبة ٢٨,١٪.
- الأكثر من ذلك، ويرتبط مباشرة بتناولنا واقع الحراك الاجتماعي في مصر، **أن حوالي ٤١٪ من عينة الدراسة يرون أن "الدولة غير عادلة"** .. ووجود العدل وإدراك المواطنين له، لاشك أنه يرتبط بإدراك فرص متكافئة عادلة للارتقاء إلى أعلى.
- يرتبط بما سبق، ويفسره، **اتجاه ٧٠.٦٪ من العينة للقول بزيادة الفقراء، وغياب الشفافية** ١١.٤٪ والمحسوبية ٤٥.٣٪ وضعف الأجور ٣٥.٧٪ وانتشار الجريمة.
- رؤية العينة لأكثر الفئات تميزاً في المجتمع، تضيف البيانات معلومات أكثر عن تلك **الفئات التي تحظى بفرص حراك اجتماعي أكبر**.. كان أولهم رجال الأعمال (٥٧.١٪) ثم كبار

المسئولين (٥١.٥٪)، ثم رجال الشرطة (٣٤٪) والقضاة وأساتذة الجامعة (٢١.٧٪ ثم ١٠٪ على التوالي).

**إن كثيراً من النتائج المهمة عن التغيرات في القيم، وعن قيم الشفافية والنزاهة، ورؤية المصريين للفساد، يكشف عنها هذا العمل المهم. وإذا كانت هذه الدراسة الميدانية، قد تم تطبيقها منذ عدة سنوات، فعلينا أن نتوقع ماذا تكشف عنه مرة أخرى إذا تم تطبيقها الآن. ولعل تركيزنا على النتائج السابقة قد أوضح عدة أمور مهمة:**

- **أولها**: الفساد وصور انتشاره يعوق الحراك الاجتماعي.
- **ثانيها**: الإحباط الذي يرتبط بغياب العدالة والفرص غير المتكافئة للحراك الاجتماعي.
- **ثالثها**: تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة على تزايد أو محدودية فرص الحراك نتيجة لغياب العدالة وعدم تكافؤ الفرص.
- **رابعها**: تغيرات قيمية عميقة، كانت محصلة لسياسات الدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر.

**السؤال الآن هو ماذا عن الفساد؟ وكيف نجح الحراك التحتي / النفقي؟**

٦ - **استشراء ظاهرة الفساد في مصر، موضوع تم تناوله في إطار مناقشتنا للتغيرات القيمية وعلاقتها بالحراك الاجتماعي**، فالفساد وهو ظاهرة عالمية ترتبط بتأثيرات سلبية كبيرة، وهدر للموارد، وقد أصبح محل جهود ضخمة للحد من هذه الظاهرة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي، وقد تمثل ذلك في اتفاقيات عالمية، وفي مواثيق عالمية، وفي تغيير وتعديل القوانين لتوفير إمكانية ضبط الفساد (خاصة في صوره الجديدة مثل غسيل الأموال).. هذا إلى جانب تفعيل أدوار الجهات الرقابية وتوفير المساءلة والمحاسبة.

الاهتمام بتحليل مكونات الفساد، وآليات انتشاره وتكلفته، اهتم بها بعض الباحثين في مصر، **إلا أن التركيز على العلاقة بين الفساد والحراك الاجتماعي، لم يأخذ الاهتمام الكافي. نحن هنا نطرح هذا الموضوع، نتعرف كيف نجح الفساد في الحالة المصرية في "حفر أنفاق تحت الأرض"، لتصبح آلية رئيسية للحراك الاجتماعي.**

كما أشرنا من قبل، **فإن الفساد ظاهرة اجتماعية معقدة لها أبعاد متعددة سياسية واقتصادية وثقافية وقانونية**، وهي ظاهرة تتخطى القطاع العام أو الحكومي، لتمتد إلى القطاع الخاص، ثم القطاع الثالث غير الهادف للربح والذي يسعى إلى تحقيق النفع العام.. ومن ثم فإن تعريف الفساد وفقاً للبنك الدولي هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب". أو هو إساءة استعمال السلطة، أو هو تعمد مخالفة قواعد العمل في التعامل مع كل الأطراف

بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي المصلحة[٢١].

**الفساد هو عملية منظمة تهدف إلى سلب الفرص من الآخرين، وفي كثير من الأحيان تتحول إلى شبكة غير رسمية، تحقق المصالح لأطرافها وبطريقة غير شرعية**، ويدعم كل طرف الأطراف الأخرى، دون مراعاة المصلحة العامة أو المعايير الأخلاقية. إن الفساد الصغير (رشوة لسرعة انجاز عمل أو استخراج تصريح)، وكذلك الفساد الكبير (وأهم صوره الاستيلاء على أراضي الدولة)، يستهدف تغيير القواعد المنظمة للدولة لحصول البعض على مزايا كبرى ٠مثل (سلب أراضي الدولة أو مخالفة قوانين البناء)، من خلال شبكة علاقات بأفراد البرلمان أو الحكومة، وهو الشكل الأكثر خطورة.

**الفساد الكبير يبدو أنه محصلة لتزاوج السلطة والنفوذ (المال والسلطة)، وهو ما يؤدي إلى تراكم غير مشروع لثروات البعض، والحصول على فرص هائلة للصعود إلى أعلى الهرم الاجتماعي..** والفساد بذلك يعمق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية، ويخلق فرصاً غير متكافئة بين الأفراد، ويدفعهم للشعور بالظلم وغياب العدل، وهو ما تم تناوله في الصفحات السابقة (ومن خلال نتائج دراسة ميدانية).

**إن تأخر ترتيب مصر في تقارير التنافسية العالمية كان أحد أسبابه الرئسية تأثير الفساد سلباً في بيئة الأعمال**، إلى جانب عدة مؤشرات، أبرزها: عدم كفاءة الجهاز الحكومي، فقدان أخلاقيات العمل، البنية الأساسية، الجهاز الضريبي، نقص العمالة المدربة، تنظيم سوق الصرف، غياب حالة الاستقرار (السياسي والحكومي).

**ويتحدث د. عبد الفتاح الجبالي في عمله القيم، المعنون : "نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر"** [٢٢]، **عن شعور الأفراد بوطأة الأوضاع الاقتصادية، وفي الوقت نفسه زيادة حدة تطلعات المستهلكين** إلى شراء المزيد من السلع الاستهلاكية والكمالية تحت ضغط الزخم الإعلامي، وكذلك الضغط الاجتماعي، وهو ما يزيد من الشعور بالأزمة، (وهو قول ينطبق على شرائح معينة من الطبقة المتوسطة).

**الفساد أدى إلى زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي، من خلال التدهور في توزيع الدخول والثروات، وميل شرائح مجتمعية وسطى إلى الاستهلاك الرفاهي** لتقليد الأغنياء والطبقات العليا، ويزيد الفساد من حالة الانقسام المجتمعي.. هذا بالإضافة إلى التأثير السلبي على الديمقراطية والحريات، بينما تواجد نظام ديمقراطي له قواعده ويحترم القانون، هو عامل يقلل من الفساد.

ويطرح د. عبد الفتاح الجبالي في عمله المذكور، **بعض المؤشرات الخاصة بالفساد في مصر، ومدعمة بالبيانات، أبرزها ما يلي**[٢٣]

- الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها.
- تجاوزات الحسابات الختامية.
- قروض وتسهيلات ائتمائية لبعض العملاء تتجاوز المسموح به.
- تزايد **حالات تضارب المصالح** وعدم التعامل القانوني معها بشكل سليم.
- **التداخل بين السلطة والسوق في الساحة الاقتصادية** وهو ما يعني تعاملاً غير متساوٍ مع الأطراف، وانتهاك القانون.
- **عضوية رجال أعمال (أصحاب مصالح) في مجالس إدارات هيئات حكومية.**
- **تضخم حجم الجهاز الإداري للدولة.**
- **اختلالات الأجور**، وارتفاع معدلات نمو الأجور.
- ارتفاع نسبة الأجورالمتغيرة إلى الإجمالي.
- استحواذ الجهاز الإداري على **معظم الكادرات الخاصة** مثل قطاع الأمن والشرطة.
- **الإيرادات الريعية الناتجة عن امتلاك الدولة لموارد أو ثروات استثنائية، وهو ما يخلق حالة من الفساد للاستفادة من توزيع الريع** (أهم مثال حالياً هو أراضي الدولة وما يحيط بتوزيعها من فساد).
- **لقد أصبح الاستيلاء على أراضي الدولة أهم مصدر للفساد وتراكم الثروات "ليخلق الحراك النفقي الزائف"**.. فالمساحة الإجمالية لمصر تصل إلى ٢٣٨ مليون فدان، والمساحات الصالحة للزراعة تصل إلى ١٦.٤ مليون فدان، وقد كانت بداية المشكلة هذه حين قررت الدولة منح الأراضي لمن يزرعها،على ألا تتعدى مساحة المباني عليها ٢٪ .. إلا أن ما حدث – رغم جهود التقنين – كان العكس؛ حيث تم البناء على غالبية الأرض، وبيع الوحدات السكنية بما حقق للبعض ثروات طائلة.
- لقد تطورت قضية استيلاء البعض على أراضي الدولة عبر الألفية الثالثة، وتعددت أبعادها وطروحاتها من الطريق الصحراوي إلى أطراف القاهرة (القاهرة الجديدة وأكتوبر)، وإلى باقي المحافظات، إلى أن تم عام ٢٠١٦ تشكيل لجنة عليا – بقرار من رئيس الجمهورية – لاسترداد أراضي الدولة، والتي وضعت معايير وضوابط للتقنين.
- وعلى الرغم من الجهود المبذولة؛ حيث نجح تقنين الأراضي (في ١٩٣ ألف فدان)، **وبلغ**

**حجم الأموال العائدة للدولة ٦ مليارات جنيه ونصف المليون**، إلا أن رئيس الوزراء يصرح "أن أموال الدولة تفوق عدة مرات المليارات المدفوعة" (أي الستة مليارات).. **وقد وصلت طلبات تقنين الأراضي إلى حوالي ٦٠ ألف طلب**[٢٤].

- **اللافت في حالة الفساد التي ارتبطت بالاستيلاء على أراضي الدولة، أنها اتخذت مساراً زمنياً طويلاً لتنفجر في النهاية – وبعد صمت الدولة لأكثر من عشرين سنة – وتكشف عن فساد من الطرفين**: الجهات الحكومية المعنية من جانب، وواضعي اليد على هذه الأراضي (وهم آلاف). من جانب آخر .. وخلال هذه المرحلة الزمنية الطويلة، برز المئات والآلاف من رجال الأعمال والمطورين العقاريين، في القاهرة وأغلب المحافظات، وبعد تحقيقهم الثروات الطائلة، ليصعدوا إلى قمة الهرم الاجتماعي.
- **هل يمكن أن نتحدث عن هؤلاء باعتبارهم، تحركوا "عن جدارة واستحقاق" في مسار الحراك الاجتماعي؟ وهل يسمح لنا انتشار ظاهرة الفساد هذه – خاصة الاستيلاء على أراضي الدولة – لأن نعترف بها ضمن مصادر الحراك الاجتماعي**؟ في الواقع أن هذا الحراك الاجتماعي، "هو زائف وغير شرعي"، لم ينتج عن فرص حقيقية أتيحت للجميع للاستفادة من أراضٍ يستصلحها – وفقاً للقانون والهدف – وإنما ناتجة عن التحايل على القانون والالتفاف حوله، وبمساندة ودعم أفراد أو جماعات في الجهات الحكومية المعنية.. وهذا الفساد حرم آخرين من فرص عادلة ومتكافئة، وهو "صعود على سلم الحراك" غير مبرر(٢٥)، خاصة حين ينتقل إلى أبنائهم وأحفادهم، فيتم بذلك تكريس حالة تراكم الثروات، في مقابل تكريس حالة الفقراء.. وهو ما قد يجعلنا نتحدث عن الجيل الثاني والجيل الثالث، من أبناء أولئك الذين شقوا النفق التحتي للحراك الاجتماعي.

**الخلاصة**: إن التغيرات القيمية التي شهدها المجتمع المصري، أفرزت حالات فجة للفساد تورط فيها مسئولون كبار وصغار من الحكومة، ومجموعات مصالح من المجتمع، وطرحت على الساحة تفاوتات بينة في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية، وعمقت من الفجوة بين الطبقات دون جدارة أو استحقاق.

وإذا حاولنا في نهاية هذا الفصل، **تلخيص مؤثرات الحراك الاجتماعي، وبمعنى محدد،**

---

* خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧ ديسمبر (٢٠١٨) بالإسكندرية في افتتاح مشروع بشاير، لسكان العشوائيات، تحدث بكل قوة وبشكل مباشر عن حقوق الدولة وضرورة استرجاع أراضيها. "لا تهاون في حقوق الدولة .. هذا دخل الغلابة ويجب الحفاظ عليه.. ناس تكسب مئات الملايين وما يدوش للدولة حقها وسيتم تحصيلها فوراً" الأهرام، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨.

**وهو العوامل المسئولة عن عملية الحراك الاجتماعي - إلى أعلى أو أسفل - يمكن صياغتها ببساطة على النحو التالي** (على أن تأخذ في اعتبارنا اختلاف وزن المؤثرات وفقاً لفترات زمنية، وكذلك تداخل المؤثرات وتفاعلها معاً).

١- توجهات السياسة الاقتصادية.

٢- السياسات العامة للدولة، ومدى توفيرها لفرص متكافئة، ونوعية أداء السياسة الصحية والتعليمية، على وجه الخصوص.

٣- مستوى التعليم ونوعيته والتفاوتات في مخرجاته.

٤- فرص العمل المتاحة.

٥- الهجرة لدول الخليج، أو الدول الأجنبية.

٦- الهجرة الداخلية من الريف إلي الحضر.

٧- قواعد قانونية نافذة، تطبق المساواة على الجميع.

٨- طبيعة المنظومة القيمية، وتقلباتها.

٩- الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومدى فاعلية المنظمات الوسيطة (الأحزاب، المجتمع المدني) وجماعات المصالح، والنقابات المهنية والعمالية إلي جانب الحركات الاجتماعية (إن وجدت).

١٠- تقدير قيمة الاستحقاق والجدارة، في الانتقال من موقع إلى آخر أعلى.

١١- العدالة الاجتماعية والمساواة باختلاف الأقاليم، وبغض النظر عن الطبقة أو الشريحة الاجتماعية، أو الريف والحضر.

١٢- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومدى تباينها بين دائرة الفقراء، والطبقات الأعلى.

١٣- قدرة الدولة على الحد من الفساد، ومراقبة "النفق التحتي للفساد" والذي يخلق حراكاً اجتماعيّاً زائفاً.

١٤- مساحة الديمقراطية والحريات، التي تؤثر على الحراك الاجتماعي والسياسي، وهذه المؤثرات السابقة التي تلعب دورها في الحراك الاجتماعي إلى جانب الأحداث السياسية الكبرى (الثورات) يختلف وزنها من فترة زمنية لأخرى، وفقاً لتوجهات النظام السياسية وسياساته، والتي هي في الحالة المصرية - تصيغ انحيازات النظام وموجهاته.

# الفصل الثالث

# حراك المسافات القصيرة

# وحراك المسافات الطويلة في مصر

# الفصل الثالث
# حراك المسافات القصيرة وحراك المسافات الطويلة في مصر

## أولاً: كيف تتواصل محصلة النتائج السابقة، مع الحراك في اللحظة الحالية

### أ- أهم ما توصلنا إليه

حاولت في الفصلين السابقين تناول إشكاليات وصعوبات تواجه البحث في موضوع الحراك الاجتماعي في مصر، وإبراز أن هذا الموضوع المهم لم يلق الاهتمام الكافي من جانب الاقتصاديين وباحثي العلوم الاجتماعية في (مصر)، وقد ارتكز على بيانات / وأرقام، لاتكشف عن واقع الحراك الاجتماعي، أو أنه اهتم بملاحظات وانطباعات عن الحراك، في الوقت نفسه، **فإن الأدبيات الغربية، قد نجحت - إلى حد كبير - في تطوير الاقترابات والأطر النظرية لهذا الموضوع.. وكانت هناك دلائل على هذا التوجه، أبرزها:**

١- **الشمول الذي اتسمت به**، فهي حرصت على إدماج الأبعاد الثقافية مع الاجتماعية والاقتصادية، دون إغفال الأبعاد السياسية وتأثيرات السياسات العامة.

٢- **اهتمام الدراسات الغربية بإدراك ووعي المجتمعات** بانتمائهم الطبقي وخلفيتهم الاجتماعية.

٣- **ارتبط بما سبق دراسة العلاقة بين انتماء بعض الفئات في المجتمع إلى المنظمات الوسيطة** (جماعات المصالح، منظمات المجتمع المدني، والأحزاب... إلخ) وبين الحراك الاجتماعي.

٤- **بروز مجالات واتجاهات جديدة للبحث في المجتمعات الغربية** لم نألفها أو نخبرها في الواقع المصري، ومنها العلاقة بين الشمول الصحي للجميع وبين تيسير الحراك (بسبب عدم تحمل الإنفاق المادي على الصحة من جانب الأسرة)، وكذلك العلاقة بين تواجد ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة، والحراك (بسبب الإنفاق عليهم).

**هناك مجال آخر مهم نحن في حاجة إليه في مصر، وهو اختلاف وتباين فرص الحراك وفقاً للأقاليم**، وهو ما استدعى دراسة تأثير نوعية التعليم وتأثير النمو غيرالمتوازن على فرص

الحراك (خاصة العمل)، وكذلك انعكاسات السياسات الاجتماعية وسهولة الانتقال من مكان إلى آخر على إمكانات وفرص الحراك الاجتماعي، وفي بعض الدول الغربية تتم دراسة الحراك وتباينه من إقليم إلى آخر (تقرير سنوي في بريطانيا).

**الجديد أيضاً الذي تطرحه الأدبيات الغربية عن الحراك، هو الاقتراب الميداني من عينات من المواطنين - ممثلة للمجتمع - للبحث عن أوزان مصادر الحراك.**

**وبعد تناولنا في الفصلين السابقين الثغرات والموضوعات المهملة في دراسات الحراك الاجتماعي، انتقلنا إلى تناول الحراك - والعوامل المسئولة عنه - في الحقبة الناصرية، ثم في سياق سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات، وبدايات إعادة التشكيل الطبقي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (عهد مبارك) ثم الألفية الثالثة.. وقد توصلنا من هذا العرض إلى عدة نتائج مهمة، أبرزها ما يلي:**

١- **إن الحراك الاجتماعي - والذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أعلى أو أسفل الطبقة الاجتماعية أو المكانة الاجتماعية - كان قائماً وواضحاً بعد ثورة ١٩٥٢ وما قبلها** (سواء بتوفير التعليم المجاني للمرحلة قبل الجامعية أو بقبول فئات اجتماعية أدنى في المؤسسة العسكرية).

٢- **إن قياس الحراك قد يعتمد على تغيرات في الدخل أو الثروة (أي قياس كمي) أو قياس بالمهنة أو الموقع الاجتماعي (وهنا فهو كمي وكيفي)**، وهو ما يمكن أن نلمسه في الحالة المصرية، وبأوزان نسبية في كل مرحلة.

٣- إننا يمكن أن نلمس **تنوع أنماط الحراك في مصر**، سواء في الانتقالات من مهنة أو موقع إلى آخر، أو في الحراك المكاني/ المناطقي، أو في حراك يغير مراكز الأبناء ومواقعهم عن الآباء.. ولا يوجد مسار واحد للحراك، أي يمكن أن يكون إلى أسفل، أو أعلى.

٤- **إن الوزن النسبي للحراك، والعوامل المسئولة عنه، يختلف من فترة زمنية إلى أخرى وفقاً للسياسات الاجتماعية والاقتصادية**، وتوجهات النظام السياسي:

- ففي الفترة من ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠نلمس وزناً كبيراً للتعليم، وخروج المرأة للعمل، والإصلاح الزراعي والتأميم، والحراك السياسي والتنظيمات السياسية، والإسراع بالتنمية الزراعية والصناعية، واتساع خدمات الدولة، والقطاع العام، والتزام الدولة بتعيين الخريجين.
- بينما في **عهد السادات**، نلمس التوسع في التعليم الجامعي المجاني في مختلف المحافظات

(الجامعات الإقليمية)، وتأثيرات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي استقطبت الكثيرين للعمل في الشركات والبنوك، وفي قطاع الاستثمار الأجنبي، وإنهاء مسئولية الدولة عن تعيين الخريجين (أسهمت في الحراك لكن إلى أسفل).

- **وفي عهد مبارك - في العقدين الأخيرين من القرن العشرين - كان تأثير الهجرة الواسعة إلى دول الخليج العربي** عاملاً رئيسياً في الحراك (سواء أمام المهنيين أو الحرفيين)، وكذلك انعكاسات جماعات المصالح وشبكات التحالف بين المال والسلطة، كلها عوامل ذات وزن مهم في الحراك الاجتماعي.
- **وفي الألفية الثالثة، كانت هناك عوامل أخرى أسهمت في الحراك، منها التضخم وظاهرة الاستهلاك المظهري، أو أنماط الاستهلاك الاستفزازي، وكذلك قوة التحالف بين السلطة والمال، والتوسع العمراني غير المسبوق (في الساحل الشمالي والمجمعات السكنية)، وفي هذه الفترة الأخيرة (وحتى عام ٢٠١٨)، لعبت مجموعة متضافرة من العوامل، دوراً مهماً في إعادة التشكيل الاجتماعي – وظاهرة الحراك، أبرزها:**
- إخفاق السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الأفراد، وبين المحافظات (تفاقم ظاهرة الفقر).
- قوة شبكات وتحالفات النفوذ مع السلطة (زواج السياسة بالمال).
- ارتفاع معدلات الفساد (الصغير والكبير) بشكل غير مسبوق.
- تصاعد عدد العشوائيات والعنف.
- الاستيلاء على أراضي الدولة.
- الهجرة غير المشروعة.
- ضعف إنفاذ القانون وتطبيقه بمساواة.
- ارتفاع غير مسبوق في عدد السكان.
- ضعف الخدمات التعليمية (النوعية والقدرة على الاستيعاب).
- اتجاه نوعية الخدمات الصحية إلى الانخفاض.
- حراك مكاني / مناطقي غير مسبوق، والأسوار العالية للمنتجعات والمجتمعات السكنية، مما يزيد التمايز بين الفقراء والأغنياء.
- **ولاشك أن أحداث يناير ٢٠١١، وما تبعها من الفوضى والعنف المجتمعي، وثورة المطالب والتوقعات، كان لها تأثيراتها على المجتمع المصري.. ثم سلسلة التقلبات**

**والتحولات السياسية والاقتصادية المتتالية**، قد أثرت سلباً علي الفقراء (والأغنياء في القمة) والطبقة المتوسطة التي تعرضت في السنوات الأخيرة لضغوط غير مسبوقة. ويضاف إلى ذلك الخلل القيمي المجتمعي – الذي ذكرناه وسنعود إليه مرة أخرى – والمخاطر الاجتماعية التي عَرّضت الأسرة، والمجتمع ككل إلى عدم الاستقرار.

**إذن أوزان العوامل المؤثرة في الحراك الاجتماعي تختلف من لحظة إلى أخرى، وكذلك الحراك لأعلى والحراك لأسفل، ويتم ذلك بشكل متسارع، يدفعنا إلى تناول بعض الموضوعات المهمة في الحراك الاجتماعي في مصر.**

## ب – تجنب التفسيرالأحادي للحراك.

**إذا كان المجتمع المصري قد تعرض إلى نقاط تحول ضخمة وعميقة عدة مرات، منذ ١٩٥٢ حتى اللحظة الحالية، فهل يمكن أن نذهب إلى القول إن التغيير الاجتماعي في مصر كان العامل الرئيسي في الحراك؟ ثم كيف نقترب من الموضوعات المهملة؟**

إذا كان من الصعب تعريف التغيير الاجتماعي، لأن كل شيء في حياتنا يتعرض للتغيير المستمر على الدوام خاصة في إطار العولمة، فإن تحديد أي تغيير يستلزم التعرف على التبدل أو التغيير الذي يطرأ على البنية (المجتمع البشري) ونتعرف على درجة التعديل التي تحدث في المؤسسات الأساسية، وما الثابت وما المتغير؟ **المهم هنا هو الإشارة إلى ملاحظتين:**

**الأولى: أن هناك عوامل أساسية تؤثر في التغيير الاجتماعي**، أهمها البيئة المادية التي تؤثر على تطور التنظيم الإنساني والاجتماعي (الموارد المتاحة والبيئة والنشاط الاقتصادي والإنتاج)، ثم التنظيم السياسي وقدرات وآليات إدارة الموارد البشرية والمادية (طبيعة النسق السياسي وتوجهاته تلعب دوراً كبيراً). ثم تأتي المؤثرات الثقافية (الدين، القيم، التقاليد، أنظمة التواصل والقيادة، الابتكار والإبداع في الفنون والثقافة) لتتفاعل مع الكل.

**الثانية: تسارع التغيرات بشكل غير مسبوق**، وتداخل الثقافات وانكسار الحدود بين دول العالم (انظر مثلاً إلى انعكاسات العولمة)، وإزاء كل ذلك نبتعد عن التفسير "الأحادي" لعملية التغيير، أي إرجاع التغيير لعامل واحد مفرد.. ذلك أن المؤثرات السابقة ترتبط بقدرات التكيف، والسياقات الاجتماعية لعملية التنشئة (الأسرة، المؤسسات التعليمية، والإعلام، والمؤسسات السياسية ...)، وشبكات العلاقات والتواصل والتطور التكنولوجي، والهوية الاجتماعية والهوية الذاتية.

**إن المؤثرات المتعددة والمتنوعة في التغيير الاجتماعي**، لا تسير في اتجاه واحد – إيجابي أو سلبي – ولا تنعكس على كل فئات السكان بشكل ومضمون واحد، فهي تختلف من فئة إلى أخرى، ومن شريحة إلى أخرى، **بل إن التغيير وانعكاساته يمكن أن يختلف داخل أفراد الأسرة الواحدة نفسها** (على سبيل المثال، راجع القيم والثقافة داخل الأسرة الواحدة التي تختلف وفقاً للعمل، وللنوع الاجتماعي والتعليم وتكنولوجيا الاتصال..).

إن أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك، وهويات الأفراد واختياراتهم، وتأثرهم بالدين، ورؤيتهم لمصالحهم وانخراطهم في شبكات تعبر عنهم..، هي أيضاً مؤشرات تقول لنا إن انعكاسات مؤثرات التغيير لا تسير في اتجاه واحد، أو بشكل واحد، في المجتمع ككل أو في الأسرة الواحدة.. وكل هذه الاختلافات البينية دون أن نشير إلى تفاوتات السكان في الدخل والثروة، أو الانقسامات الطبقية، ودون أن نشير إلى اختلاف هذا العامل في الأسرة الواحدة.

وإذا كان التغيير الاجتماعي سمة لكل المجتمعات حالياً، ويحدث بشكل متسارع في ضوء المؤثرات التقليدية التي تحدثنا عنها، وفي ضوء العولمة – وبدرجات متفاوتة – **فإن الحراك الاجتماعي يحدث أيضاً في كل المجتمعات، إلى أسفل أو إلى أعلى – وفقاً للفرص المتاحة – أحياناً بشكل بطئ وأحياناً بشكل متسارع**، ومثله مثل التغيير الاجتماعي، هو دائم أيضاً، ويختلف حتى داخل الأسرة الواحدة.

**الحراك ينبغي ألا نفهمه على أنه دائماً إيجابي (يعكس حركة الأفراد والجماعات إلى أعلى)، ولكنه قد يكون سلبيًا (لأنه يتجه إلى أسفل)**. إن دورة حياة الفرد أو الجماعة، أي المسار الذي تتخذه حياتهم، لا يعني استقرار هؤلاء بصفة دائمة في الشريحة الاجتماعية نفسها.

## ج - حراك المسافات القصيرة وحراك المسافات الطويلة

**لقد كان الانطباع السائد، أن دورة حياة الفقراء – أي المسار الذي تتخذه حياتهم – يصعب كسره أو تغييره، وكذلك كان الانطباع عن الطبقات المتوسطة، والطبقة العليا، أي أن التوجه السائد كان يفترض أنها "حالة دائمة" ولكن الدراسات التنموية الحديثة قد غيرت من هذه الرؤية ومن هذا التناول**، إذ أن شرائح من الفقراء دخلوا إلى مرتبة / مكانة اجتماعية متقدمة، وشرائح أخرى من الطبقة المتوسطة، دخلت مكانة اجتماعية أعلى أو بعضها يمكن أن ينخفض في اتجاه دائرة الفقر.

وقد أكد بعض الباحثين على أن الظاهرة السابقة (ويطلق عليها نموذج اليانصيب) ، ينبغي

ألا نقبلها كما هي، أو نعمم ما نراه، لأن الصعود أو النزول، يكون مسئولاً عنه عدة عوامل.. وهذه العوامل تختلف من مجتمع إلى آخر، بل وفي المجتمع نفسه، وأحياناً داخل الأسرة الواحدة.

**إن ما يتصل بالحراك، ليس فقط ما يطلق عليه "حراك المسافات القصيرة"، (أي حراك محدود المدى إلى أسفل أو إلى أعلى) بل يوجد أيضاً - وفي الحالة المصرية - "حراك المسافات الطويلة" (أي حراك يحقق نقلة نوعية في مسار الحياة)**، ذلك أن هناك فرصاً متاحة للبعض، يغتنمها هؤلاء لتغيير أوضاعهم.. والمسئول عن ذلك "العوامل الأساسية" الفاعلة، والعوامل الأخرى "المساندة". ففي فترات التغيير الاجتماعي الحاسمة (وهي سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، تحدث عمليات حراك مذهلة (إلى أعلى أو إلى أسفل)، وتختلف في مدى قوتها وتفاعلها مع الأفراد والجماعات.. **لو ركزنا على الحراك في الحالة المصرية، وبعد أحداث يناير ٢٠١١ حتى هذه اللحظة (نهاية ٢٠١٨) سوف نلمس هذه الظاهرة فيما يلي:**

١- **تفاوتات وفجوة كبيرة تتسع، بين الأغنياء والفقراء،*** وهو ما يتضح من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويمتد إلى الجوانب الأخرى من الحياة التي تمثل فرصاً، والدخل ليس إلا واحداً من هذه الفرص.. تضاف إليها مجالات الصحة والتعليم والبيئة النظيفة والمشاركة الاجتماعية.

٢ - **دلالة الفرص المتكافئة في التعليم، تشير إلى أن نوعية التعليم الحكومي،الذي يحظى بالغالبية العظمى من أبناء المجتمع المصري** - هي الأدنى،واستناداً على مؤشرات كثافة الفصول (التي تتراوح بين ٧٠ - ١٠٠ طالب)، وارتفاع نسبة التسرب في التعليم الابتدائي والإعدادي، وظاهرة اتساع الدروس الخصوصية (وما يعرف بـ السناتر)، وأداء المعلمين، والعنف داخل المدرسة، وتردي غالبية المنشآت التعليمية (ما قبل الجامعي)، والاحتياج إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليار جنيه مصري للتعامل مع بعض الفصول وقصور الأبنية التعليمية... كل ذلك يؤكد الفرص المحدودة لأغلب المتعلمين في التعليم الحكومي، ومحدودية حراك المسافات القصيرة، بينما في أعلي الهرم الاجتماعي، يتمكن الكثيرون من الحراك لمسافات طويلة.

٣ - **ومع تعدد نظم التعليم، فإن أبناء الطبقة الثرية يلتحقون بما يعرف "بالمدارس الدولية"**، حيث ترتفع نوعية التعليم، وتنخفض كثافة الفصول، ويتركز الاهتمام على تعلم اللغات الأجنبية والمهارات، بما يزيد من قدراتهم التنافسية في سوق العمل فيما بعد.. أما

---

* ارتفاع معدل الفقر، الذي تم تقديره بحوالي ٣٠,٢٪ وفقاً لنتائج بحوث الانفاق والدخل الأخيرة، لم يتم الإفصاح عنها استناداً على أنها لا تتفق مع الإنجازات الكبرى للدولة حالياً، وهو ما آثار الجدل في دوائر الرأي العام.. (رجع المصري اليوم، ٩ مايو ٢٠١٩).

الطبقة المتوسطة، ورغم كل الضغوط الاقتصادية عليها، فهي تسعى إلى إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة (وبعضها لغات)، ثم تتركز الغالبية من الفقراء (وهم الطبقة العريضة) في المدارس الأزهرية والمدارس العامة الحكومية. والمحصلة حالة "غالبة" من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمعرفي.

٤ - **تمتد حالة عدم تكافؤ الفرص من التعليم إلى الصحة، والتي عكست في السنوات الأخيرة تفاوتاً شديداً طبقيًا**، حين تزيد حالة الحرمان من الرعاية الصحية الجيدة، لدى الفئة الدنيا الواسعة من الفقراء (وبعضهم لا يتمتع بتأمين صحي)، وترتفع تدريجياً من الطبقة المتوسطة (من المهندسين والأطباء والمحامين والمحاسبين ... إلخ) لتحصل على تأمين صحي ورعاية طبية أفضل، ثم نصل إلى أهل القمة أو الطبقة العليا التي تزداد فرصها في رعاية صحية أفضل في الداخل (المستشفيات الاستثمارية) أو بالسفر للخارج.

٥ - **إن هذه الحالة العامة من غياب تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي، كانت محصلتها الرئيسية، خاصة بعد السنوات الثمانية الماضية، انغلاق فرص العمل، كقنوات للحراك**، أمام الفقراء وغالبية أبناء الطبقات المتوسطة، في مقابل احتكار أبناء الطبقة العليا الثرية، التي تلقت تعليمها في مدارس وجامعات أجنبية، للمواقع المهنية العليا والمتخصصة.. ولا يمكن إغفال ظاهرة تكريس الفقر (إلا فيما ندر وقل) في مقابل "وراثة الثراء والثروة"، بل وتعاظمها من خلال الأبناء.. إن غياب تكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي قد أدى إلى حراك محدود ولمسافات قصيرة، في قاعدة الهرم السكاني، مقابل حراك لمسافات طويلة كلما اتجهنا نحو القمة.

٦ - **الحراك إلى أسفل، في العقد الثاني من الألفية الثالثة، صار ملحوظاً إلى درجة كبيرة، سواء في الطبقات الوسطى أو الدنيا.. لماذا؟ أهم الأسباب تمثلت في سياسة الإصلاح الاقتصادي**، وتحرير سعر الدولار (نوفمبر ٢٠١٦)، وتوقيع اتفاقية صندوق النقد الدولي.. ارتبط بذلك، ارتفاعات متتالية في أسعار السلع والخدمات ومصروفات المدارس ومتطلباتها كافة، والأدوية، والوقود والكهرباء والمياه.. ترتب على ذلك تراجع قيمة الجنيه المصري، وارتفاع حوالي ٤٠٪ في الأسعار، وعدم قدرة أصحاب الدخول الثابتة (خاصة أصحاب المعاشات) والعاملين في أجهزة الدولة، على التكيف مع هذه الحالة، **إذ انخفض الدخل الحقيقي في الأسرة المصرية بشكل حاد.** ثم برزت التخوفات من مخاطر السقوط في دائرة الفقر (للفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة) أو وقوع الفقراء تحت خط الفقر.. **فكان**

**تبني الدولة لسياسات حمائية امتدت إلى ٩.٥ مليون مواطن (تكافل)***، بالإضافة إلى تخصيص موارد لتدريب وتأهيل الشباب للعمل، وتأسيس مشروعات قروض صغيرة.. ولكن لم يتم تقييمها بعد، لنعرف إن كانت قد انعكست إيجاباً على نوعية الحياة، وفرص الحراك، أم أنها ركزت على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة (من خلال تكافل).

٧ - **وإذا كان الحراك إلى أسفل، كان ملموساً في السنوات الأخيرة، فإن أيضاً الحراك إلى أعلى كان ملموساً ومعالمه واضحة.. وبرز في عدة أمور، أهمها ما يلي:**

١ - **الانتقالات إلى مجمعات سكنية مغلقة ببعض مناطق القاهرة الجديدة** (الكومبوند) والأسوار العالية التي تفصلهم عن شرائح المجتمع (المتوسطة والفقيرة)، وهي المرة الأولى في التاريخ الاجتماعي لمصر، لانعزال الأغنياء عن باقي المجتمع، وبناء أسوار عالية تفصلهم عن الآخرين.

٢ - **ظاهرة الحراك المكاني في الساحل الشمالي التي تصاعدت مع تأسيس قرى سياحية جديدة غرب الإسكندرية** (وحتى مرسى مطروح)، وتباع بملايين الجنيهات، والحرص الشديد على انتقائها كرمز للانتماء الطبقي.

٣ - **التجاوب من جانب هذه الشرائح العليا، على تعليم أبنائهم في المدارس الدولية وفي الجامعات الأجنبية بمصر**، أو الحرص على سفر أبنائهم للخارج، ومهما ارتفعت المصروفات.. إن الجامعة الخاصة (والأجنبية الوحيدة في مصر) ظلت حتى نهاية عقد السبعينيات تستقطب أصحاب الدرجات الدنيا والمتوسطة فقط، إلا أنها - وهي الجامعة الأمريكية - أصبحت في الثمانينيات رمزاً طبقياً مهماً.

٤ - **امتلاك السيارات الفارهة لكل أفراد الأسرة وتبني سلوكيات الإنفاق الترفي المظهري**، سواء في الحياة الشخصية أو العامة، أو في إقامة أفراح أبنائهم (أصبحت خارج القاهرة في شواطئ البحر الأحمر أو في الجنوب).

٥ - **ومهم الإشارة إلى أننا لا نعلم من هؤلاء، ومن أين أتت ثرواتهم، وهل هي مشروعة أو غير مشروعة**، خاصة أن الغالبية منهم أسماء أو شخصيات مجهولة ليس لها تاريخ اجتماعي واقتصادي يدلنا على عملهم ونشاطهم (فقط يقال رجال أعمال).

**إن ظاهرة الحراك الاجتماعي قائمة ومستمرة في مصر، نذهب إلى أنها تزايدت بعد أحداث يناير ٢٠١١، وذلك سواء في الصعود إلى أعلى، أو النزول إلى أسفل، إلا أن أخطر**

* يضم هذا الرقم المعلن الرسمي، ٢.٢١٣ مليون أسرة مصرية، حتي نوفمبر ٢٠١٨.

**مظاهرها في اللحظة الحالية هو الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بل الإقصاء الثقافي، الذي أدى إلى تعقد مشهد الحراك الاجتماعي.**

## د - الإقصاء الاجتماعي والحراك

**إن مفهوم الإقصاء أو الاستبعاد، هو مفهوم يوظف للدلالة على حالة "اللامساواة"، ومن ثم فهو محوري في فهم الحراك الاجتماعي.** لقد أصبح "الإقصاء الاجتماعي" مصطلحاً يتم استخدامه وتداوله كثيراً، من جانب علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد، فقد أصبح أحد المصادر الأساسية لظاهرة "اللامساواة" وانغلاق الفرص والمسالك أمام أعداد كبيرة من المواطنين، للانخراط، الكامل في الحياة الاجتماعية والسياسية.

**إن هذا المفهوم ومعناه يختلف كثيراً عن الفقر بالمعنى الدقيق للكلمة**، والسبب أن الإقصاء يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لغالبية السكان، حتى وإن كانوا من (الطبقة العليا أو الوسطى).

إن الفقر الشديد، بما يصاحبه من حرمان في الغذاء والكساء والإسكان، إلى جانب الحرمان من خدمات الصحة والتعليم.. وغير ذلك، هو نوع من الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي والسياسي، يحرم فئات من المشاركة – بكل صورها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. وقد يصل بنا ذلك إلى القول أن ٢٧,٩٪ من السكان في مصر محرومون من المشاركة ومن التمتع بأي ثمار للتنمية المستدامة.

١ – **ولكن الإقصاء/ الاستبعاد، والذي يؤثر سلباً على الحراك**، يتسع عن ذلك كثيراً، ليمتد إلى العشوائيات (حرمان من السكن الكريم)، والتي تصل إلى حوالي ١٨٠٠ منطقة عشوائية في مصر، أغلبها في القاهرة والجيزة، ثم باقي المحافظات.

٢– **الإقصاء يمتد إلى جماعات ريفية منعزلة، وبعيدة عن عدد من الخدمات** (بما فيها وسائل الانتقال والمدارس والخدمة الصحية)، وبشكل يحرم أبناء هذه المجتمعات من دخول سوق العمل.. يمتد أيضاً الإقصاء إلى أبناء المجتمعات الصحراوية والبدوية، وحيث تكون مواقع مسكنهم بعيدة عن العمران وعن الخدمات، ويعانون العزلة. ولكن السنوات الأخيرة وبعد تصاعد ظاهرة الارهاب، وجهت الدولة اهتماماً كبيراً لهذه المحافظات سواء في شبكة الطرق أو في الخدمات أو في الإسكان، مما يؤثر إيجاباً على أبناء هذه المحافظات.

٣– **الإقصاء ممكن أن يكون أيضاً نتاج السياسات العامة للدولة التي تراكمت نتائجها**

**لسنوات طويلة**، من خلال غياب بعد العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد بين الوجهين القبلي والبحري، وتكون المحصلة أن أكثر المحافظات فقراً وحرماناً تقع في الوجه القبلي، وهي: الفيوم، بني سويف، سوهاج، المنيا، وأسيوط، وأسوان.. ولكن وجب الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت تطوراً واهتماماً – من جانب الدولة – لهذه المحافظات، سواء في شبكة النقل والطرق، أو في تخصيص خدمات صحية وتعليمية، أو في امتداد الاستثمارات الخاصة وتوفير فرص عمل، في محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً. إلى جانب ذلك حدث "امتداد محمود" لشبكات الحماية والأمان الاجتماعي، والاهتمام بالنساء الفقيرات والمعيلات لأسر والشباب، من خلال التدريب والتأهيل، وامتداد المشروعات الصغيرة .. ولكن كما أشرنا من قبل ليس لدينا تقييم لانعكاس هذه المشروعات على السكان.

٤ – **الإقصاء قائم أيضاً من ناحية إتاحة القروض والتسهيلات وغياب "الحسابات البنكية"**، وإزاء ذلك بذلت البنوك الكبرى – وبمساندة الدولة – جهوداً كبيرة (في العامين الماضيين) لتوفير ما يعرف باسم "الشمول المالي" لكل الفئات.. هذا بالإضافة إلى برامج واسعة لتوفير الضمان الاجتماعي – ومن خلال أقساط مالية محددة تسدد للبنوك – لفئات واسعة من العمالة (المنزلية وغير المنزلية) للحصول على المعاشات في حالة العجز أو وفاة عائل الأسرة، هذا إلى جانب القروض والمنح الصغيرة والمتوسطة (من خلال الجمعيات الأهلية) لفتح أبواب العمل لفئات كبيرة، خاصة الشباب والنساء.

٥ – **الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي، ممكن أن يتم من خلال استبعاد البعض من المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**، على أساس الانتماء الأسري والخلفية الاجتماعية، وذلك في بعض المواقع المهمة، أو على أساس الدين والطائفة الدينية (الشيعة والبهائيين مثلاً) أو الانتماء السياسي (جماعة الإخوان المسلمين مثلاً) أو المواقع السياسية لبعض من كانوا أعضاء في الحزب الوطني أو في السلطة، قبل ثورة يناير ٢٠١١ (وهو المصطلح الذي يعبر عنه بالفلول).

٦ – **الإقصاء السياسي يشير إلى حرمان الفرد أو إبعاده عن المشاركة في الحياة السياسية أو في أنشطة الحياة الاجتماعية** (الجمعيات الأهلية)، وهو ما يسقط مشكلات هذه الفئات من الأجندة السياسية.. ويزداد الوضع تعقيداً حين يتم استبعاد كفاءات وأصحاب خبرات ثمينة، بين الصفوة أو النخبة السياسية حين تميل الدولة إلى ترجيح كفة "أهل الثقة" على أهل الخبرة، وهو ما يؤدي إلى انعزال فئات محترمة من المثقفين والسياسيين وتراجع فرص الحراك...

وهو مؤشر مهم ليس بين هؤلاء فقط، ولكن شرائح كبيرة من الطبقة المتوسطة (يطلق عليهم حزب الكنبة).

٧ – **الإقصاء الثقافي هو أحد أوجه الاقصاء الاجتماعي**، ويبدو حين يحرم كثير من الأفراد والجماعات من فرص الوصول والمشاركة في المراكز الثقافية والفنية، أو من المرافق الترويحية مثل بعض الشواطئ (التي تقتصر على النخبة) والحدائق العامة والمسارح ودور السينما، والمراكز الرياضية.. وهنا فإن قدراً كبيراً من المسئولية يقع على عاتق الدولة.

8 – **ومهم الإشارة إلى أن الإقصاء الاجتماعي والسياسي، قد لا يكون محصلة سياسات الدولة، وإنما محصلة لسلوك وقيم جماعات مؤثرة وفاعلة في المجتمع**. من ذلك استبعاد فئات كثيرة من عضوية مجالس إدارات الجمعيات الأهلية (والاقتصار على الشلة أو مجموعة معينة) أو مجالس إدارات النوادي الكبرى، أو في جماعات الأعمال، أو في مجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية... وكل ذلك يضيق من فرص الحراك أمام الكثيرين. وتمتد هذه الحالة من الاستبعاد إلى البرلمان وإلى الأحزاب السياسية، وعمليات الانتخاب (حيث ينفق البعض الملايين لضمان النجاح في الانتخابات وهم ليسوا الأكثر كفاءة) .. وكلها تضيق فرص الحراك الاجتماعي والسياسي.

إن ظاهرة الإقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي، وباعتبارها عائقاً رئيساً أمام الحراك الاجتماعي إلى أعلى، قد تكون سبباً رئيساً في حالة "الجمود" في نفس المكان، أو أحياناً كما سجلنا من قبل رافداً أساسياً للحراك إلى أسفل (إذا ارتبط ذلك بتوجه السياسات العامة للدولة لاستبعاد أقاليم بعينها أو فئات وجماعات لأسباب سياسية أو اجتماعية أو ثقافية).. **قد تحدث هذه الممارسة أيضاً بقرار من الأفراد أو الجماعات أنفسهم، حين يكون خيارهم هو "الانعزال" عن الحياة الاجتماعية والسياسية، وعدم المشاركة في الحياة العامة**.. إلا أن الاقصاء أو الاستبعاد الاجتماعي، هو في النهاية عكس الاندماج الاجتماعي، وهو نتاج عوامل تتفاعل معاً، البعض منها يرتبط بسياسات الدولة، أو بالقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو يرتبط بخيارات الأفراد والجماعات أنفسهم، وهي حالة تؤثر في الحراك الاجتماعي والسياسي.

## ثانياً: البطالة وضيق فرص الحراك الاجتماعي

### أ- تقدير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

في عام ٢٠١٨، كان تقدير البطالة في مصر أنها حوالي ١٠٪ من قوة العمل، وكان اللافت

أن حاملي الشهادات الجامعية وما فوقها، ثم حملة الشهادات المتوسطة وما فوقها، يشكلون على التوالي غالبية هؤلاء الباحثين عن فرص عمل ولا يجدونها (٥٢٪ ثم ٤٠.٧٪ على التوالي).. ولا شك أن ذلك قد خلق إحباطات ضخمة لدى هؤلاء الشباب (حوالي ٣ ملايين)، ولدى أسرهم، بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية الضاغطة [٢٦].

**وهناك بعض الملاحظات التي يمكن تناولها في سياق مناقشتنا للبطالة وضيق فرص الحراك الاجتماعي أمام الشباب، وهي على النحو التالي:**

- إذا كان معدل البطالة في مصر عام ٢٠١٨ هو ١٠,٦٪ تحديداً، فإن الربع الأول من العام المذكور قد سجل ١٢٪.. هذا وتبلغ قوة العمل في مصر، وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٩ مليون فرد.
- ترتفع نسبة البطالة بين الإناث إلى ثلاثة أضعاف نسبة الذكور، ومن بين الإناث ٦٨٪ منهن حاصلات على شهادة جامعية وما أعلى.
- إلى جانب هذه الفجوة بين الإناث والذكور، هناك فجوة أخرى ما بين الحضر (نسبة بطالة مرتفعة) في مقابل الريف.
- سجل الجهاز المركزي والتقارير الرسمية عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص – رغم احتياجه للعاملين – وتفسير الجهاز المذكور، وكذلك الدراسات الميدانية، أن تفضيل الشباب هو للعمل الحكومي لما يوفره من حماية لهم واستدامة في العمل.. ويشمل ذلك امتداد التأمينات الاجتماعية والصحية لهم، وعدم تعرضهم للفصل التعسفي، أو تحقيق العمل الحكومي شعوراً بالاستقرار.
- **إن مدى توافر فرص عمل، يرتبط إيجاباً أو سلباً بالحراك الاجتماعي، فكلما اتسعت دائرة فرص العمل كلما وفر ذلك قنوات للحراك الاجتماعي، أي الدخل ثم الارتقاء في المكانة، وكلما ضاقت هذه القنوات تراجع الحراك.** من ناحية أخرى، فإن توافر فرص العمل هو أمر يرتبط بنوعية التعليم، والمسارات المتوافرة للخريجين، ويرتبط أيضاً بفرص الاستثمار (التي توفر فرص العمل)، ومشروعات الدولة وسياساتها. كذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أن فرص العمل ترتبط بحالة تكافؤ الفرص المتاحة، وأن يستند شغل الوظائف على الجدارة والاستحقاق.

## ب - مخاطر اجتماعية تسهم في ارتباك الحراك الاجتماعي

إن البطالة وحدها ليست العامل الرئيس، الذي يؤثر سلباً على الحراك الاجتماعي، إذ أنه

إلى جانبها – ومعها – مجموعة مخاطر اجتماعية تؤثر سلباً على مشهد الحراك في مصر[٢٧]. أبرزها ما يلي:

١ – **عدم استقرار الأسرة المصرية**، التي أضحت تعاني من التفكك والخلل، واغتراب الأبناء عن آبائهم (وعن الوطن) لانشغال الوالدين بإدارة الحياة اليومية، وتراجع التربية في المنظومة التعليمية، واعتماد الأبناء على الفضاء الإلكتروني، وبكثافة.

٢ – **ارتفاع نسبة الطلاق إلى مستويات لم تصل إليها مصر من قبل** (٤٠٪) وانعكاسات ذلك على رعاية الأبناء وبشكل سلبي، خاصة في مراحل الطفولة ثم الشباب، نتيجة العنف في تعامل الزوجين معاً، والصراع حول حضانة الأطفال وكل ما يرتبط بذلك من أمور مادية (الشقة، النفقة، تعليم الأبناء ومسئولياته..).

٣– **من أبرز المخاطر التي تهدد تضامن وتماسك المجتمع، ظاهرة العنف التي تصاعدت بشكل غير مسبوق**، خاصة بعد أحداث الثورة.. هذه الظاهرة التي تبدأ من عنف الأطفال (والتي وصلت إلى حوادث قتل بينهم) وعنف المعلمين في المدارس مع الأطفال (والعكس أيضاً)، والعنف السائد في الشارع المصري، واستخدام كل الأدوات العنيفة، والتي قد تصل إلى القتل (سواء داخل الأسرة أو خارجها)، حتى وصلت معدلات الجريمة في عام ٢٠١٨ إلى حدها الأقصى.. كذلك فإن غلبة النوازع المادية والتطلع إلى امتلاك الأموال، حتي بدون حق وعن طريق النصب أو السرقة أو الجرائم الإلكترونية (وما يصاحبها من ابتزاز وسرقات)، أضحت سائدة بشكل غير مسبوق، إلى جانب "ظاهرة البلطجة".. وكل ذلك يعكس إحباط الشباب نتيجة غياب قنوات الحراك الاجتماعي (محدودية فرص العمل، البطالة، قصور شديد في البعد التربوي واحترام الفضيلة وحقوق الآخرين، تدني العملية التعليمية...).

٤ – **انتشار ظاهرة المخدرات بين الشباب** (الذكور والإناث) وبين الأطفال (أطفال الشوارع)، وبين الأعمار كافة.. واللافت تزايد نسبة التعاطي بين الإناث في مصر، والتجاء البعض من المتعاطين إلى الاتجار في المخدرات والحبوب المخدرة، وارتباط هذه الظاهرة بالعنف (بما فيه التحرش بالفتيات).. **ويعني ذلك تعميق الشعور بالاغتراب عن الأسرة والمجتمع**، وانصراف الوالدين – في بحثهم عن لقمة العيش – عن مراقبة أبنائهم وتربيتهم "بشكل صالح".. وهذا لا يقتصر على الأسر الفقيرة والمتوسطة، بل يمتد إلى الأسر الغنية وأهل القمة"، والتي ترتفع فيها أيضاً نسبة التعاطي، نتيجة الوفرة المادية وغياب القيم والأخلاقيات.

٥ – **هناك مخاطر أخرى تهدد استقرار المجتمع المصري، وتكشف عن ضيق فرص الحراك**

**الاجتماعي، أبرزها تزايد "حالة الحرمان المادي"** لدى الفقراء وفئات من الطبقة المتوسطة، في مقابل كثافة "الوفرة المادية لدى الطبقة العليا من الأغنياء"، والتي تخلق شعوراً دفيناً بغياب العدالة الاجتماعية، وحالة حقد عميقة بين الشرائح المجتمعية.. إلى جانب هيمنة الاستهلاك الترفي الاستفزازي لدى أبناء الطبقات العليا، في مقابل "رغبة عارمة" من الأطفال والشباب لمحاكاة وتقليد أبناء الأثرياء، حتى وإن لم تتوافر لهم مصادر شرعية للإنفاق (وهو ما يفتح الباب للبعض للسرقات والجرائم).

٦ - **الزواج العرفي والعلاقات غير الشرعية بين الشباب**، هو أيضاً أحد مظاهر المخاطر الاجتماعية، والتي تعكس بقوة حالة الخلل القيمي في المجتمع، وحالة الإحباط من أحوال المجتمع، وعدم اليقين في المستقبل (فرص العمل، الحصول على مسكن، توفير دخل يسمح بالزواج).

٧ - **ظاهرة أطفال الشوارع، من الذكور والإناث**، والتي يقدرها البعض بما يقترب من مليون طفل، على الرغم من إقرارنا بجهود الجمعيات الأهلية من جانب، وجهود الدولة (ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي من جانب آخر).. إلا أن نتائج هذه الجهود محدودة لتعاملها مع المحصلة الحالية للفقر والتفكك الأسري، وليس مع مصادر الظاهرة ذاتها.

**إن المخاطر السابقة، وغيرها الكثير، تكشف واقع الحراك الاجتماعي في مصر، والذي يعاني من خلل شديد. وإذا كنا قد أشرنا من قبل أن الدخل هو مجرد عامل واحد، في منظومة مؤشرات الحراك، إلا أنه بدا للمجتمع وللجماعة الأكاديمية معاً على أنه هو الوحيد، وهو الأمر غير الصحيح على إطلاقه، فالمخاطر الاجتماعية المذكورة، والشعور بالإحباط، وغياب فرص الحراك على أساس الجدارة والاستحقاق إلى جانب حالة الفساد، واختلال المنظومة القيمية.. كل ذلك مجموعة من العوامل تتضافر - إلى جانب الدخل - لتفسير واقع الحراك في مصر. ولا يمكن إغفال التراجع في احترام قيمة القواعد القانونية، سواء في الشارع المصري، أو في إدارة العلاقات بين الأفراد والجماعات، والتي دفعت إلى الاعتماد على النفس لاسترجاع حقوق - فعلية أو كاذبة - باستخدام العنف.**

# الفصل الرابع

# الدولة في مواجهة ضيق فرص الحراك الاجتماعي

# الفصل الرابع
# الدولة في مواجهة ضيق فرص الحراك الاجتماعي

**قد يكون السؤال المهم الآن هل الدولة تدرك مخاطر انسداد قنوات الحراك الاجتماعي ومخاطر محدودية العدل الاجتماعي وغياب الفرص المتكافئة؟**

## أولاً: برامج الحماية الاجتماعية للفقراء

**إن السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في السنوات الأخيرة، قد اتجهت إلى دعم الفقراء**، وإلى تنمية محافظات الوجه القبلي الأكثر فقراً، وتنمية سيناء، ودعم نسبي لأصحاب الدخول الثابتة (المعاشات)، وكذلك في اتجاه تمكين النساء المعيلات لأسر، والشباب من خلال المشروعات الصغيرة، وفي اتجاه تطوير الخدمات الصحية.. وإذا كانت الفئات المذكورة هي الأكثر تضرراً، من ارتفاع الأسعار، وارتفاع قيمة الخدمات الصحية (على وجه الخصوص)، وذلك في العامين الأخيرين، **فإننا يمكن أن نعبر عن هذه التوجهات في إطار برامج الحماية الاجتماعية والصحية.**

### أ- برنامج تكافل وكرامة

لقد أشار رئيس الوزراء (٢٢ نوفمبر ٢٠١٨) في كلمته أمام "مؤتمر تكافل وكرامة الثالث" إلى أن ٢,٢ مليون أسرة قد استفادت من برنامج الحماية الاجتماعية، وهي أسر تضم ٩,٥ مليون مواطن، وحدد الهدف من هذا البرنامج بأنه "يسعى لمساعدة الفقراء على الخروج من أزمة الفقر إلى الإنتاج" .. **إذن الأمر بعيد عن مفهوم الحراك الاجتماعي، لكنه قد يسهم على المدى الطويل، في درجة من درجات الحراك الاجتماعي لأعلى بالخروج من دائرة الفقر**، وتوفير فرص عمل، وتطوير الخدمات الأساسية، والبنية الرئيسية، وذلك في "إطار العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي والتنمية الشاملة"، على حد تعبير السيد رئيس الوزراء.[٢٨]

إن الدعم الذي يوفره برنامج "تكافل وكرامة"، يستند على التزامات الأسرة برعاية أفرادها، خاصة أطفالها في مجال التعليم والصحة. **وقد تم انطلاق هذا البرنامج من سنوات ثلاثة، اعتماداً على معايير علمية وإحصائية وفرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،**

**ومجموعة المؤشرات التي وضعتها وزارة التضامن الاجتماعي.** إن عدد أفراد الأسر المسجلة على قواعد بيانات برنامج" تكافل وكرامة" هو ٢٤ مليوناً و٨٣٥ ألفاً و٤١٨ مواطناً، بينما استفاد من البرنامج حتى شهر نوفمبر ٢٠١٨ حوالي ٢ مليون و٢١٣ ألفا و٢١٩ أسرة.

إن ملامح المستفيدين، وفقاً لما تم إعلانه رسمياً[٢٩]، هو "هيمنة الأمية" عليهم (٦٢٪ منهم)، ثم الذين يعرفون القراءة والكتابة (٢٥٨ ألفاً) والتعليم أقل من المتوسط (٧٥,٦١٩ ألف). في حين بلغ عدد المستفيدين- التعليم المتوسط وما فوقه- هو ٤١٠,٦٩٠ ألف، **وبلغ عدد المستفيدين - تعليم جامعي وأعلى ٢٠,٢٢٢ ألف.. وهذا الأمر لافت للانتباه (أي المستفيدين من فئة التعليم المتوسط والتعليم الجامعي فأعلى)، ذلك لأن البيانات المتوافرة تشير إلى أن:**

- التعليم لم يعد القناة الرئيسية للحراك الاجتماعي.
- إن عدد المتعلمين، تعليما عالياً وما فوق، وكذلك التعليم المتوسط وفقاً للبيانات الرسمية، يصل إلى حوالي مائة ألف مواطن ومواطنة (وذلك ضمن برنامج تكافل وكرامة).
- يعني ذلك ضيق فرص العمل إلى حد كبير، ويتساوى في ذلك الأميون ومحدودو التعليم، مع خريجي الجامعات، والكل يستفيد من "برنامج تكافل وكرامة".. **وهو أمر خطير يشير إلى أن التعليم لم يعد قناة للحراك الاجتماعي.**

## ماذا يعني استهداف ربع عدد السكان؟

١- **إن البرنامج المذكور، يعلن أن حوالي ربع عدد السكان، مستهدفون**، بما يؤكد أن حوالي ربع السكان يعانون من "إغلاق فرص الحراك الاجتماعي" (٩,٥ مليون مواطن فقط استفادوا من البرنامج، من إجمالي ٢٤ مليوناً و٨٣٥ ألفا و٤١٨ مواطناً مسجلين على قاعدة بيانات برنامج تكافل)، فهم يعانون من انخفاض الدخل وضيق فرص العمل.

٢- **إن استنطاق البيانات الرسمية المعلنة، تقول لنا إن عدد المطلقات المستفيدات**، وتلك التي هجرها الأزواج،والأرامل، يصل مجموعها إلى حوالي ٥٠ ألفاً، بينما عدد المستفيدين من فئة "أعزب" ٧٣،٢٤٠ ألف، وهي مفارقة مهمة تؤكدها الأرقام.

٣- **في البيانات تبرز أمامنا المشكلة الكبرى التي تتمثل في الزيادة السكانية**، فقد بلغ عدد الأفراد من حديثي الولادة لأقل من ٦ سنوات (في الأسر المستهدفة) ٢ مليون و ١١٩ ألفاً، ومن ٦ سنوات لأقل من ١٨ عاماً ٢ مليون و ٩٤١ ألفاً، (ثم من ١٨ سنة لأقل من ٣٥ عاماً حوالي ٢ مليون.في الوقت نفسه يتصاعد العدد في فئة ٤٩ عاماً لأقل من ٦٥ سنة، ومن ٦٥ سنة لأكثر، ليصل إلى حوالي ٤٠٠ ألف فرد.. الضغوط السكانية إذن تتطلب حلولاً سريعة وفعالة.

٤- **إن مصر التي بلغ عدد سكانها حوالي ١٠٤ ملايين مواطن (عام ٢٠١٨) ربعهم تحت خط الفقر**،(٢٨٪ وفقاً للبيانات الرسمية)، وإذا كان برنامج تكافل وكرامة، يتوجه إلى ٢٤ مليون مواطن وفقاً للبيانات الرسمية المعلنة، ويستحقون المساعدة، فإن ذلك يعنى أننا لا نتحدث عن حراك اجتماعي، وإنما **نتحدث ونخاطب الحاجات الأساسية للفئات المهمشة تحت خط الفقر**.. وهنا تثار بالطبع التساؤلات عن **أي إمكانات وفرص للحراك الاجتماعي في دائرة الفقر هذه؟ بل إننا نصل إلى التساؤل عن عدد ونوعية هؤلاء الذين يدفعهم الحراك إلى أسفل** (وليس إلى أعلى). وبدليل تواجد هذا العدد الكبير من بين المستفيدين حاصلين على تعليم عالٍ وما فوق وتعليم متوسط!

## ب- التغذية المدرسية والدعم العيني:

**إن مراجعة سياسات اجتماعية أخرى تتوجه للفقراء، تؤكد لنا الحقيقة السابقة، منها مثلاً، ما تضمنه حديث د. طارق شوقي وزير التربية والتعليم، عن تخصيص مليار جنيه عام ٢٠١٨ لتقديم وجبات التغذية المدرسية** لما يقرب من ١١,٥ مليون طالب (ويعتبره استثماراً في رأس المال البشري)، ويحدث ذلك في سياق زيادة سكانية في مصر تبلغ ٢,٥ مليون فرد سنوياً، وهو ما يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للمواطنين.

**ومن المهم أن نأخذ في اعتبارنا أن سياسة الدعم العيني**، وهي موجهة – ليس فقط إلى الفقراء– ولكن إلى فئات عريضة من **الطبقة المتوسطة**، يشير إلى الاحتياج الواسع إلى الحماية، وسوف يشهد عام ٢٠١٩–٢٠٢٠ تحولات مهمة في برامج الحماية والدعم، في محاولة لضبط عدد السكان من جهة وإصلاح الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.. فقد أعلنت الحكومة، في الأسبوع الأخير من نوفمبر عام ٢٠١٨، أن "الدعم سيقتصر على طفلين فقط حتى تتمكن الحكومة من إضافة أسر جديدة تحتاج إلى الدعم، فإنه من غير العدالة أن تستفيد الأسر كبيرة العدد من الدعم كلية"[٣٠].. **يضاف إلى ذلك تبني سياسة أكثر رشادة توجه الدعم العيني ليصل إلى مستحقيه**، في مواجهة الكشف عن أكثر من مليون أسرة تحصل على الدعم، وهي في غير حاجة إليه.هذا إلى جانب الكشف عن الفساد والتلاعب (وإضافة موتى) في البطاقات الحالية لصرف الدعم.. إن الدعم هذا يشهد في اللحظة الحالية تغيرات كثيرة، بدأت بتنقية ومراجعة قاعدة البيانات عن المستحقين للدعم (الإجمالي حاليا هو ١٢ مليوناً)، ثم التحول لدعم طفلين، ثم دراسة الدعم النقدي لترشيد السياسات الاجتماعية.

– **وإذا كنا نناقش السياسات الاجتماعية، ومردودها على الحراك الاجتماعي، فإنه من**

**المهم الإشارة إلى أن الخطاب الرسمي (أو حتى غير الرسمي) لا يتناول من قريب أو بعيد مفهوم الحراك الاجتماعي**، إن التركيز كله في اتجاه دعم المهمشين والفقراء، وفي اتجاه توفير الحاجات الأساسية، لما يقترب من ٣٠٪ من السكان (ضمن دائرة الفقر أو على حدودها) ومن ثم فإن وزير المالية **يعلن أن الدعم يركز على "مراعاة محدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية"**، وأن فاتورة الدعم بالموازنة الحالية (عام ٢٠١٨) تقدر بنحو ٣٣٤ مليار جنيه قابلة للزيادة لمواجهة أي ارتفاع يطرأ على الأسعار، وذلك للتخفيف عن المواطن*.. إن وزير المالية د. محمد معيط يضيف أنه "لا مساس بدعم الخبز"، والدولة تتحمل وحدها ٦٠ مليار جنيه دعماً نقدياً لأصحاب المخابز، بينما يتحمل المواطنون المستفيدون ٥ مليارات جنيه فقط.[٢١]

- إذن **الحديث السابق لوزير المالية**، والبيانات التي أرفقها، **تتحدث فقط عن احتياجات أساسية للفقراء** وبعض فئات الطبقة الوسطى الدنيا، الحديث يتوجه فقط إلى إشباع "الحاجات الأساسية"، **ودعمها، وبالطبع لا محل للحراك الاجتماعي، أو تكافؤ الفرص في مثل السياق، والأمل هو توفير حياة كريمة لأكثر من ربع عدد السكان.**

## ثانياً : جمود حالة أصحاب المعاشات

إذا انتقلنا إلى فئة أخرى، يكاد تنعدم لديها فرص الحراك الاجتماعي، وهم أصحاب المعاشات، سوف نلمس ببساطة حالة الجمود الشديد في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض فيها دخلهم الحقيقي، مع زيادات طفيفة غير مؤثرة في العلاوات التي قد تطرأ عليهم.

### أ- تراجع شديد في دخل أصحاب المعاشات

الخروج إلى المعاش – سواء المبكر أو ما فوق الستين عاماً– يعني أن الغالبية العظمى، تحقق حوالي ربع الدخل الذي كانت تحصل عليه من قبل، وهو ما يضعها تحت ضغوط شديدة اقتصادية واجتماعية، وقد تدفع إلى الحراك إلى أسفل.

وعلى الرغم أن أصحاب المعاشات يحصلون على علاوات أو زيادات سنوية في المعاشات محدودة، **ورغم أن الدولة أقرت مؤخراً ١٥٪ زيادة في المعاشات، كانت تكلفتها ٢٨ مليار جنيه، إلا أن دخل معظم أصحاب المعاشات، مازال محدودا إلى حد كبير..** وإذا أخذنا في اعتبارنا

* المواطن يتحمل ٥ قروش، بينما تتحمل الموازنة العامة للدولة ٦٠ قرشا عن كل رغيف، وفي ضوء استهلاك المواطنين ١٠٠ مليار رغيف خبز، تتحمل الدولة فقط لدعم الخبز ٦٠مليار جنيه

ارتفاع الأسعار والخدمات، في العامين الماضيين (٢٠١٦-٢٠١٨)، فإن هذه الزيادة لم تحدث تأثيراً إيجابياً في دخل أصحاب المعاشات.

## ب- ضرورة إعادة النظر في أموال أصحاب المعاشات

**وهذه القضية، مثارة بشكل دائم، على مستوى الرأي العام ومن جانب "اتحاد أصحاب المعاشات"، ومؤخرا في البرلمان المصري**؛ حيث كان السؤال الرئيسى، ومنذ أحداث يناير ٢٠١١ هو : أين تنفق وتستثمر أموال المعاشات التي تبلغ المليارات من الجنيهات؟

**الإشكالية التي تواجهها هذه الشريحة الكبيرة** من المجتمع (حوالي ٩ ملايين فقط من موظفي الحكومة)، ليس **مجرد الانخفاض في الدخل والتعرض للضغوط الاقتصادية اليومية، لكنها أيضاً تمتد إلى الحالة الصحية لأصحاب المعاشات، وتدبير الدواء والرعاية الصحية**، خاصة حين تغيب مظلة التأمين الصحي الشامل عنهم، أو في ضوء تدني الخدمات الصحية، أو في حالات غياب الرعاية الاجتماعية أو الدعم الذي يقدمه الأبناء للآباء (وهو يتراجع بسبب التفكك الأسري، وتحلل القيم، أو الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الأبناء). إن المتوقع في حالة نسبة كبيرة من أصحاب المعاشات، "**أن الحراك الاجتماعي يتجه إلى أسفل**"، وأن السقوط في دائرة الفقر احتمال قائم، أو الحياة على هامش دائرة الفقر. إن أبرز القضايا المثارة بخصوص أصحاب المعاشات، ليس فقط الدخل المحدود والتعرض لضغوط اقتصادية، **ولكن قضية الاستثمار الأمثل لأموال المعاشات**، وهو ملف شائك تناوله البرلمان المصري مؤخراً(نوفمبر ٢٠١٨)، ويناقشه الرأي العام.. حيث إن جملة المستحقات للمعاشات تتعدى ٦٠٠ مليار جنيه، موزعة على الخزانة العامة بوزارة المالية، وبنك الاستثمار القومي وعدد من الصناديق والاستثمارات القومية.. إلا أن استثمار هذه الأموال بشكل عملي ومنظم وراشد، ليحقق دخولاً أكبر لأصحاب المعاشات- وهو حق لهم- مازال قيد النقاش والإعداد، خاصة أن وزارة المالية، ومنذ عام ٢٠١٢ ملتزمة بسداد ديونها خلال ١٠ سنوات، وقد كان "تصرفاً مالياً في غير موضعه" أثر سلباً على أصحاب المعاشات.[٣٢] هذا وقد أصدر السيد رئيس الجمهورية مؤخراً (٢٠ مارس ٢٠١٩)، قرار بوقف استشكال وزيرة التضامن الاجتماعي على حكم المحكمة الإدارية العليا على أحقية أصحاب المعاشات بإضافة ٨٠٪ من آخر خمسة علاوات إلى الأجر المتغير، وهو ما فتح الباب لإعادة حقوق أصحاب المعاشات*.

* صرح رئيس الهيئة العامة للتأمينات، أن أموال المعاشات لدى الدولة ٦٢٥ مليار جنيه وذلك منذ عام ٢٠٠٦، ومن ثم فإن السؤال الشرعي هو أين ذهبت؟ وهل تم دمجها في ميزانية الدولة (المصري اليوم، ٢٥ مارس ٢٠١٩).

## ثالثاً: السياسات الصحية والتعليمية وحالة الحراك

### أ - السياسة الصحية وإعاقة الحراك أو تيسيره

إذا كانت الأدبيات العالمية الحديثة، قد اهتمت بالعلاقة بين الحراك الاجتماعي والصحة– خاصة ما يعرف "بتسرب الإنفاق من الجيوب الشخصية لأصحابها"– "Out of Pocket Health"، فإن هذه الحالة تتجسد في مصر وذلك لعدة أسباب، أبرزها:

- عدم شمول التأمين الصحي لكل المواطنين.
- نوعية متدنية من الخدمات الصحية.
- تواجد مريض دائم في الأسرة، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة (خرجت إحصاءات رسمية تشير إلى ٢٪ من السكان من ذوى الاحتياجات الخاصة، وليس ١٪ كما هو السائد عالمياً)، مما يؤثر سلباً على دخل الأسرة *.
- ارتفاع أسعار الخدمات الصحية في مواجهة جمود دخل الأسرة، أو تراجعه.
- الوعي الصحي محدود إلى درجة كبيرة، وأهم مؤشراته التغذية غير الصحية، والتي دفعت إلى شيوع مرض السكر وارتفاع الضغط والسمنة، إلى جانب حالة انتشار فيروس B,C.
- ضغوط الطلب على إجراء عمليات عاجلة، أبرزها إصابات القلب، وتأخر العلاج المناسب.

**هنا مهم الإشارة إلى توجهات إيجابية للسياسة الصحية، برزت عام ٢٠١٨ على وجه الخصوص. أولها** المبادرة الرئاسية التي انطلقت في شهر أكتوبر ٢٠١٨.تحت عنوان "مبادرة ١٠٠ مليون صحة"، وهي تستهدف الكشف عن فيروس C، وقد وصل عدد المفحوصين (في يناير ٢٠١٩) إلى ٢٧ مليونا و ٢٠٠ ألف مواطن[٣٣] مستهدفين علاجهم بالمجان. وأهم ما في هذه المبادرة استهدافها الشباب ودخولها المدارس الثانوية (تم فحص ٦٨ ألفاً و٣٣٨ طالباً بالمرحلة الثانوية منذ إطلاق المبادرة)، وفي تسع محافظات مصرية بالوجهين البحري والقبلي، على أن تنتهي المرحلة الثالثة من المبادرة لتغطي كل المحافظات (محافظات القاهرة، الإسكندرية، المنوفية، كفر الشيخ، القليوبية، الجيزة، أسيوط، بني سويف، أسوان ضمن المرحلة الأولى).

**ثاني هذه المبادرات المهمة التي صاحبت السياسة الصحية مؤخراً**، التعامل مع قوائم الانتظار الطويلة للمرضى خاصة الجراحات العاجلة، وكان أهمها حالات القلب، حيث تم إجراء آلاف العمليات بالمجان في المستشفيات العامة المجهزة ( أبرزها معهد القلب، معهد ناصر،

* نشر كل من د. أحمد شكري، ود. مصباح فتحي دراسة ممتازة لحالة مصر فيما تعلق بالإنفاق من الجيب الشخصي على الصحة عام (٢٠١٥) ، لطرح نتائج مسح ميداني للأسر المصرية وآثار الإنفاق الشخصي على والحراك.. راجع: American Journal of economics, 2015, (5) pp 526 533.

وغيرهما...) هذا وهناك جهود حديثة لتطوير المستشفيات العامة وتحسين كفاءتها،* إلى جانب تحرك جدي للحد من الزيادة السكانية ("مشروع ٢ كفاية" وبتكلفة قدرت بحوالي ١٠٠ مليون جنيه...).

من ناحية أخرى فإن "**مؤسسة الكبد المصري**"، **دعت إلى إضافة المسح الطبي لتشخيص فيروس** B، وضمها إلى "مبادرة ١٠٠ مليون صحة"، بالإضافة إلى مواجهة شيوع الحالات المصابة بأمراض السكر والضغط والسمنة.. والمؤشرات المتوافرة تتحدث عن إصابة مليون مصري بفيروس B ( وهو التهاب كبدى مزمن له مخاطره)، وإذا أضفنا الملايين المصابة بفيروس C، فإن الرعاية الصحية للمصابين ترتفع وتزيد قيمة المبادرة هذه، في مواجهة من يحتاجون إلى الرعاية الصحية.

إن هذه المبادرة الرئاسية التي انطلقت في أكتوبر عام ٢٠١٨، تحت شعار "١٠٠ مليون صحة"، كان المقصود منها أن يكون ١٠٠ مليون مواطن مصري – وهم السكان– في صحة جيدة أو على الأقل يختفي فيروس C من بينهم، ومع نفس المبادرة سوف يتلقى عدد لا بأس به من مرضى السكر والضغط علاجاً .. أبرز ما في هذه المبادرة جديتها، وتدريب فرق من الأطباء والصيادلة وإداريين ومدخلي بيانات، للعمل في المسح الطبي (١٩ فريقاً).

**هذه المبادرة تتم بالمجان، ويتم تلقي العلاج أيضاً بالمجان**، ومن ثم تجد إقبالاً كبيراً بين المواطنين وداخل المؤسسات التعليمية .. والبيانات المتوافرة الرسمية تشير إلى أن محافظة الإسكندرية، كانت الأكثر إقبالا ثم أسيوط، والجيزة والقاهرة، وذلك بالنسبة لتلاميذ المدرسة، والذين يتم تحويلهم فوراً إلى وحدات التأمين الصحي للمدارس.

**إن هذه الحملة من المسح الطبي، ربما تكون هي الأكبر في مصر، وعلى مستوى العالم** (حديث السفير علاء يوسف رئيس البعثة الدبلوماسية في جنيف٢٠١٨/١٢/٩) **وتلاقي التقدير المستحق من منظمة الصحة العالمية**، في مواجهة شيوع هذا المرض في مصر، والذي يؤثر على القدرة على العمل ويهدد الحياة.. **ويستكمل ذلك، كملمح حديث في توجهات السياسة الصحية، (ومواجهة النقد الشديد لأوضاع المؤسسات الصحية في مصر) التعامل السريع– وفقاً للتوجهات الرئاسية– مع القوائم الطويلة من المرضى المهددة حياتهم** (أبرزهم أطول قائمة انتظار لمرضى القلب)' حيث يتزايد الطلب على إجراء الجراحات العاجلة، في الوقت الذي تكتظ فيه المؤسسات الصحية الحكومية بالمرضى (والبعض منهم ينتظر منذ عام) .. وقد

* أعلنت وزيرة الصحة في البرلمان احتياجها الشديد لمليارات إضافية، لدعم التطوير ومشروع التأمين الصحي في مصر، وإلا ستتوقف المشروعات!! (المصري اليوم، ٨ مايو ٢٠١٩).

كان لهذ التوجه وما صاحبه من دعم مادي ونشاط غير مسبوق من جانب الهيئات الطبية، أبلغ الأثر في إجراء جراحات مجانية لعشرات الآلاف من المرضى.. ومعظمهم من الفقراء والطبقة المتوسطة غير القادرين على الحصول على خدمة صحية في المؤسسات الطبية للقطاع الخاص. وقد تم إجراء ٥٥ ألف عملية جراحية ضمن هذه المبادرة من أصل ٧٩ ألف حالة مسجلة على قوائم الانتظار(ديسمبر ٢٠١٨)، وإذا كانت المبادرتان السابقتان، تشكلان أهم ملامح السياسة الصحية حالياً، فإن ذلك فرضته متطلبات الحالة الصحية للمصريين، إضافة إلى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.. **لكن ما زال الطريق طويلاً لتنفيذ التأمين الصحي الشامل، وتطوير الخدمات الصحية في المؤسسات الحكومية**، وتطوير أداء الخدمات هذه بتدريب الأطباء والفرق المساعدة، والقضاء على الإهمال.

**وبالعودة لموضوعنا الرئيسي عن الحراك الاجتماعي والعوائق الاجتماعية والاقتصادية، التي تغلق الأبواب أمام الحراك إلى أعلى، نلمس عدة أمور. أولها**: أن السياسات العامة للدولة تنبهت مؤخراً إلى هدر حقوق الفئات الفقيرة، وشرائح كثيرة من الطبقة المتوسطة. **ثانيها**: أن السياسات الاجتماعية والصحية هذه، رغم تحركها أخيراً وتوجهاتها الإيجابية، فإنها تسعى للتجاوب مع الاحتياجات والحقوق الأساسية للفئات الهشة الضعيفة المستهدفة، لكنها لم تتحرك بعد للتعامل الواعي مع انسداد "مسالك الحراك الاجتماعي". **ثالثها**: إذا كان الهدف نبيلاً وله تقديره في السعي نحو توفير حياة كريمة، يتوافر فيها الحد الأدنى للحياة للحقوق، إلا أن **واقع حال الملايين في مصر، يقول لنا إن فرص الحراك الاجتماعي -أي التغير في المكانة الاجتماعية والصعود على السلم الاجتماعي- مازال محدوداً إلى درجة كبيرة. رابعها**: أن الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية للملايين من الفقراء وشرائح من الطبقة المتوسطة، والتي أشرنا إلى أهم ملامحها، قد تؤثر إيجاباً على قدرات المواطنين – في المدى المتوسط والطويل- وتزيد من إسهامهم في عملية التنمية البشرية... لكن يبقى التعليم الجيد، وتوفير فرص العمل هما أهم التحديات، وذلك في إطار تزايد سكاني ملموس (٢,٥ مليون فرد إضافي في كل عام).

## ب : تفاوت مخرجات التعليم وتأثيره على الحراك

لمسنا فيما سبق لعدة مرات قضية التعليم في مصر، **وأن التعليم لم يعد حالياً- كما كان في الستينيات والسبعينيات – قناة رئيسية للحراك الاجتماعي**، وناقشنا أيضاً "الاختلافات البينية" بين التعليم في المدارس الحكومية والدولية والخاصة.. هذا إلى جانب تعدد خلفيات التعليم

ما قبل العالي (وكذلك العالي) من مدارس أزهرية ومدارس عامة حكومية، وأخرى خاصة ودولية، ومدارس تجارية وصناعية، وأخرى عامة*.. ونفس التنوع والاختلافات نلمسه بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وحيث تتباين النوعية/ الجودة في المخرجات، من جامعات الدولة، إلى جامعات خاصة، وجامعات اجنبية**.

**المهم في هذا السياق هو أن ارتباط الطبقة العليا، وشرائح من الطبقة المتوسطة (الوسطى والعليا) بالتعليم الخاص والأجنبي هو ظاهرة ملموسة، كاتجاه عام .. بينما ارتباط القاعدة العريضة من المواطنين في الطبقة الدنيا، والوسطى- الدنيا، بالتعليم الحكومي هو أيضاً اتجاه عام. ومن ثم تبرز التفاوتات في مخرجات العملية التعليمية ككل:**

- البعض وهم القلة لديهم قدرات تنافسية عالية في سوق العمل، وهو عامل، بالإضافة إلى عوامل أخرى، يوفر فرص العمل لهم (منها الثروة والمكانة العائلية..).
- **وإذا كان البعض من خريجي التعليم الأجنبي والخاص لديهم قدرات تنافسية كبيرة ومهارات، فإن الغالبية العظمى من خريجي التعليم الحكومي تتسم قدراتهم ومهاراتهم بالمحدودية**، أو أن تخصصاتهم – خاصة خريجي الكليات النظرية – لا تتوافق مع سوق العمل.. توافر الدخل المرتفع ونوعية التعليم العالية لدى الأسر في قمة الهرم الاجتماعي تفتح الباب للحراك الاجتماعي.. بينما أبناء الأسر الفقيرة وأغلب الأسر في الطبقة المتوسطة، لا تتوافر لديهم الفرص نفسها (في الدخل ونوعية التعليم) وهو ما يعمق التفاوتات الاجتماعية، ويخلق حالة من الإحباط ويسد قنوات الحراك الاجتماعي لديهم.

**إن الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، والتي أشرنا إلى بعضها من قبل، تقول لنا إن أعلى فئة عمرية تعاني من البطالة (وهي بنسبة ٣٩٪) هم من فئة ٢٤ عاماً وأقل، الأكثر خطورة هي ارتفاع نسبة البطالة في الفئة العمرية ٢٥ – ٢٩ عاماً (وهي بنسبة ٣٢٪).

---

* نشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن مليونين و٩٨٥ عدد المقيدين في التعليم العالي في العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧، وهذا بخلاف التعليم أقل من الجامعي، وذكر التقرير أن المقيدين في الجامعات الحكومية والأزهر يمثلون ٧٤٪ من الإجمالي (٢ مليون و٢١٦ ألفاً) مقابل ٥،٧٤ ألفا فقط في الجامعات والمعاهد العليا الخاصة.. ما يشير إلى أن القلة تحظى بفرص أفضل.

** الغالبية العظمى من الأدبيات الغربية تؤكد على مخاطر اختلاف مخرجات نوعية التعليم، وارتباطها المباشر بفرص الحراك الاجتماعي. والجديد أن فقر الكتب ووزن القراءة في حياة الأطفال، أصبح عامل آخر يؤثر سلباً في الحراك .. حيث نشرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، دراسات بمناسبة اليوم العالمي للكتاب (٢٣ أبريل ٢٠١٩) تحذر من تأثير فقر الكتب على العدالة الاجتماعية وفرص الحراك.

وقد أكدنا من قبل أن أعلى نسبة من المتعطلين من حاملي الشهادة الجامعية وما فوقها، تليها حملة الشهادات المتوسطة وما فوق المتوسطة (٥١.٨٪، و٤٠.٧٪ على التوالي)، وهو مؤشر مهم "لوزن التعليم" في مصر كمصدر للحراك الاجتماعي، وهو من ناحية أخرى أحد العوامل الرئيسية التي تفسر الانقشاقات الطبقية.

## ج - مدى فاعلية برامج القروض في تنشيط الحراك:

**إن برامج القروض الصغيرة والمتوسط قد بدت في مصر - ودول أخرى - آلية لتقوية الفئات الهشة التي تأثرت سلباً بإجراءات وسياسات الإصلاح الاقتصادي**.. وكانت التسعينيات هي نقطة البداية، لتوفير القروض والتأهيل للعمل، خاصة للنساء والشباب.. كانت جمعيات كبرى - مثل رجال الأعمال بالإسكندرية، ورجال أعمال أسيوط - رائدة في هذا التحرك، وبدعم من البنك الدولي ومؤسسات أخرى. ثم امتد الاهتمام إلى الصندوق الاجتماعي (والذي تحول مؤخراً إلى جهاز تمويل القروض الصغيرة والمتوسطة) ومئات من الجمعيات الأهلية.

**إلا أن الاهتمام بتوفير فرص عمل للملايين، والذي صاحبته القروض الصغيرة (أو التمويلات متناهية الصغر)، قد تصاعد وشاع إلى حد كبير في السنوات الأخيرة في مصر** (وفي كثير من الدول العربية)، وتم الترويج له عالمياً سواء من الأمم المتحدة أو البنك الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية (منها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية حيث أسس ٧ بنوك تمويل للفقراء في دول عربية، وأسس شبكة "سنابل" لتضم الجمعيات الأهلية المعنية بالقروض الصغيرة).

**من المهم أن نشير إلى عدة أمور ترتبط بما يطلق عليه " التمويلات متناهية الصغر"**، وبدت لنا كملامح جادة لتوسيع المستفيدين بفرص عمل جديدة، في مواجهة البطالة وأزمات **الاقتصاد المصري**، ويمكن أن نقول إنها "آلية مهمة للحراك الاجتماعي".. **أول هذه الأمور** تأسيس "**الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر**" (ترأسته أ. منى ذو الفقار). **ثانيها** إصدار قانون جديد يختص بالقروض/ التمويل متناهي الصغر **ثالثها الارتفاع غير المسبوق** في عدد المستفيدين، وفي حجم التمويلات.

إن رئيسة الاتحاد المصري للتمويل (تأسس عام ٢٠١٤)، حرصت في بيانها (٢٠١٨/١٢/٩) على تأكيد أن معدلات نمو غير مسبوقة في التمويل متناهي الصغر قد تحققت مؤخراً في مصر، **فقد وصل هذا التمويل إلى ١٦,٢٤٢ مليار جنيه مقابل ٩,١٢١ مليار فقط في نفس الفترة**

**(الربع الثالث من العام ) عام ٢٠١٧.**

كذلك فإن عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر* قد ازداد بواقع **٣,٠٣٠ مليون عميل** (في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨) في مقابل ٢,٤٢١ مليون عميل (في الربع الثالث من عام ٢٠١٧).. أي **زيادة قاعدة المستفيدين في عام واحد بحوالي مليون شخص.**[٣٤]

**في هذا السياق قد يكون من المهم الإشارة إلى الشركاء الذين عملوا على تنفيذ هذه البرامج الواسعة في توفير التمويل متناهي الصغر، وهم:**

- **الجمعيات والمؤسسات الأهلية**، وهي الجهة الأولى حيث زاد عدد المستفيدين بنسبة ١٤٪ (مليون و٨٧٤ ألفاً)، كما سجلت المحفظة الائتمانية ٥,٩٢١ مليار جنيه، ويبلغ عدد هذه الجمعيات والمؤسسات (٩٠٠).
- **ثانيها: شركات التمويل متناهي الصغر**، حيث كانت الثانية في عدد المستفيدين ليصل إلى ٨٠٨ آلاف عميل، وبنسبة نمو ٧١٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، وكانت محفظتها الائتمانية ٤,٧٠٢ مليار جنيه (حققت أعلى نمو بين جهات التمويل بواقع ١٣٨٪).
- حصدت البنوك (بتمويل مباشر أقل من ١٠٠,٠٠٠ ألف جنيه) المرتبة الثالثة من حيث عدد العملاء (٣٤٨ ألف عميل عام ٢٠١٨).
- وكان **هناك تعاون مثمر بين الاتحاد المصري** للتمويل متناهي الصغر والبنك المركزي وجهاز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئة العامة للرقابة المالية، بجانب شركة ضمان المخاطر.[٣٥]

**إن هذ التوجه الجديد لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة - وفي عدد سنوات محدود- يكشف عن جدية وتخطيط وتوزيع للأدوار، إلى جانب استفادة أكثر من ٣ ملايين عميل، وهو باب جديد ومتسع لتحقيق حراك اجتماعي.**

وأخيراً مهم الإشارة إلى أن الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، والشركاء العاملين معه، والأعضاء هم مجرد جزء رئيسي من الكل الذي ينشط في توفيرالتمويلات المتناهية في الصغر،[**] والذي يستفيد منه أكثر من ٣ ملايين مواطن، إذ أن هناك جمعيات ومؤسسات أهلية أخرى، وصناديق، وجهات رسمية توفر أيضاً التمويل للمشروعات الصغيرة، إضافة إلى توفير

* ٣٢٪ من إجمالي المستفيدين من القروض، من النساء عام ٢٠١٨

** أشار السيد رئيس وكالة التنمية الأمريكية USAID ، إلى أن الوكالة وفرت معونات لمصر حوالي ٨٠٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٨، اتجهت لدعم التنمية خاصة القروض والمشروعات الصغيرة، للنساء والشباب (الأهرام ، ٢٥ مارس ٢٠١٩).

التأهيل والتدريب للآلاف من الأرامل والمطلقات والمهجورات (من الزوج)، وهم أكثر الفئات هشاشة في دائرة الفقر، لكنهم يحصلون على تمويلات أقل، تتجه إلى مجرد توفير دخل لحياة كريمة، ويصعب في هذه اللحظة الزمنية، وفي غياب تقييم لبرامج المشروعات متناهية الصغر، القول أنها أثرت إيجاباً على الحراك الاجتماعي للمستفيدين، هناك بالطبع من حقق فرصة للحراك (وتابعنا أحوالهم أو البعض منهم في الإعلام)، لكن يصعب القول أن الغالبية قد حققت مثل هذا النجاح، وفي فترة قصيرة.

**خلاصة القول** إن الدولة في السنوات القليلة الماضية توجهت إلى مواجهة قضايا كبرى، هي تحديات للتنمية الشاملة، وهي معوقات رئيسية أمام الحراك الاجتماعي. كان أبرزها تبني سياسات حمائية تتعامل مع الفقراء، لتوفير حياة كريمة لهم، والتعامل مع قضية البطالة (خاصة خريجي التعليم العالي والمتوسط)، لتوفير فرص عمل للملايين، وكانت برامج القروض الصغيرة والمتوسطة آلية رئيسية، استفاد منها أكثر من ثلاثة ملايين مواطن.. من جانب آخر شهدنا في السنوات الأخيرة مبادرات إيجابية للغاية في مجال الصحة (مائة مليون صحة، وأولوية الجراحات العاجلة).. إلا أن تطوير نوعية أداء السياسة الصحية، والتأمين الصحي مازال في حاجة إلى تغيير جذري.. كما أن محاولات تطوير أداء السياسة التعليمية مازال في مراحله الأولى .. صحيح أن الدولة لا تستخدم في خطابها الرسمي مصطلح "الحراك الاجتماعي"، لكن الصحيح أيضاً أننا قد نلمس – في المدى المتوسط والطويل – نتائج إيجابية، وفي إطار تنمية شاملة تستند على العدل والمساواة.

يبقى أمامنا في هذا السياق تناول قضية السكن وعلاقتها بالحراك الاجتماعي.

## د - طبيعة الحراك المناطقي في مصر والإشكاليات المثارة

لقد أشرنا من قبل إلى أن الحراك المناطقي، ممكن أن يكون إحدى صور ومظاهر الحراك الاجتماعي، فهو يستخدم ليس فقط في إمكانية تحرك الأشخاص والجماعات إلى أعلى (أو أسفل الطبقة) في المكانة الاجتماعية، **ولكن نستخدمه ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية.. ومن ثم يطلق عليه "الحراك الفيزيقي"أو "الحراك المكاني" أو "المناطقي"**، وهو بعد مهم لكنه ليس بالضرورة معبراً عن الحراك إلى أعلى أو إلى أسفل، بمعايير الدخل أو المهنة أو المكانة الاجتماعية.

وللدخول بشيء من التفصيل في هذا البعد، يمكن أن نشير إلى عدة أمور، وجميعها ترتبط بالبنية الاجتماعية والبناء الطبقي، وهي تعكس تباينات في الحراك الاجتماعي.

## ١ - حراك الأغنياء / الطبقة العليا

**هناك انتقالات مكانية، عكست حراكاً كبيراً إلى أعلى، ويكشف واقع الثروات المتركزة في أعلى البناء الاجتماعي، خاصة في الألفية الثالثة، حين تأسست مناطق/ أحياء كاملة جديدة** كانت امتداداً للقاهرة.. أهمها التجمع الخامس وظاهرة "الكومبوند" أو التجمعات السكنية التي لها أسوار فاصلة عن خارجها، وتتوافر بها إدارة خاصة ذاتية للأمن والنظافة والحدائق ... وغيرها، وقد اتسعت للغاية على يد المطورين العقاريين الجدد الذين أدركوا احتياج فئات سكانية (في قمة الهرم الاجتماعي وأحيانا الطبقة الوسطى العليا) إلى مثل هذه الخصوصية.. هذا بالإضافة إلى بناء القصور الفاخرة لأسر كثيرة من رجال الأعمال، ورجال الصناعة والتجارة تفصلهم عن باقي المجتمع .. وهذه الخبرة – التي تعكس التركيز على الأعلى دخلاً – امتدت إلى مناطق أخرى مثل "الشروق" (ومن قبل كانت الخبرة الناجحة لمدينة "الرحاب")، وكذلك في منطقة ٦ أكتوبر والشيخ زايد، وأول طريق القاهرة –الإسكندرية الصحراوي.. وغير ذلك.

**هذا الحراك المكاني، أفصح وكشف عن أمرين أولهما** تركز الثروة في الطبقة العليا من الأغنياء، وما صاحبها من بذخ شديد أثار السؤال عمن هم هؤلاء؟ وكيف تأتى لهم توفير كل هذه الثروات. **ثانيهما** أن الحراك المكاني، في اتجاه هذه المناطق، قد تحقق أيضاً لعناصر كثيرة من الطبقة الوسطى العليا – تضم الأطباء والمهندسين ومتوسطي رجال الاعمال والقضاة والمستشارين وأساتذة الجامعات والعاملين بوزارة الخارجية والبنوك الاستثمارية... وغيرهم. وبين أولئك شرائح كثيرة كانت تعمل بالخارج –خاصة دول الخليج– وعادت لتستقر في مصر وتستثمر مدخراتها، وتعيش حياة كريمة.

**لقد امتد الحراك المكاني للفئات العليا، وبعض شرائح الطبقة المتوسطة في اتجاه الساحل الشمالي ونحو الغرب (في اتجاه مرسى مطروح)**.. هؤلاء لم يكتفوا بامتلاك الوحدات السكنية لشغل شهور الصيف في "مارينا" مثلا وما قبلها، ولكنهم مالوا إلى الانتقال من منطقة إلى أخرى في اتجاه الغرب (بحثاً عن الخصوصية ومزيد من التميز) **ليمتلكوا بالملايين من الجنيهات (من الدولارات أحياناً) "البحر والرمال والقصور الجديدة".. هذه ظاهرة لافتة للانتباه لعدة أسباب:**

- **أولها**: الزحف الدائم والمستمر نحو الغرب، والبحث عن "الجديد" لامتلاكه، مقابل الملايين.
- **ثانيها**: أن شغل هذه الأماكن لا يزيد على شهر أو شهرين في العام، فهل هذا يستحق هذا "الإنفاق البذخي".

- **ثالثها**: من النادر أن تعرف من هم هؤلاء الذين يسددون عشرات الملايين فورياً، قليل منهم قد تميزهم كرجال أعمال وأصحاب شركات كبيرة .. لكن من هم الآخرون؟
- **رابعها**: هم "فئات متحركة"، ولكن غالبيتهم"هم أنفسهم"، وقد أكد مديرو التسويق في شركة عربية عقارية كبرى، أن هؤلاء يشكلون قائمة واحدة ،و"سهل تجاوبهم وانتقالهم من مكان إلى آخر"، بإغرائهم بالجديد والمزيد من الرفاهية (وأيضاً بالعزلة عن الآخرين).
- **خامسها**: مصدر هذه الأموال الضخمة، للانتقال من مكان إلى آخر، يدفع بلا شك – إلى السؤال عن مدى شرعية الملايين التي يتم إنفاقها، وهل هي غسيل أموال؟ أم " إخفاء مدخرات"؟ ما حدود الاستفادة بإنفاق كل هذه الأموال لمدة شهر أو شهرين من العام، فترات الصيف؟ إن هذه الظاهرة مهمة، وتبدو "كسباق" يتباري فيه الأثرياء لامتلاك مساكن فاخرة، قد لا يشغلونها إلا فترات محدودة، أو قد يستثمرونها لتباع فيما بعد بأسعار أكبر.

## ٢- الحراك المناطقي في دائرة الفقراء:

إذا كان ما سبق هو الحراك المكاني لبعض أصحاب الثروة والنفوذ، وبدرجة أقل شرائح من الطبقة المتوسطة (وبعضهم عائد من هجرة مؤقتة لدول الخليج)، **فإن سؤالنا الآن يتجه إلى الجانب الاخر. دائرة الفقراء الواسعة والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة؟**

لدينا **عدة ملاحظات تفسر ظاهرة الانتقال** لدى البعض منهم، أبرزها:

- **إن تزايد عدد المهاجرين من القرى إلى العاصمة**، والمدن الكبرى، يأتي في إطار البحث عن حياة كريمة وفرصة عمل .. وهم وإن كانوا يستمرون في الحياة الجديدة هذه، فإن الغالبية العظمى تعيش على هامش الحياة، ولا تمتلك أكثر من فرصة عمل (في الإنشاءات والعقارات أو في الأعمال الدنيا) دون حياة كريمة أو سكن كريم.
- **الهجرة إلى دول الخليج العربي لعدة سنوات، دون امتلاك قدرات تنافسية (تعليم، تأهيل....)** سمحت للكثيرين بالسفر والعمل لعدة سنوات (دون مهنة أو مؤهل)، والغالبية عملوا بقطاع البناء والتشييد. إلا أن حياتهم قد شهدت تغيرات في مصر، نتيجة استثمار مدخراتهم –غالباً– في سكن كريم، مبني بالطوب الأحمر، تصل إليه الماء والكهرباء.. وقد يتمكن من العمل في التجارة أو غيرها بباقي مدخراته، ولكن ذلك يعكس حراكاً مناطقياً وحراكاً اجتماعياً ويبلور الإدراك الذاتي للأفراد، بأنهم في مكانة أعلى.
- **مهم أن نطرح "الحراك المناطقي" لساكني العشوائيات، وهو أمر جديد وغير مألوف،**

بالنسبة لعشرات الآلاف منهم، الذين اعتادوا على "حياة العشوائيات".. ففي السنوات القليلة الماضية اتجهت الدولة إلى بناء مساكن بديلة جديدة للمناطق العشوائية الأكثر خطراً، كان أولها في "الدويقة"، والتي تعرضت إلى الانهيارمن قبل، وعشرات الضحايا. فكانت "الأسمرات" هي البادرة الأولى التي انتقل إليها آلاف السكان، ثم كانت الثانية في الإسكندرية (غيط العنب) ثم أسيوط، ومرة أخرى إلى القاهرة روضة "السيدة زينب".. وهذه المناطق السكنية الجديدة (وكانت مجهزة تماماً) ضمت حدائق وملاعب رياضية وخدمة صحية وغيرها، بشكل حضاري جميل.

- أهم ما صاحب هذه المبادرات، جهود وأنشطة ثقافية وتوعية لبث وعي جديد مختلف تجاه البيئة والحفاظ عليها، وبناء مجتمع متميز.. صحيح أن هذا الحراك المناطقي- لهذه الفئات الفقيرة- كان مصدره الدولة، إلا أن تعاون الأفراد معاً في المجتمع المحلي، للحفاظ على المكان، يعكس المسئولية المشتركة بين الطرفين... وصحيح أن الآلاف الآخرين ما زالوا يعيشون في العشوائيات، إلا أن الخطوات التدريجية الحالية -وفي ظل الضغوط الاقتصادية- سوف تحقق إنجازاً متراكماً.
- وهنا يمكن أن نشير إلى "برنامج سكن كريم" الذي يستهدف تأهيل وإنشاء أسقف منازل ٢٧٩٧ أسرة من الأسر الأولى بالرعاية في عدة قرى فقيرة، في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر، ووفقاً لما أعلنه المدير التنفيذي لهذا البرنامج(٣٦)، والمسمى "سكن كريم"، فإن التكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى والتي ستنتهي في منتصف ٢٠١٩، تبلغ تكلفتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري.. وكان اللافت أن أهم الشركاء بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية، إلى جانب وزارة الأوقاف التي وقعت اتفاقية تمويل مع وزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الإسكان.. إن "سكن كريم" قد أتاح الفرصة لحوالي ١٣٧ ألف مواطن للاستفادة من فرصة إقامة أفضل.
- إن الجهود الأهلية وجهود الدولة، تتشابك تدريجياً، لتوفير حياة كريمة لأكثر الفئات هشاشة وفقراً، تجاوزت الدعم العيني، والدعم النقدي (برنامج تكافل وكرامة)، لتتوجه إلى توفير فرص عمل، ثم " سكن كريم"، إضافة إلى برنامج " مودة"، للحفاظ على الأسرة من مخاطر الطلاق، الذي تصاعد كثيراً في السنوات الأخيرة. وتبقى المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، شبه غائبة عن هذه الميادين المهمة.
- **وإذا كان الحراك المناطقي، في الحالة السابقة، قد لا يرتبط بالحراك الاجتماعي، إذا**

**تم بقرار من أعلى (الدولة) ولم ينتج عن عمل أو مكانة أو دخل إضافي**، إلا أنه قد يقود على المدى المتوسط والبعيد إلى حالة من الحراك الاجتماعي.

## ٣ - الحراك المناطقي في شرائح الشباب

**وإذا كنا معنيين بشكل كبير ببناء قدرات الشباب، وتوفير فرص متكافئة لهم، تسهم في الحراك الاجتماعي**، فإن الملاحظ هو بناء عدة مناطق لسكن الشباب، لكن البعض منها ترتفع أسعاره نسبياً عن قدرات الشباب، الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى (أو الدنيا)، ويعتمدون على ناتج عملهم في الحكومة أو القطاع الخاص.. **وقد أثار البعض منهم، من خلال الإعلام، إشكالية توفير مقدم الحجز لهذه الوحدات السكنية، أو سداد الأقساط** (التي قد تصل إلى ١٥ عاماً)، والتي تستنفد حوالي نصف مرتباتهم أو دخلهم. وأغلب الوحدات السكنية هذه لإسكان الشباب تتراوح بين ٦٠ متراً–١٠٠ متر فقط.

إن التأخير في تسليم هؤلاء الشباب المنتفعين (بما يعرف بإسكان الشباب أو الإسكان الاجتماعي)، قد مثل مصدراً آخر للشكوى المثارة، خاصة أنهم إما متزوجون حديثاً أو على أبواب الزواج. هذا بالإضافة إلى شكاوى تتعلق بنوعية تشطيب هذه الوحدات، والتي تستنفد أموالاً أخرى من جانبهم.

**إن الوحدات السكنية المتاحة للشباب (إسكان الشباب) تقع في عدة مناطق بالقاهرة الكبرى** (الشروق، امتداد التجمع، منطقة أكتوبر.. وغيرها)، كما تمتد إلى محافظات أخرى أبرزها القليوبية والإسكندرية، أسيوط، المنيا.. وتتنوع تبعية إسكان الشباب ما بين هيئة المجتمعات العمرانية، ووزارة الإسكان، وبنك الإسكان والتعمير..، وكلها جهات حكومية حيث **يعزف المطورون العقاريون في القطاع الخاص، عن بناء هذه المجمعات السكنية، والتركيز من جانبهم على تحقيق عائد ربحي سريع**، مع استثناء حالات فردية (ساويرس في ٦ أكتوبر).. وهناك مسميات متنوعة للمجمعات السكنية للشباب، منها إسكان مبارك (وهو أولهم)، ودار مصر، وبيت الوطن، ومصراوي للشباب.. وهؤلاء الشباب هم مجرد قطاع صغير، لأن الاتجاه العام لدى الغالبية إما أن يسكن مع أسرته، أو يتجه لإيجار مسكن صغير بالمناطق الفقيرة علماً بأن قيمة الإيجار تتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ جنيه مصري في الشهر.

**المساكن المغلقة في التعداد، تضعنا في حيرة حين نفسر الحراك المناطقي وقضية السكن.. لماذا؟**

- إن بيانات تعداد السكان عام ٢٠١٧، تظهر **وجود ١٢,٥ مليون وحدة سكنية مغلقة بلا سكان في مصر**، وتشير البيانات المتاحة أن الوحدات المغلقة بشكل إجمالي بنسبة ٢٩٪ من إجمالي عدد المساكن[٣٧]، وفي الوقت نفسه فإن إجمالي الزيادة في الوحدات السكنية المنفذة (٢٠١٦-٢٠١٧)، قد بلغت وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حوالي ٢٠,٤٪ إذ أن إجمالي عدد هذه الوحدات المنفذة في العام المذكور هو ٣٦٧,٢ ألف وحدة، باستثمارات قدرها ٩١,٨ مليار جنيه (مقابل ٢٦٣,٥ ألف وحدة عام ٢٠١٥-٢٠١٦)، وهذه الوحدات المغلقة منها ٨ ملايين و٩٩٦ ألف وحدة سكنية خالية من السكان، لكنها مكتملة، و٤ ملايين و٣٣٤ ألف وحدة خالية وبدون تشطيب.
- **اللافت للانتباه من هذه البيانات ان عدد الوحدات السكنية المغلقة (حوالي ٣ ملايين)، كان السبب فيها وجود مسكن آخر للأسرة** (وقد يكون هذا المسكن الجديد لأحد الأبناء مستقبلاً)، وأن مليوناً و١٥٩ ألف مسكن هي مغلقة لوجود الأسرة بالخارج (أي ٢,٧٪ من إجمالي الوحدات في الجمهورية).
- **إن التوزيع النسبي لوحدات المباني العادية وفقاً للاستخدام الحالي (تعداد ٢٠١٧) يوفر صورة كاملة لأوضاع السكن في مصر**، ويثير فيما بعد إشكاليات الحراك الاجتماعي. ذلك أن ٥٢٪ من المباني للسكن، و٩,٣٪ للعمل، ٠,٤٪ للسكن والعمل معاً، و٢,٧٪ وحدات مغلقة لوجود السكان في الخارج، **ثم ترتفع النسبة إلى ٦,٧٪ وحدة مغلقة لوجود مسكن آخر للأسرة**، ثم إلى ١٠,٨٪ وحدة سكنية خالية (مكتملة) و١,١٪ بدون تشطيب.
- يضاف إلى ذلك لاكتمال الصورة العامة، أن ١,٤٪ وحدة سكنية تحتاج ترميماً، و٠,٢٪ صدر لها قرار هدم إلى جانب " أخرى" كما ورد في الإحصاء.

**وفي النهاية، نحن إزاء نتائج محيرة يكشف عنها الحراك المناطقي، ذلك أن الحراك الاجتماعي يعني ببساطة الصعود إلى أعلى أو النزول إلى أسفل، في المكانة الاجتماعية والسلم الطبقي، كمحصلة للدخل أو المهنة أو المكانة، فإن الحراك "المكاني" أو "المناطقي" قد يكون أحد المؤشرات للحراك الاجتماعي. بينما نحن هنا في الحالة المصرية، تواجهنا البيانات المتاحة من التعداد السكاني لعام ٢٠١٧، بنتائج محيرة، أبرزها ما يلي:**

- إن النتائج حين تقول إن هناك تصاعداً ملحوظاً في عدد الوحدات السكنية التي يبنيها القطاع الخاص، وبالمقارنة بين عام وما سبقه، وباستثمار وصل إلى حوالي ٩٢ مليار جنيه، فإن ذلك يعني ضغوطاً متزايدة من جانب السكان (أو فئات منهم) على المساكن أو الحراك

المكاني، والذي يرتبط بالدخل والمهنة وغير ذلك. فهل هذا يدخل ضمن الحراك الاجتماعي؟ وكيف نفسر زيادة الطلب **على الوحدات السكنية مرتفعة الأسعار**؟

- **النتيجة الأخرى اللافتة للاهتمام، تتعلق بعدد الوحدات المغلقة (ليس بداعي السفر)، ولكن لوجود مسكن آخر للأسرة** فإن السؤال الذي يتعلق بالحراك المكاني أو الحراك الاجتماعي يصبح **ما الداعي لإغلاق وحدة سكنية مملوكة وكاملة التشطيب؟** هل السبب هو ادخار أو استثمار ثم العودة لبيعه حين ترتفع أسعار العقارات؟ أم أن السبب امتلاك وحدة سكنية لزواج الأبناء مستقبلاً؟ أو أن هناك حاجة "لغطاء" أو تغطية المال الخاص، ولأسباب مختلفة .. في كل الأحوال هناك حركة طلب على العقارات، تكشف عن حراك.

- **إذا كانت البيانات الرسمية المتاحة تؤكد حقيقتين أولاهما** التزايد المستمر في عدد الوحدات المنفذة (السكنية)، **وثانيتهما** أن القطاع الخاص هو المنفذ للغالبية، وباعتبارأنه قطاع يستهدف الربح، لنا أن **نتوقع ارتفاع الأسعار، والبناء في المناطق الجديدة وهى امتداد للقاهرة، ومن ثم فإن المستفيد الأول من هذه الوحدات السكنية هي الطبقة العليا الثرية أو شرائح من الطبقات المتوسطة، وبالقطع المطورون العقاريون الذين ينتقلون إلى شرائح عليا في قمة الهرم الاجتماعي، وحققوا أرباحاً كبيرة.**

- **وإذا كانت تقارير دول العالم، ودراسات الحراك الاجتماعي، تهتم بالحراك المكاني أو المناطقي، وتعتبره بعداً مهماً ومؤشراً للحراك**، فإننا في الحالة المصرية، وفي السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، نلمسه بوضوح، ولكن بالتركيز على فئات معينة (عليا، ومتوسطة عليا)... وقد يدفعنا ذلك إلى القول أن الحراك المكاني يبدو"حكراً" على فئات معينة.. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن **قانون الإيجارات الجديد** (وهو مرتفع ويسمح بزيادة سنوية ويتراوح في مناطق فقيرة شعبية بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ جنيه مصري شهرياً)، قد "صعد" فئة جديدة من الملاك تستفيد من ملكية وحدة سكنية أو أكثر.. وفي الوقت نفسه فإن الإيجار السائد لمساكن قديمة، وفي مناطق متميزة، وقد لا يزيد على ٢٠ جنيهاً مصرياً فقط، يسمح للمستأجرين– وليس الملاك– بتزايد مدخراتهم، ومنهم من اشترى بالفعل وحدات سكنية مميزة، قد تجلب لهم مزيداً من الأموال بالتأجير، أو بيع هذه الوحدات وتحقيق أرباح، **ومن ثم فإن هناك حالة من عدم المساواة قائمة، وهناك تعثر وارتباك للوصول إلى قانون جديد للعلاقة الإيجارية في المساكن.**

- **ما سبق أن طرحناه، هو إشكالية أمام البحث الجاد في الحراك المكاني/ المناطقي، ويصعب من الوصول إلى نتائج عامة، ترتبط بالحراك الاجتماعي..** إن الوصول إلى خلاصات عامة عن المسكن والحراك المناطقي وفي سياق الحراك الاجتماعي، يحتاج إلى بيانات تفصيلية عن العدد الإجمالي للذين انتقلوا إلى مساكن جديدة، وموقع أو مكان المساكن هذه، وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية (المهنة، العمل، الأسرة...) وهو ما لا يتوافر في الحالة المصرية، ويحتاج إلى فريق عمل متعدد الاختصاصات، بينما في تقرير سنوي يقدم إلى البرلمان البريطاني، من لجنة الحراك الاجتماعي، فإننا نستطيع أن نستدل ببساطة على الخلفية التعليمية، والدخل، والمهنة، بل نستطيع أن نقارن بين مدينة وأخرى.. وهو ما نأمل أن نصل إليه في الحالة المصرية، فالحراك المناطقي ظاهرة مهمة للغاية، ليس فقط للاقتراب أكثر من الحراك الاجتماعي، **ولكن لفهم عدة أمور أهمها**:
  - حالة عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.
  - ثغرات قائمة في المنظومة التشريعية تسمح بتحقيق ثروات هائلة للبعض على حساب آخرين (المستأجرين بإيجار شهري قديم على حساب الملاك).
  - صعود فئة جديدة من رجال الأعمال، تنشط كمطورين عقاريين، وحققوا حراكاً اجتماعياً متسارعاً.
  - البعض استولى على أراضي الدولة، وبمساحات شاسعة، وكذلك حصل على قروض كبيرة من البنوك للبناء، فحقق أرباحاً طائلة.. والبعض الآخر اعتمد على الدولة في توفير المرافق الأساسية لقطعة أرض في الصحراء، وقام ببناء مدن سكنية جديدة حققت أرباحاً طائلة.. وهو ما يمكن تضمينه في الفساد.
  - عدد كبير من المطورين العقاريين حصلوا على أراضٍ شاسعة من الحكومة، باعتباره يدخل ضمن أهداف التنمية الزراعية، لكنه تخطى الشروط في عقود الملكية وأقاموا مدناً سكنية (على الطريق الصحراوي القاهرة–الإسكندرية).
  - فئات عديدة من الطبقة المتوسطة،استفادت بشكل كبير من الثغرات التشريعية السابقة وغيرها، وانتقلوا إلى مكانة جديدة اجتماعية.
  - ما قامت به لجنة استرداد أراضي الدولة، قد لا يزيد أحياناً عن سداد تعويضات للدولة (وهي بسيطة مقارنة بمكاسبهم)، فهناك آلاف من الأسر تعيش على هذه الأراضي... كيف يتم التعامل معهم؟

**إن حالة الحراك المناطقي في مصر، هي في النهاية، قضية محيرة للغاية، ولا تجد**

**نماذج مماثلة لها في أغلب دول العالم**.. وهو ما يصعب تقييم مثل هذا الحراك المناطقي، دون الإفصاح عن مزيد من المعلومات بشفافية كاملة. إن "حملات حق الشعب"[٣٨] التي استهدفت مؤخراً استرداد أراضي الدولة وإزالة التعديات، قد قامت حتى يناير ٢٠١٩ باسترداد ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف متر مربع أراضي بناء (هذا بخلاف الآلاف الذين قدموا طلبات تقنين لأوضاعهم وسداد رسم الفحص والمعاينة). الأكثر من ذلك تمت إزالة التعديات على أراضي الدولة بجميع المحافظات، وتم استرداد ٤٤ ألف فدان أراضٍ زراعية في محافظة المنيا فقط (وهي ظاهرة في جميع المحافظات)، مما يجعلنا في النهاية في مواجهة كاشفة لحجم الفساد من جانب، وجهود الدولة من جانب آخر لاسترداد "حق الشعب".. وهذا البعد بلا شك يكشف عن أحد مصادر "الحراك الاجتماعي الزائف غير الشرعي"، والذي تمثل في الاستيلاء على أراضي الدولة، وفي غفلة منها.

# الفصل الخامس

# الحراك الاجتماعي والسياسة

# الفصل الخامس
# الحراك الاجتماعي والسياسة

**لقد ناقشنا عبر الفصول السابقة، مفهوم الحراك الاجتماعي وعلاقته بمفاهيم أخرى تتداخل معه، وأهمية دراسة هذا الموضوع**، وضرورة تصدي الجماعة الأكاديمية له، وقد طرحنا أبرز المؤثرات- السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التي تؤثر في الحراك الاجتماعي، سلباً وإيجاباً، ومن واقع التطورات التي شهدتها مصر.

**تعرضنا لطبيعة الحراك إلى أعلى، أوإلى أسفل، تحت ضغط ضيق فرص العمل والفقر، وارتفاع الأسعار**، وغياب تكافؤ الفرص، وكان من أهم ما طرحناه الحراك الزائف أو غير الشرعي، أو ما يطلق عليه البعض "الحراك النفقى"، وكان ذلك عند مناقشتنا لاهتزاز المنظومة القيمية، وتصاعد الفساد الذي مكن البعض من ثروات هائلة، أحدثت "حراكا نفقياً/ تحت الأرض"، ومن ثم برز بعض الأغنياء الجدد في قمة الهرم الاجتماعي.

**الدولة في كل هذه الأجواء، سعت إلى توفير حياة كريمة للفئات المهمشة**، وتبنت برامج جديدة اجتماعية، إلى جانب برامج واسعة في مجال الصحة (١٠٠ مليون صحة والجراحات العاجلة)، وأيضاً في مجال إسكان شرائح من الفقراء والشباب.. **ولكن لم تشر الدولة أبداً في خطابها الرسمي، أنها تستهدف فتح قنوات للحراك الاجتماعي، ولم تدّعي أن فرص التشغيل التي توفرها (وما صاحبها من برامج التمويل متناهي الصغر)** سوف توسع من الحراك.. إن الخطاب الرسمي، وكذلك البرامج التي تبنتها الدولة مؤخراً، تستهدف "**توفير حياة كريمة**"، وهذا هو المعلن، وهو الواقع بكل تفاصيله. وقد لمسنا أيضاً في مناقشتنا السابقة، تدهور نوعية مخرجات التعليم، مما أثر سلباً على الفقراء وشرائح من الطبقة المتوسطة، فقد كان بعض خريجي التعليم العالي وما أعلى، إضافة إلى خريجي التعليم المتوسط، ضمن المستفيدين من برامج تكافل وكرامة، وفقاً للبيانات الرسمية.. **ثم انتقلنا في الفصل الرابع إلى الحديث عن "الحراك المناطقي" في علاقته بالحراك الاجتماعي**، والذي أكد لنا حراك الأغنياء في اتجاه مناطق متميزة جديدة، وخلف الأسوار العالية، وإلى جانبهم فئات وشرائح من الطبقة المتوسطة.. بينما الغالبية العظمى من الفئات الهشة والفقيرة (في الحضر والريف)، لا تشهد مثل هذا الحراك

المناطقي، فيما عدا عدة مشروعات استهدفت البعض في العشوائيات الأشد خطراً (بشاير ١، ٢ في الإسكندرية، روضة السيدة زينب، الأسمرات بالقاهرة).

**لقد وضعنا أيدينا ولمسنا إشكاليات تتعلق بإسكان الشباب**، وفي الوقت نفسه تواجد ملايين من المساكن المغلقة، الغالبية من أصحابهم لهم مساكن أخرى... وهناك عدة تفسيرات قدمناها في ضوء البيانات الرسمية المتاحة.

**ومن ثم كانت الخلاصة التي وصلنا إليها، هي أن حراك المسافات الطويلة***، وأيّاً كانت أسبابه هو الملموس بشكل أكبر في قمة الهرم الاجتماعي، إلى جانب بعض فئات الطبقات المتوسطة (خاصة المتنفذين والمهن العليا)، بينما على الجانب الآخر **فإن الحراك الاجتماعي "لمسافات قصيرة"**، في شرائح من الطبقة المتوسطة، أو لدى الفقراء في (اتجاه حياة كريمة فقط) هوالغالب.

الحراك الاجتماعي عملية دينامية لا تتوقف، ولكنها تزداد في مجتمعات، وتقل في مجتمعات أخرى، وفقاً للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن مصدر اهتمام الدول الغربية الليبرالية بالحراك الاجتماعي، هو أنه آلية للاستقرار الاجتماعي من ناحية، وتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي من ناحية أخرى.. وهذا التقدير الغربي لقيمة الحراك الاجتماعي، يفسر لنا التطور في الدراسات والبحوث والتقارير الدورية المقارنة، التي تهتم بهذه الظاهرة، والتي ترتبط بالديمقراطية، بينما الاهتمام في المجتمع المصرى – والمنطقة العربية محدود إلى حد كبير.

**إن الفصل الخامس الذي نقدم له يسعى إلى إبراز العلاقة بين السياسة وبين الحراك الاجتماعي والسياسي، والتفاعلات المستمرة ما بين النظام السياسي وسياساته، وبين الحراك الاجتماعي والسياسي.**

## أولاً: القرار السياسي والحراك الاجتماعي

### أ- السياسة وتوجهات النظام السياسي والحراك:

إن السياسة التي يمكن تعريفها في أبسط صورها، بأنها عملية تخصيص الموارد وتوزيعها، تصبح لها علاقة قوية بالحراك الاجتماعي. وإذا كنا قد قدمنا تعريفاً شائعاً للحراك بأنه يشير إلى تحرك الأفراد والجماعات بين مواقع اقتصادية واجتماعية مختلفة، وهو تحرك قد يكون صعوداً أو هبوطاً (في التملك والدخل والمهنة والمكانة)، **فإن السياسة التي هي عملية تخصيص وتوزيع**

* هذا الحراك لمسافات طويلة، ليس من منظور الزمن، ولكن من منظور النقلة النوعية لأعلى.

**الموارد، تصبح رئيسية لتفسير أعمق للحراك..** نحن نصبح إزاء عملية دينامية معقدة، تؤثر وتتأثر بالعملية السياسية.

**نحن حين نستهدف الحراك الاجتماعي في مصر، وتحت عنوان "السياسة والحراك الاجتماعي"، فإننا ندخل في صلب التوجهات السياسية**، وما يرتبط بها من تحولات اقتصادية واجتماعية، ومن ثم فرص وإمكانات الحراك الاجتماعي في ضوء "السياسات العامة" التي يتبناها النظام السياسي.

إن مجمل توجهات وممارسات النظام السياسي في مصر؛ والتي شهدت تحولات عميقة – على مدى حوالي ٧٠ عاماً الأخيرة – **كان فيها القرار السياسي هو الموجه الرئيسي والمؤثر في عملية الحراك..** فالقرار السياسي (بعد ثورة عام ١٩٥٢)، هو الذي تبنى السياسات الاشتراكية، وما ارتبط بها من سياسات اقتصادية واجتماعية، وهو الذى تبنى "التنظيم السياسي الواحد"، وما ارتبط به من القيود على الحريات وغياب الديمقراطية.. ثم إن النظام السياسي في السبعينيات هو الذي غيّر توجهات النظام وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والنظام التعددي الحزبي (المقيد) .. ثم كانت توجهات النظام السياسي في عهد مبارك (١٩٨١–٢٠١١) في توجهه لمزيد من الحريات نسبياً، وتعميق وتوسيع دور القطاع الخاص، والتوسع في الجامعات الإقليمية، وتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي، وإتاحة الفرصة لتزاوج رأس المال والنفوذ والسلطة، وهو ما فتح الباب بشكل أكبر لتعميق التفاوتات الاجتماعية والانقسامات الطبقية والفساد.

**بعبارة أخرى فإن توجهات النظام السياسي، وأولويات السياسات العامة، والقاعدة الاجتماعية التي يستفيد منها النظام، هي المفتاح الرئيس لفهم الحراك الاجتماعي** (إلى أعلى وإلى أسفل)، وبروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة، وتراجع أخرى، **وهى المسئولة عن تصاعد وزن أنشطة طفيلية، وممارسات فساد واسعة (عبر عنها البعض بثقافة الفساد)**، وفي الوقت نفسه كانت السياسة هي المسئولة– بممارساتها وتوجهاتها– عن اتساع أو تدهور وتآكل شرائح واسعة من الطبقة المتوسطة واتساع دائرة الفقر... **وهنا يبدو وكأن الحراك الاجتماعي، وحدوده، هو بفعل الدولة بشكل رئيسي (أي من أعلى)، وتبنيها لسياسات عامة قد ترجح فرص للحراك للبعض، على حساب قوى أخرى..** وتبدو القضية هنا، إن الحراك الاجتماعي وحدوده، هو في الأغلب نتاج قرارات عليا للدولة، ومع كل تغير في النظام السياسي، نلمس توجهات مختلفة ترتبط بالحراك.

## ب- عوامل ترتبط بالنظام السياسي صنعت المشهد المرتبك للحراك

**وبإيجاز فإننا نؤكد العلاقة الوثيقة بين السياسة- والتي أشرنا إلى أحد تعريفاتها بأنها عملية تخصيص الموارد وتوزيعها- وبين الحراك الاجتماعي. وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما يلي ؛ من اعتبارات مهمة أثرت على الحراك الاجتماعي (سلباً وإيجاباً)، وترتبط بالنظام السياسي بشكل رئيسي:**

- **عدم تحقق تنمية حقيقية** أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة والفقر وهدر قيمة العنصر البشري، وهو ما يمكن أن نعبر عنه "تعثر التنمية" وانعكاساتها على الحراك الاجتماعي والسياسي[٣٩].
- **غياب الأرضية الملائمة للتحول الديمقراطي** أعاقت عملية الحراك الاجتماعي، وفتح قنوات لها.
- **التراجع والانسحاب غير المنظم للدولة**، وطبيعة السلطة، لم يصاحبه التطور في أداء السوق، ويمنع الاحتكار، أو يحقق حماية للمستهلك.
- **ضعف المراقبة دفع إلى ممارسات فساد واسعة** مكنت البعض من حراك اجتماعي سريع وزائف من خلال ثروات متراكمة (بعضها مصدرها الفساد).
- **السياسات الاجتماعية والاقتصادية** (صحة وتعليم وإسكان على وجه الخصوص) لم تحقق العدالة الاجتماعية.
- **شبكة العلاقات المصلحية بين أصحاب الثروة والسلطة والنفوذ**، أثرت سلباً على توفير فرص متكافئة في الحراك الاجتماعي، وهي مسئولية النظام السياسي.
- **الإدارة غير الرشيدة للحكم**، أدت إلى هدر الموارد المادية والبشرية..
- **ضعف وهشاشة القوى الديمقراطية في مصر** سواء الاضطرابات السياسية والقوى المعارضة، أو طبيعة النخبة الحاكمة التي تعيد إنتاج ثقافة تسلطية.
- **تراجع دور المجتمع المدني، والنقابات المهنية**، والنقابات العمالية، كان من شأنه إغلاق فرص الحراك السياسي والاجتماعى.
- **تزايد حدة التفاوتات الاجتماعية قد أبرز حالة الحراك الاجتماعي في مصر "مرتبكة ولا منطقية"**
- **محدودية حرية تبادل المعلومات**، وإعلانها بشفافية، قضية مهمة ترتبط بالشأن السياسي.

- **الأحداث السياسية منذ ثورة يناير**، وما صاحبها من فوضى واضطرابات وأزمات متلاحقة، أدت لعدة سنوات متتالية لإعاقة الحراك السياسي والاجتماعي، وإهمال المعايير الموضوعية لتقييم المهارات والكفاءات، وتحقق الحراك على أساس الجدارة والاستحقاق.
- **السياسة التي هي عملية تخصيص الموارد والتوزيع**، أدت إلى تفاوتات بينية بين المحافظات؛ بسبب غياب العدل في تخصيص الموارد، فظهرت الفجوة الكبيرة بين محافظات الوجه القبلي والوجه البحري (أفقر ست محافظات في مصر قي الوجه القبلي).
- **المركزية في الحكم، والإدارة من القاهرة العاصمة**، أسهمت هي الأخرى في هدر موارد بشرية ومادية، وسياسات تمييزية، أثرت على الحراك الاجتماعي.
- **التركيبة السكانية والضغوط التي أحدثتها** على الخدمات وفرص العمل، وإهمال قضية الحد من السكان (حتى عام ٢٠١٨)، ارتبطت بأزمات اقتصادية واجتماعية متتالية، كما أنه لم يرتبط بعمل جاد لتحسين الخصائص السكانية (وأبرزها مكافحة الأمية).
- **بالعودة إلى مساحة الديمقراطية المتاحة**، وتقلص المشاركة في الشأن العام، إضافة إلى تراجع أدوار المنظمات الوسيطة، والقيود على حريات الرأي والتعبير، فإن الثقافة السياسية لم تعد تشجع على المشاركة الفاعلة في العمل العام وفي العمل السياسي.
- **عملية إنفاذ القانون لا تتسم بمساواة، واحترام القواعد القانونية.. وبإيجاز فإن ما سبق يمثل "صورة بانورامية" "لعلاقة السياسة بالحراك الاجتماعي، فهي إما توفر فرصاً متكافئة وعادلة للحراك، أو أنها تميل في الواقع إلى التحيز لقوى اجتماعية واقتصادية، دون أخرى... وهنا يمكن أن نتذكر** تعريف آخر مبسط للسياسة بأنها "فن الممكن"، فهناك دائماً خيارات وبدائل لتحقيق الصالح العام، وكان يمكن لفن الممكن، أن يتنبه إلى ضرورة توفير فرص متكافئة، وتحقيق العدالة، بتوجه السياسات العامة نحو إتاحة فرص الحراك، وتحقيق التوازن بين مصالح الكل، وهو ما يحقق درجة من الاستقرار الاجتماعي.

**إن التحولات والتغيرات في توجهات النظام السياسي في مصر منذ عام ١٩٥٢، ثم أحداث الثورة عام ٢٠١١، وصعود قوى الإخوان للحكم ثم الثورة الثانية التصحيحية (يونية ٢٠١٣)، وإعادة توجه النظام السياسي إلى الاستقرار والتنمية، كانت جميعها ترتبط بالسياسة.. وحاولت تبني سياسات عامة "إصلاحية جديدة"، ترتبط بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .. وهذا التوجه، ثم إعادة التوجه لعدة مرات، في الحالة المصرية،**

**قد أربك المشهد الخاص بالحراك الاجتماعي، ودعم من أهمية دراسة الأسس الاجتماعية للسياسة.**

## ثانياً : دراسة الأسس الاجتماعية للسياسة تكشف عن الحراك الاجتماعي.

### أ- جماعات المصالح ومؤشرات الحراك

في الستينيات من القرن العشرين، وبعد نشر أعمال متتالية عن جماعات المصالح، في المجتمعات الغربية، ظهرت نقطة تحول لدراسة الأسس الاجتماعية للسياسة. **هذا إلى جانب تطور الاهتمام بنظريات التعددية السياسية، والجذور الاجتماعية لها، ثم جاءت النقلة الثانية لدراسة جماعات المصالح Interest Groups**، والتي ركزت على مجموعات تضم أشخاصاً لهم مصالح يتشابكون معاً، ويسعون للدفاع عن مصالحهم من ناحية، والتأثير في القرار السياسي من ناحية أخرى.. كانت أبرزها جماعات الأعمال، (وهي تضم كبار رجال الأعمال)، واتجهت الدراسات التي اهتمت بهم (وبالروابط العمالية)، إلى البحث في خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتفاعلاتهم معاً.

**إن المدرسة المصرية للعلوم السياسية، لم تتأخر كثيراً في اللحاق بالدراسات الغربية،** ففي الثمانينيات كانت جماعات رجال الأعمال في مصر، محلاً لسلسلة من الدراسات تبحث للمرة الأولى[٤٠]، الأسس الاجتماعية والاقتصادية لجماعات المصالح هذه (قنديل، ١٩٨٥، وما تلاها) ثم كان الاهتمام بالنقابات المهنية والعمالية.

إن أهم ما كشفت عنه دراسات جماعات الأعمال في مصر، ماهية هذه الجماعات، تشكيلها، أهدافها، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء.. وقد كشف ذلك عن نتائج مثيرة للاهتمام، ولها علاقة قوية بالحراك الاجتماعي لمجموعات من النخب التي ارتبطت بها. من ذلك أن أعضاء جماعات رجال الأعمال (وكانت جمعية رجال الأعمال المصريين أول استهدافنا لهذه الدراسات)، ينتمون إلى جذور أسر رأسمالية واقطاعية تمتد بجذورها إلى ما قبل ثورة ١٩٥٢، وكذلك تضم ممثلي بنوك مصرية عامة، واستثمارية، ورموز كبرى في بيروقراطية الدولة، ووزراء سابقين.. **أي أن هذه الجماعات – التي ضمت أيضاً رموزاً سابقة في المؤسسة العسكرية المصرية – قد شكلت أولى صور النخبة العليا الثرية في أعلى السلم الاجتماعي، وجسدت لنا هذه الدراسة وما تلاها من دراسات لجماعات رجال الأعمال التحالف بين الثروة والسلطة وأصحاب النفوذ**، كما ألقت الضوء بقوة على مجموعتين أخريين صعدتا – وعبر حراك اجتماعي

سريع – إلى أعلى الهرم، وهم مجموعات انتمت من قبل إلى المؤسسة العسكرية، وأخرى خرجت من عالم السياسة (وزراء ورؤساء وزراء سابقون) لتنضم إلى عالم المال و"البزنس".

**وتدريجياً تتالى تأسيس عدة جماعات أخرى**، مثل غرفة التجارة المصرية الأمريكية، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، وغيرهما، إلا أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لهم، كانت متشابهة.. **هذه الجماعات تتحالف بقوة لحظات تهديد مصالحهم بقرار سياسي أو اقتصادي**، ويشهد تاريخ مصر – خاصة في العقدين الأخيرين للقرن العشرين – الدور المؤثر الذي لعبته جماعات رجال الأعمال للحفاظ على مصالحهم، والذي تطور فيما بعد في الألفية الثالثة، ليتماشى مع العولمة، ويتوافق مع الشركات العالمية متعددة الجنسية، وفي إطار من المصالح الواحدة الواضحة، وفي شكل شبكات مصالح (غير رسمية).

**هذا المجال البحثي الذي تطور في مصر – وهو جماعات رجال الأعمال كأهم جماعات المصالح – قد كشف عن الأسس الاجتماعية للسياسة**، ثم كشف فيما بعد وحتى اللحظة الحالية عن الجيلين الثاني والثالث، لأسر أعضاء هذه الجماعات، والتي أضحت أكثر ثراءً (ظاهرة تكريس الثروة والسلطة) .. والأكثر من ذلك بحث رجال الأعمال عن المكانة السياسية، فحدث الخلط بين السياسة وبين أصحاب المال.

**إن الدراسات المتتالية التي اهتمت بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للسياسة، قد كشفت لنا في مصر عدة أمور مهمة، ترتبط بعلاقة السياسة (وتوجهات النظام السياسي) بالحراك الاجتماعي. أبرزها ما يلي:**

- **انحيازات النظام السياسي** لقوى اجتماعية بعينها والتجاوب مع مصالحها.
- **الشبكات الواسعة لأصحاب المصالح**، وتفاعلهم معاً.
- **العلاقة بين الثروة والسلطة.**
- **تحول عدد من رجال الأعمال في اتجاه العمل السياسي**، سواء من خلال عضوية الحزب الوطني، (وقد كان هو المهيمن حتى ثورة يناير ٢٠١١)، أو عضوية البرلمان (منهم مثلاً أحمد عز وهو مالك لأكبر شركة حديد، وأبو العينين وكان أهم رجال الأعمال والسياسة، وغيرهم كثيرون)، كذلك صعود بعضهم إلى الوزارات المتتالية منذ عام ٢٠٠٥ (أحمد رشيد، وزهير جرانة نماذج).
- وقد ارتبط بذلك أيضاً بروز **ظاهرة تضارب المصالح** سواء فيما تعلق بإدارة أعمالهم

والحفاظ على مصالحهم، أو منع إصدار قوانين بعينها – وهم وزراء وأعضاء برلمان – تهدد مصالحهم.

- **تزاوج السلطة مع الثروة**، كان أبرز ظاهرة في الألفية الثالثة، حددت مسار النظام السياسي وتوجهاته، وقد تعمقت بعلاقات النسب والمصاهرة (وأدت إلى تخطي قوانين وفساد كبير).
- **الجذور الاجتماعية والاقتصادية، لغالبية من صعد إلى المكانة الاجتماعية الأعلى** (وفي قمة الهرم الاجتماعي)، تتنوع ما بين أصول تنتمي إلي رجال أعمال ما قبل الثورة، أو من حصل على توكيلات عالمية منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي (وما بعدها)، أو وزراء سابقين ورؤساء بنوك، أو من انتمى من قبل إلى المؤسسة العسكرية (أو مؤسسة أمنية).. إلى جانب عناصر من كبار العاملين في البيروقراطية المصرية. ونحن نشهد في اللحظة التالية الجيل الثالث لهم.

## ب- السياسة والحركات الاجتماعية والحراك

يشير مفهوم الحركات الاجتماعية وفقاً للقاموس الاجتماعي Dictionary of Sociology إلى أشكال من السلوك الجماعي، تضم شبكة واسعة من الأفراد والجماعات، هي ليست أحزاب سياسية، ولا مؤسسات رسمية أوغير رسمية، لكنها شبكة تعكس أفراداً وجماعات يعلنون عن موقفهم أو رأيهم، وهي لا تتمتع بالاستدامة[٤١]. وهذه الحركات تجتمع حول هدف أو قضية – **بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الديني أو الاجتماعي- وتتبنى استراتيجية للعمل الجمعي، تمتزج بتقنيات التواصل الاجتماعي، ومن ثم تكون لها قدرات لايستهان بها للحشد والتعبئة.**

الحركات الاجتماعية **Social Movement**، تعبر عن اتساع مساحة ما هو سياسي، وهو أمر ينتقل بنا من "النظريات التي تتسم بالسكون إلى أخرى دينامية" إضافة إلى أن ذلك ينتقل بنا في تجاه معرفة أعمق لفهم الثقافة "كعمليات لها مخرجات مادية".

إن هذه المجموعات الواسعة من الأفراد والجماعات، قد تقتصر على بلد معين، أو قد تتخطى الحدود لتعبر عن اهتمامها بموضوع معين (مثال: الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة، أو تلك التي تطالب بحماية البيئة، أو القضاء على التمييز ضد المرأة).

الحركات الاجتماعية، وإن كان الاهتمام بها ممتداً في المجتمعات الغربية من منتصف القرن

العشرين تقريباً، **إلا أنه يعد جديداً في مشهد الحراك السياسي في مصر، منذ بداية الألفية الثالثة، وفي العشر سنوات الأخيرة من حكم مبارك، وامتد ذلك إلى الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم البلاد، ثم في فترة رئاسة محمد مرسي (التي انتهت في ٣ يوليو ٢٠١٣)... أهمية الحراك السياسي والاجتماعي، خلال هذه السنوات، انها طرحت نموذجاً جديداً على الحياة السياسية المصرية، والتي لم تكن معروفة حتى وقت قريب.**

لقد برزت استراتيجيات جديدة تعتمد على التقنيات الحديثة للحشد الشعبي، وبعيداً عن العمليات السياسية المؤسسية خاصة الأحزاب السياسية، التي اتسمت بالضعف والهشاشة.

**إن أهم ما أوضحته لنا الحركات الاجتماعية في مصر، هو ان الغالبية ممن يشكلونها هم من فئة الشباب، ومن مختلف الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية..** صحيح أن بعد ثورة يناير بدأت تخفت أصوات الحركات الاجتماعية، لكن الصحيح أيضاً أن هناك احتجاجات واسعة– في عهد السيسي– ظهرت عقب توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية، وكذلك احتجاجات من جانب الأطباء.. وقد كان إقرار تشريعات كقانون التظاهر، وتدخلات الأمن، والبيئة السياسية التى حددت مساحة المجال العام، كان لهذا تأثيره السلبي على الحراك السياسي من خلال الحركات الاجتماعية.

**نشير إلى عدة حركات مهمة، مثل "كفاية"** في مطلع الألفية الثالثة، ثم حركة ٦ أبريل،ثم "كلنا خالد سعيد"، والتي تسيدت المشهد حتى أحداث ثورة يناير ٢٠١١، وكذلك حركة " تمرد" التي قادها بعض الشباب، ومهدت لإنهاء حكم الإخوان بعد عام. بعد ذلك أخذت الحركات الاجتماعية في التفتت والانقسام إلى جبهات.. حركات أخرى يراها البعض أقرب إلى العمل السري، منها الاشتراكيين الثوريين والأولتراس، ولكن معلوماتنا محدودة عنها.

إن صدور قانون التظاهر عام ٢٠١٣، فترة تولي المستشار عدلى منصور الرئاسة المؤقتة للبلاد، **أثر بشكل كبير وسلبي على قدرات الحشد والتواصل مع الجماهير من خلال الحركات الاجتماعية..** هذا إلى جانب عدد آخر من التشريعات أو تعديل تشريعات قائمة، منها تجريم " إهانة الأزهر"، وإجراءات منع التظاهر بالجامعات[٤٢]، والمواجهة الأمنية لكل أشكال التجمهر أو التظاهر.. إذن الاختلاف والتباين في البيئة السياسية، كان له آثاره على الحركات السياسية، سواء من منظور قدرتها على الحشد والتعبئة أو من منظور التضامن الداخلي للحركة الاجتماعية (انقسمت لعدة جهات) أو من منظور اهتمام الرأي العام بها والتغطية الاعلامية.

**الخلاصة** حدوث تراجع كبير من جانب الحركات الاجتماعية وتوقف الدعم لها، وانضمام عدد من أعضائها إلى أحزاب سياسية قريبة من أفكارها (حزب الدستور مثلاً أو حزب الكرامة،ومستقبل وطن...)، وهو ما أدى إلى اختفاء الرموز السياسية لقيادات بالحركات الاجتماعية، وأثر على تشكل نخب جديدة، واختفاء نشطاء سياسيين كثيرين.

**ومن منظور الحراك الاجتماعي، فإن الحركات الاجتماعية تعد ضمن روافدها في الأدبيات الغربية، باعتبار انها تعكس أراء أو مطالب جماعية- بغض النظر عن الأفراد والجماعات التي يشكلونها- وتسعى للتأثير على السياسات**، وعلى السياسة . كذلك فإن الحركات الاجتماعية كرافد لعمليات الحراك الاجتماعي، يمكن أن تكون معبرة عن "حالة إحباط" نتيجة لعدم توافر فرص متكافئة وعادلة، أو نتيجة التهميش.

وفي جانب آخر، **فإن العولمة مع مطلع الألفية الثالثة، وما ارتبط بها من شركات متعددة الجنسية عابرة للحدود**، وما أطلق عليه الرأسمالية المتوحشة، قد أدت إلى إقصاء أو تهميش فئات كثيرة،ما أسهم في إشعال الحركات الاجتماعية المناهضة، والأكثر من ذلك خلق حركات اجتماعية عابرة للحدود.... وقد كانت قضايا البيئة وتغيرات المناخ، ضمن أسباب تجمع الأفراد والجماعات في حركات اجتماعية واسعة النطاق في الولايات المتحدة ودول أوروبا.. فيه برزت حركات اجتماعية مهمة في المجتمعات الغربية تعبر عن سخطها وعدم رضائها عن التمييز (سواء إزاء المرأة، أو المهاجرين، أو الملونين)، أو الاحتجاج ضد الشرطة في تعاملها مع الملونين.

**إن الحركات الاجتماعية هذه، توافقت في مطالبها مع طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية في الدول الغربية**، وتتوافق مع المناخ الديمقراطي السائد، وكان تجاوب النظم السياسية معها ملموساً .. وأحدث النماذج في فرنسا، حركة" القمصان الصفراء"؛ حيث تضامن الآلاف، عبر حشود واسعة في العاصمة الفرنسية والأقاليم، للاحتجاج على سياسة "ماكرون"، والتي وافق عليها البرلمان، واعتبرها المشاركون في الحركة تنحاز إلى الأغنياء بسياسة ضريبية لصالحهم، وتضر مستوى معيشتهم، وهي في النهاية غير عادلة.. كان رد فعل النظام التراجع عن هذه القرارات، وفتح قنوات الحوار الاجتماعي، وزيادة المرتبات والأجور.

**وبإيجاز يمكن أن نقول إن اختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بين الدول الغربية وبين الحالة المصرية (وغالبية الدول العربية)، تجعل من الصعب القول بأن هناك تماثلاً بين الحركات الاجتماعية.**

فهذه الحركات تتواجد وتتعايش مع نظام سياسي ديمقراطي، يقبل بها، وقد يتجاوب مع

مطالبها (نموذج الحالة الفرنسية)، كما أن هذه الحركات تنشط في مجالات متنوعة، وتسمح بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي. بينما على الجانب الآخر، فإن الحالة المصرية – والتي يحكمها قانون التظاهر– لم تعد تسمح من عام ٢٠١٤ بمثل هذه الحشود (فيما عدا الحركة الاحتجاجية على ضم تيران وصنافير إلى المملكة العربية السعودية).

وكذلك فإن الحركات الاجتماعية (أو الاحتجاجية في الحالة المصرية)، وكانت بدايتها حركة كفاية في مطلع الألفية الثالثة، تتبنى أهدافاً سياسية مباشرة (لا للتوريث) وضمت في البداية عدداً محدوداً من الأفراد، ثم اتسعت وتبنت مطالب جريئة، ذات طابع سياسي، وهو ما يخلق سمات خاصة للحركات الاجتماعية في الحالة المصرية.

**إن مثل هذه الحركات في مصر (ودول عربية أخرى) لا شك أنها كانت انعكاساً لضيق أو انسداد شرايين "الحراك السياسي والاجتماعي"**.. فقد كانت رد فعل للتفاوتات الاجتماعية، وضيق فرص العمل، والأزمات الاقتصادية المتتالية، وغياب العدل الاجتماعي، ومظاهر الفساد، وتزاوج السياسة مع المال والنفوذ... ونحن هنا في هذا السياق لا نناقش التدخلات الأجنبية (من منظمات دولية غير حكومية ودول كبرى) أو نناقش إن كانت ثورة حقيقية، أو انها نتاج تصاعد مباشر وغير مباشر لجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين، **لكننا نركز على مظاهر احتجاج واسعة في كل محافظات مصر، تشكل ضغوطاً على النظام لإنهائه**، وانتهت بتنحية رئيس الجمهورية الأسبق حسني مبارك.. ثم تتوالى الأحداث على النحو الذي نعرفه، لتنزل الملايين مرة أخرى في يونيه ٢٠١٣ لإنهاء حكم جماعة الإخوان والذي استمر عاماً واحداً.

**إن جوهر قضيتنا هنا هو الأساس الاجتماعي للسياسة وفي قلبه الحركات الاجتماعية التي لها طابع سياسي، لكنها استمدت وقودها من "الإحباط"** الذي لحق بفئات وشرائح متنوعة من المصريين كمحصلة للفقر والبطالة والتمايزات الاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة، والتي كانت تؤكد غياب الفرص المتكافئة التي توفر الحراك الاجتماعي– على أساس الجدارة والاستحقاق– إلى جانب غياب العدالة الاجتماعية.

### ج- الاحتجاجات والاعتصامات

إن الاحتجاجات والاعتصامات، التي شهدتها مصر قبل أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي قادها العمال في بعض المصانع (خاصة الغزل والنسيج في المحلة الكبرى)، **هي رافد آخر في علاقة السياسة بالحراك الاجتماعي.**

فالإضرابات العمالية (وأحياناً في جهات حكومية مثل إضراب موظفي الضرائب العقارية)، كان سببها الرئيسي ومطلبها شبه الوحيد، تحسين المرتبات والأجور وإصلاح الهيكل الوظيفي، الذي يشهد على عدم العدالة وغياب المساواة .. وبمعنى آخر ومن منظور هذا العمل، **فإن التجمد في الموقع الوظيفي، والتمييز بين فئات العاملين قد رفع من درجة الإحباط والشعور بالظلم واللامساواة** ومن ثم كانت ظاهرة الاحتجاجات والاعتصامات في جوهرها، انعكاساً لغياب الحراك الاجتماعي.

ومن هنا فإن المجتمعات الغربية، قد تنبهت منذ عقود إلى **أن الحراك الاجتماعي "الصحي"، يحقق التوازن بين المصالح ويقود إلى استقرار اجتماعي. وتجاوبت البحوث والدراسات مع هذا التوجه**، وأبدت اهتماماً نظرياً وأمبيريقيا بالظاهرة، بل واتسع وتطور مجال البحث في الحراك الاجتماعي، ليطرق مسالك جديدة، ولدينا عشرات النماذج من الدراسات في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (منها إصدار مجلة علمية متخصصة بعنوان الحراك الاجتماعي Social Mobility)، **والتي ارتادت مجالات جديدة للبحث في هذا الموضوع، من أهمها**: ما تعلق بالصحة والحراك الاجتماعي، ونوعية التعليم وانعكاساته على الحراك، العلاقة بين المعرفة والثقافة والحراك الاجتماعي، تأثير الشبكات الاجتماعية، وكذلك الأسرة والحراك الاجتماعي.. إضافة إلى الحراك المناطقي وعلاقته بالمكانة الاجتماعية.

**وكان من أهم مظاهر اهتمام السياسة بالحراك الاجتماعي، إصدار تقرير سنوي في بريطانيا عن الحراك الاجتماعي، ويتم عرضه على البرلمان لمناقشته**، ويتم في ضوئه التخطيط المستقبلي للإصلاح وإحداث التغيير. وقد كان تقرير"State of the nation" عام ٢٠١٧ علامة فارقة لأنه ركز على التباينات في الحراك الاجتماعي[٤٣] ما بين العاصمة –لندن، ومختلف الأقاليم، وقدم تقريراً ممتازاً عن مسئولية نوعية مخرجات التعليم في كل منطقة، وفرص العمل المتاحة، ومستويات المرتبات والأجور بين المناطق ومدى اختلافها، ونوعية ما يحصل عليه المواطن من فرص الرعاية الصحية والاجتماعية.

**ثم قدم هذا التقرير المتميز عن الحراك الاجتماعي في بريطانيا، رؤية شاملة للتنمية المتوازنة، تحقق فرصاً متكافئة للمواطنين في "الارتقاء بنوعية ومسار الحياة"-كما جاء في التقرير- والاقتراب من العدل الأجتماعي.**

**وبإيجاز يمكن القول أننا أصبحنا أمام عملية بحث منظمة لفهم "الأساس الاجتماعي للسياسة"**، والذي يساعد على تفسير المواقف المؤيدة والأخرى المعارضة، ويسهم في فهم

التحالفات وأيضاً الصراعات بين المصالح والصراعات حول القيم والمعايير(وتأثيرها على الأسرة والتنشئة الاجتماعية، والهوية، والمواطنة ...) [٤٤]

إن فهم الأساس الاجتماعي للسياسة، وفي قلبه الحراك الاجتماعي، هو أمر يحدد ويؤثر على مسار القرارات والاختيارات، التي يتخذها النظام السياسي.

## د- الثورات والحراك الاجتماعي

إن الحراك الاجتماعي، يمكن أن يكون أحد مصادره الثورات، وما يتبعها من اختيارات ورؤى النظام السياسي للبدائل والاختيارات والأولويات الجديدة.. **وقد أشرنا عدة مرات من قبل، عند مناقشتنا للمؤثرات على عملية الحراك الاجتماعي، إن الثورات هي ضمن العوامل المؤثرة..** فقد غيرت ثورة عام ١٩٥٢ من المجتمع بشكل كبير، حين أصبح التوجه الاشتراكي هو المهيمن وحكم المسار الاقتصادي والاجتماعي لمصر منذ الثورة، وحتى السنوات الأولى في السبعينيات. فالحراك الاجتماعي شهد الكثير من هبوط وصعود قوى وفئات اجتماعية، نتيجة التوسع في التعليم المجاني، واتساع الجهاز البيروقراطي، وفرص التوظيف في الدولة.. وغيرها.

وقد كان هناك هبوط نسبي للطبقة العليا من الإقطاعيين أصحاب الأراضي، ورموز التجارة والصناعه..

ومن جانب آخر، وفي ضوء **انكماش المساحة الديمقراطية، وغلبة التسلطية، انكمش الحراك السياسي، وكان دائماً الترجيح لأهل الثقة على أهل الخبرة..** وتتغير أوزان الحراك السياسي والاجتماعي مع تغير توجهات النظام (الانفتاح الاقتصادي والنظام الحزبي المقيد.. وسياسات أخرى) منذ السبعينيات وحتى مطلع الألفية الثالثة، لتكون المحصلة درجة عالية من الإحباط لدى الغالبية وتصاعد الفقر والبطالة، وانسداد قنوات الحراك السياسي (والاقتصادي)، ليصل بنا كل هذا إلى أحداث ثورة يناير٢٠١١.. وقبلها كانت قد برزت مؤشرات الإحباط الجماهيري (من حركات احتجاجية واعتصامات)، وإلى جانبها تصاعد قوى جماعة الإخوان المسلمين، وجماعات اشتراكية ثورية، وقد فجر كل ذلك ثورة ٢٠١١، ثم حالة الفوضى في البلاد، وتغيير نظام الحكم وتسلم الاخوان مقاليد البلاد لمدة عام، وحتى الثورة الثانية (يونية ٢٠١٣).

**إن هذه الثورات، والأحداث المصاحبة والتالية لها،(بما في ذلك إشتعال الإرهاب) كانت لها تداعيات مهمة على الحراك السياسي والاجتماعي في مصر، وحتى مطلع عام ٢٠١٩..** كانت هناك ضغوط فئات متعددة في المجتمع- من جانب العمال وفئات عاملة بالحكومة والقطاع

الخاص –لزيادة الأجور والمرتبات. ثم كانت القرارات الجريئة، بدءاً من نوفمبر ٢٠١٦، للتعامل الشامل مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة، من خلال تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، وما تلاه من ارتفاع أسعار كل السلع والخدمات وارتفاع أسعار البنزين والكهرباء واستهلاك المياه، عدة مرات، وكان ذلك في إطار توقيع اتفاقية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي.. صحيح أن الدولة تبنت برامج اجتماعية وصحية واسعة (برامج حمائية) تحدثنا عنها من قبل يستهدف تحقيق حياة كريمة للمواطنين، إلا أن الصحيح أيضاً ان الحراك الاجتماعي قد تأثر سلباً، وكانت لهذه الإجراءات الاقتصادية وغلاء الأسعار، انعكاسات سلبية على الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا.

**لقد ارتفعت التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحملتها مصر من الثورة، وما تبعها من فوضى، وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي. كذلك ارتفعت التكلفة السياسية للثورة**، وكان من أبرزها توجيه الأولوية للأمن القومي، ومواجهة الإرهاب، وإصدار قوانين مقيدة للحريات (أهمها قانون التظاهر، وقانون ٧٠ لعام ٢٠١٧ المقيد للجمعيات الأهلية ثم التراجع عنه ..)، وكذلك تراجع الاعلام سواء في الصحافة أو التلفزيون، وتقييد الحريات وتراجع دور القوى الناعمة على وجه العموم. يضاف إلى ذلك حدوث توترات ما بين الحكومة المصرية، وبعض الدول الغربية والمنظمات العالمية، كنتاج ممارسات حقوق الانسان (بما في ذلك الأحكام القضائية الصادرة ضد رموز الإخوان ورموز الإرهاب).. وكان ضمن التكلفة السياسية للثورات، والتي أثرت سلباً على الحراك الاجتماعي في مصر، **ترجيح أهل الثقة مقابل أهل الخبرة، وتراجع المشاركة من جانب المواطنين في العمل العام، وضيق قنوات الحراك السياسي من خلال الأحزاب أو المجتمع المدني، وشبه انغلاق فرص صعود نخب جديدة.. إذن ما سبق يطرح التكلفة الاقتصادية والسياسية للثورة في مصر**، ويبرز توجهات نظام سياسي جديد، يستهدف التعامل مع إخفاق/ تعثر المشروع التنموي، ويعيد تماسك البناء الاجتماعي والذي تعرض لاهتزازات ومخاطر كبرى.

ومن المؤكد **أن حالة العنف والفوضى التي سادت مصر، لعدة سنوات بعد الثورة، وكذلك الخروج عن القواعد القانونية، والفساد الذي تصاعد، قد مثل أيضاً جزء من النفقة الاجتماعية**، وتكلفة جهود محاولة الاستقرار. فالأموال المنهوبة–خاصة ما تعلق باسترداد أموال الدولة من الأراضي– قد مثلت تحدياً كبيراً أمام النظام. وقد أعلن رئيس الجمهورية– وبحزم– عن

استرداد هذه الأموال وحتمية " سداد حق الدولة وحق الشعب".. وهذه "الانفاق التحتية للحراك الاجتماعي"، أسهمت في حراك إلى أعلى، مقابل حراك إلى أسفل، للغالبية.

## ثالثا: السياسة والمنظمات الوسيطة والحراك

### أ- ملاحظات أولية

هذه الأركان الثلاثة نتوجه إليها بالاهتمام، في دراستنا للحراك الاجتماعي والسياسي في مصر، **ومن المهم إبداء بعض الملاحظات الأولية.**

١- إن الجمعيات الأهلية (التي عبرنا عنها بالعمل الأهلي)، والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية، قد يعبر عنها الباحث بمفهوم واحد، وهو المجتمع المدني، ونحن هنا في الملاحظة الأولى – وقبل الدخول بشيء من التفصيل – **فإن الثلاثة أركان السابقة، مصدر أهميتها انها تعبر في الواقع عن الطبقات المتوسطة"، ومن ثم هي القاعدة القوية "للفعل الجماعي"**.. فهذه الاعمدة الثلاثة، كل منها له تطلعاته التي تمس الشأن العام، وله مصالح يدافع عنها، وغالباً ما يستند على التضامن، وقد تتقارب الخلفية التعليمية والمهنية لهم (النقابات المهنية)، والأهم أن الاعمدة الثلاثة– الجمعيات والنقابات المهنية والأحزاب –هي محرك التنمية وهي العمود الفقري للديمقراطية، وجميعها لها تفاعلاتها المباشرة وغير المباشرة مع النظام السياسي (سلباً وإيجاباً).

إن أهمية الطبقة المتوسطة، التي تشكل النوعيات الثلاثة من المؤسسات المذكورة، هو أنها –وفقاً للأدبيات العالمية– توفر فرصاً للحراك الاجتماعي والسياسي، وغالباً ما تفرز نخباً وقيادات سياسية متجددة.

٢- **إن الحديث عن الطبقة المتوسطة في السنوات الأخيرة، قد ارتبط به اتجاه عدد كبير من الكتابات، للحديث عن تراجع الطبقة المتوسطة**، وعلى سبيل المثال فإن تقرير الاسكوا عن الطبقة المتوسطة عام ٢٠١٤، يتحدث عن تراجعها من نسبة ٤٨٪ من السكان عام ٢٠٠٠، إلى ٤٤٪ عام ٢٠١١(٤٥).. وهناك دلائل على هذا الاتجاه، أبرزها ان التعليم لم يعد يقوم بدوره التاريخي في توفير فرص للحراك، **وثانيها تزايد الفجوات بين السكان، وبين الطبقات، وبين الشرائح في نفس الطبقة– وتزايد الضغوط الاقتصادية وارتفاع الأسعار**، والتي أدت إلى اتساع دائرة الفقراء من ناحية ومعاناة شرائح الطبقة المتوسطة من ناحية أخرى (حراك إلى أسفل).. وإذا أضفنا إلى ذلك **تراجع المساحة الديمقراطية** المتاحة والتشريعات المقيدة للحريات، يمكن إعادة النظر في كثير من المقولات التي تذهب

للربط بين الطبقة المتوسطة –وتعكسها النقابات المهنية والمنظمات الأهلية والأحزاب السياسية – وبين التنمية والديموقراطية والحراك الاجتماعي والسياسي.. **إن الحراك من شريحة إلى أخرى أقرب للواقع، من الحراك من طبقة إلى أخرى.**

٣- **إن الملاحظة الثالثة تشير إلى أننا، وإن كنا نتحدث في سياق واحد عن الجمعيات الاهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية، وتحت مسمى المجتمع المدني،** إلا ان التطور في الادبيات – ومنذ السنوات الأولى في الألفية – قد تناول بعض الاختلافات بينها، رغم أهميتها وتفاعلها مع النظام السياسي. (٤٦)

**إن المجتمع المدني (ونعبر عنه بالمنظمات الأهلية)** عبارة عن منظمات تطوعية وسيطة ما بين الدولة والأسرة والسوق، وهي غير هادفة للربح، وتستهدف تحقيق الصالح العام، ولها إدارة ذاتية، ولا تعمل بالسياسة (الدعاية الانتخابية والخلط مع الأحزاب السياسية، بينما نشاط حقوق الإنسان يكون ضمن عملها)، وتخرج النقابات المهنية عن دائرة المجتمع المدني، وتعتبر حالة حدودية/ أو على الهامش من المفهوم، لأنها تخرج عن أحد معايير المجتمع المدني/ المنظمات التطوعية، باعتبار أن عضوية النقابات المهنية إجبارية. (على سبيل المثال وبحكم القانون فإن شرط العضوية بالنقابة هو متطلب رئيس للعمل في الهندسة أو الطب أو المحاماة أو الصحفيين).

**النقابات العمالية** – رغم أنها ليست محل دراسة هنا– هي "حالة حدودية" بسبب التداخل بين الدولة وهذه النقابات.

أما **الأحزاب السياسية** والتي يعبر عنها البعض أحياناً بالمجتمع المدني، فهي تنشط في العمل السياسي، وتسعى إلى الوصول إلى السلطة، ومن ثم فهي تخرج عن أحد المعايير الخمسة العلمية التي تم التوافق عليها مع مطلع الألفية؛ إذ إنها تستهدف الوصول إلى السلطة.

٤- **الملاحظة الرابعة والأخيرة هي توافق الدراسات العالمية والدراسات العربية، على أهمية المنظمات المذكورة** (جمعيات، نقابات مهنية، أحزاب سياسية) في دورها لحماية مصالح الأعضاء، وتطوير المهنة (النقابات المهنية)، ودورها في تقديم إسهام للمجتمع، والمشاركة في التنمية، وتحقيق الصالح العام (الجمعيات الأهلية)، ولدورها في دعم الديمقراطية، وبلورة مواقفها– بالمعارضة أو التأييد– للنظام السياسي، وجميعها توفر فرصاً للحراك الاجتماعي والسياسي، سواء داخلها أو للفئات المستفيدة في المجتمع.

## ب- المجتمع المدني والحراك والسياسة في مصر

**إن دراسة الروابط والتفاعلات بين الحراك الاجتماعي والمجتمع المدني والسياسة، هو بعد مهم يلفت نظرنا إليه الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع السياسي**[٤٧].. فهو من ناحية ينظر إلى الديموقراطية في إطار أكثر شمولاً، يتعدى الحياة الحزبية والانتخابات، وهو أيضاً بعد ينقلنا مما هو رسمي في السياسة إلى ما هو غير رسمي، وهو يؤكد لنا في النهاية **أهمية تحليل الأساس الاجتماعي للسياسة، ويبحث في المجتمع المدني كأحد روافد الحراك الاجتماعي.**

إن المنظمات الأهلية أو الجمعيات الأهلية في مصر، والتي يعبر عنها البعض بـ المجتمع المدني Civil Society، ترتبط بالربع الأول من القرن التاسع عشر في مصر، **وقد شهدت أجيالاً متعاقبة من المنظمات الطوعية..** وتتمثل هذه الأجيال فيما يلي:

- **الجيل الخيري**: الذي يعتمد على مساعدة الفقراء والمحتاجين.
- **الجيل الخدمي**: الذي يقدم خدمات تعليمية وصحية وثقافية.
- **الجيل التنموي**: الذي يستهدف تمكين الفئات المهمشة من خلال توفير التدريب والتأهيل والإسهام في خلق فرص عمل.
- **الجيل الحقوقي**: **الذي يستهدف التوعية بالحقوق، والدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان أو الدفاع عن مطالب، إن هذه الأجيال أضحت تتداخل معاً ولا تقتصر على مجال واحد (من ذلك تداخل العمل التنموي مع الحقوقي)، أو تداخل الخدمات مع العمل الخيري)، وهي تتواجد بأوزان مختلفة في المجتمع المصري.**

**إن الجمعيات الاهلية، مثلها مثل عمليات الحراك الاجتماعي، تتشكل وتتغير وتتطور وفقاً لعدة مؤثرات**، أبرزها البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشط فيها، وطبيعة التشريع الحاكم لها، ومساحة الحريات والديمقراطية المتاحة.. ومن ثم نجدها- مثل الحراك الاجتماعي- تتفاعل مع كل المؤثرات، بما فيها القوى الاجتماعية والاقتصادية، والقوى السياسية، والتي تتغير عبر الزمن.

**المجتمع المدني إذن مكون مجتمعي مهم، يتفاعل مع الدولة والسياسة، ويتأثر بطبيعة العلاقات مع الدولة ومع المجتمع، أي أنه ليس "كائناً خارجيّاً" مختلفاً عن المجتمع، أو هو "ممارسة" نستوردها من الغرب ..** ومن هنا تكون أهمية الجمعيات الأهلية أو المجتمع المدني، من حيث إن دراستها هي مؤشر للسياسة ككل وتغيراتها، وهي مؤشر للحراك الاجتماعي.

**وفي الحالة المصرية، يمكن أن نستدل على ذلك، من الأبعاد المهمة التالية:**

١- **في كل مرحلة شهدت فيها مصر أحداث سياسية، وما صاحبها من تحولات تأثرت الجمعيات الأهلية سلباً وإيجاباً.** ففي المرحلة التالية لثورة ١٩٥٢ وما تبعها من توجهات اشتراكية وأخرى سياسية سلطوية، تراجع عدد الجمعيات الأهلية، وحدث ما نطلق عليه إدماج الجمعيات في وظائف الدولة.. ثم في المرحلة التالية –في عهد الرئيس السادات (١٩٧٠–١٩٨١) تبلورت عملية تشكل الجمعيات الإسلامية ودورها الرعائي الخدمي، وكانت الخدمات الاجتماعية مقدمة لاتساع دور الإسلام السياسي واستقطاب المؤيدين.. ثم في عهد مبارك والاتساع النسبي في الحريات الديمقراطية، ولدت وتطورت المنظمات الحقوقية – والتي ارتبطت بقوى غريبة مولتها بالكامل– كما كان تصاعد المطالبة بتغيير تشريع الجمعيات وإصدار قانون ٨٤ لسنة ٢٠١٢.. ولا يمكن إغفال تداخل السياسة والنفوذ مع الجمعيات الأهلية وميل بعض السياسيين ورجال الأعمال إلى تأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية، كذلك تصاعد عدد الجمعيات واتساع نشاطها.. ثم كانت ثورة يناير ٢٠١١ وانعكاساتها على عدد ونوعية الجمعيات (ارتفاع العدد من ١٩٠٠٠ جمعية إلى حوالي ٤٩٠٠٠ جمعية عام ٢٠١٧)، وتصاعد نشاط الجمعيات الإسلامية، خاصة في المحافظات الأكثر فقراً في الوجه القبلي[٤٨]. ومرة أخرى تنعكس ثورة يونية على الجمعيات، حيث حدث تجميد لنشاطها، وتراجع عدد الجمعيات الأهلية التي تم تأسيسها[٤٩].

لقد كشفت البيانات المتاحة من وزارة التضامن الاجتماعي تصاعد عدد الجمعيات الجديدة التي تمَّ تأسيسها بعد الثورة.. إذ بلغت ٦٠٣٣ جمعية عام ٢٠١٢ (أغلبها إسلامية في الوجه القبلي)، ثم أخذ هذا العدد في التراجع حتى وصل عام ٢٠١٧ إلى تأسيس ٢٥ جمعية فقط. ولعل تتبع هذه البيانات يكشف تراجع عدد الجمعيات الجديدة كل عام (عام ٢٠١٤ حوالي ٩١٩ جمعية، وعام ٢٠١٥ ما يقرب من ٣١١ جمعية جديدة ... وهكذا).

**وقد كان الحفاظ على الأمن القومي المصري**، ذريعة لتصفية أو تراجع المنظمات الحقوقية، ومراقبة عمليات تمويلها من الخارج، وإصدار القانون رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧ للجمعيات، والذي تضمن قيوداً متعددة وآليات للمراقبة.. وحالياً - وبعد حوار مجتمعي واسع بتوجيهات رئيس الجمهورية– يتم صياغة قانون جديد (لم يعلن رسمياً حتى إبريل ٢٠١٨).

٢- **في كل مرحلة من مراحل تغير النظام السياسي، بدت عناصر من القوى الاجتماعية والاقتصادية في مصر، تبرز وتقود العمل الطوعي**، مما سمح لها باستغلال قنوات الحراك الاجتماعي في الصعود لأعلى، ودخولها دائرة النخبة.. من ذلك أن حوالي ربع عدد الأعضاء

في البرلمان المصري الحالي (وما قبله)، كانوا ينشطون في الجمعيات الأهلية، نفس الظاهرة تمتد إلى المجلس القومي للمرأة، ومؤسسات أخرى.. كذلك فإن بعض نشطاء العمل الأهلي- خاصة الشباب- مثلوا عناصر أساسية في الحراك السياسي والاجتماعي قبل الثورة، ومع تغير المنظومة تغيرت الوجوه.. من ناحية أخرى فقد لمسنا في دراساتنا وبحوثنا السابقة عن الجمعيات الأهلية، أنها أحياناً ما تكون مصدراً لتجنيد النخبة من الوزراء (البيئة على سبيل المثال)، وهي أيضاً آلية يستخدمها رجال الأعمال (استناداً على مبدأ المسئولية الاجتماعية) لتوسيع نفوذهم السياسي والاجتماعي.. ولا شك أن جماعة الإخوان المسلمين قد وظفت الجمعيات الأهلية وما تقدمه من خدمات لتوسيع نفوذها السياسي[٥٠]، وبعد ثورة يونيو تم حظر أنشطة البعض منها (حوالي ٣٠٠٠ جمعية).

٣- **من الصعب إغفال ما طرحته الدراسات العالمية وبعض الدراسات العربية، عن اختلافات دوافع العمل الطوعي، ودوافع تأسيس المنظمات التطوعية..** فهذه الدوافع تتنوع ما بين الرغبة في **الإسهام في العمل العام** والخدمة المجتمعية، أو توافر دوافع دينية تستهدف مساعدة الآخرين (خاصة الفقراء والمحتاجين)، أو تحقيق مصالح شخصية لها سمة سياسية (النفوذ)، أو توفير قناة للحراك الاجتماعي والسياسي للبعض.. وأحياناً قد تكون استغلال وقت الفراغ المتاح، أو تكوين **روابط وتشكيلات تعمل لصالح العائلة أو القبيلة** أو المنتمين لنفس الدين، أو الدفاع عن مبادئ ومطالب بعينها.

وبغض النظر عن دوافع تأسيس المنظمات الطوعية، فإنها - وفقاً لنشاطها وفعاليتها وقدراتها- هي قنوات للحراك الاجتماعي على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، وهي تتفاعل مع الداخل ومع الخارج بصور وأشكال مختلفة.

٤- **السياسة أيضاً قد تحرك الجمعيات الأهلية في اتجاه يتكامل مع توجهاتها ورؤيتها، خاصة ما تعلق بمواجهة المخاطر الاجتماعية**[٥١]. أبرز المظاهر لذلك إسهام الجمعيات أو بعضها في محاربة الفقر وشراكتها للحكومة في مشروعات تكافل وكرامة، وسكن كريم أو شراكة بعض الجمعيات في مواجهة البطالة وتوفير قروض صغيرة والتأهيل والتدريب للنساء والشباب خاصة، وعبر المحافظات، أو الشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي في الحد من إدمان المخدرات، أو في مجال البيئة، أو في المشروعات التي تستهدف الأطفال والمعاقين والفئات المهمشة. **هذا التوظيف لبعض الجمعيات في مثل هذه المشروعات وغيرها، قد يسمح بفرص حراك اجتماعي لبعض الفئات.**

## ج- النقابات المهنية والحراك والسياسة

إن النقابات المهنية في مصر– أو ما يتوافق حوله عالمياً بالجماعات المهنية– يبلغ عددها عام ٢٠١٩ حوالي ٢٦ جماعة، وقد بدأت الجماعة الأكاديمية في الاهتمام بدراستها منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، واجتذبت الباحثين في علم السياسة، على وجه الخصوص

هذه النقابات المهنية في الدراسات العالمية – وعلى وجه الخصوص الدراسة الدولية لجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، والتي شارك فيها الباحث– اتفق فريق الخبراء العالمي المشارك، على أنها حالة حدية أو هامشية في دراسات المجتمع المدنى، وذلك مطلع الألفية الثالثة. وكان لوضعها هذا عدة مبررات، **أهمها ما يلي**:

١- **التطوع ولو جزئياً**، الذي تتسم به منظمات المجتمع المدني، لا يتواجد في أغلب النقابات المهنية/ الجماعات المهنية، إذ إن العضوية شرط لممارسة المهنة.. ومن ثم نقول أن العضوية إجبارية، وهو الأمر المخالف للمعايير الحاكمة لمنظمات المجتمع المدني.

٢- **الأمر الثاني** هو أن النقابات المهنية، ووفقاً للتشريعات الحاكمة لها، **تستهدف الحفاظ على مصالح الأعضاء وإداراتها (معاشات وتأمينات) وتستهدف تطوير المهنة وحل مشكلاتها، وقد تشارك في العمل العام** من خلال مناقشة مشروعات القوانين التي تمسها (مثال مشاركة الأطباء في مناقشة قانون التأمين الصحي الشامل..) أي ان توجهها الرئيس لخدمة أعضائها والمهنة، وهو ما يختلف عن حالة منظمات المجتمع المدني.

٣- المبرر الثالث لاعتبار النقابات المهنية، على هامش دائرة المجتمع المدني (Marginal Case)، **أن كل جماعة أو نقابة مهنية لها قانونها الخاص ولائحتها التنفيذية**، بما يتفق مع طبيعة الجماعة، بينما الجمعيات والمؤسسات الأهلية، على تعدد أنواعها، وأنشطتها يحكمها قانون واحد(وهو حتى اللحظة الحالية –مارس ٢٠١٩– يحكمها القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢).

٤- **إلا أن النقابات / الجماعات المهنية، لها أهمية كبيرة من منظور السياسة، ومن منظور علاقتها بالحراك الاجتماعي**، فمن منظور السياسة فإن بعض هذه الجماعات (الصحفيون، الأطباء، المحامون.. وغيرهم)، كانت لهم أدوار متميزة في الدفا ع عن الحريات، وشهدت الساحة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ،حالات توتر وصدام بين السلطة وبين بعض الجماعات[٥٢].

من جانب آخر فإن **تصاعد قوى سياسية واجتماعية معينة في مصر في مجالس إدارات بعض النقابات المهنية، قد مكن هؤلاء - ونحن نتحدث الآن عن جماعة الإخوان**

**المسلمين - من اختراق العمل السياسي** (البرلمان خاصة ٢٠٠٥) والأحزاب السياسية، بل وتأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية..كذلك تمكنت هذه التيارات الإسلامية من استقطاب فئات عريضة من الأعضاء، خاصة الشباب، من خلال تقديم خدمات لهم (شقق، عيادات للأطباء، خدمات صحية شاملة، وقروض) ونقابة الأطباء كانت أهم النماذج، ثم الصيادلة، والعلميون وغيرهم.. وقد كان صعود رموز قيادات الإخوان المسلمين على ساحة العمل السياسي، ووصولهم للحكم، **ما يدلل على اعتبار النقابات المهنية الذراع السياسية لهم، إلى جانب الجمعيات الأهلية المعبرة عنهم وكانت الذراع الاجتماعية.**

**ويعبر الجدول التالي عن هيمنة الإخوان المسلمين، في لحظات زمنية على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية**

**جدول يوضح هيمنة التيار الإسلامي على بعض النقابات المهنية (عام ١٩٩٥)**

| النقابة | إجمالي عدد أعضاء المجالس | أعضاء نجحوا على القائمة الإسلامية |
|---|---|---|
| الأطباء | ٢٥ | ٢٠ |
| المهندسون | ٦١ | ٤٥ |
| الصيادلة | ٢٥ | ١٧ |
| العلميون | ٢٥ | ١٧ |
| المحامون | ٢٥ | ١٨ |

**إن الجدول السابق يوضح هيمنة التيار الإسلامي على مجالس بعض النقابات المهنية، وهو ما أثار إشكالية تسييس الجماعات المهنية**[٥٣]، وعزوف الغالبية عن المشاركة والتنافس.. بعد ذلك شهد العقد الأول من الألفية الثالثة، مزيد من التسييس، من خلال نجاح ٨٥ عضواً من قيادات جماعة الاخوان المسلمين في البرلمان (منهم د. محمد مرسي الرئيس الأسبق، ود. عصام العريان.. وغيرهم).

إن النموذج السابق يؤكد أن النقابات / الجماعات المهنية، هي آلية للحراك السياسي والاجتماعي، ويؤكد أيضاً ان هذه الجماعات توفر فرصاً للحراك.

٥- المبرر الرابع لاعتبار النقابات / الجماعات المهنية على هامش دائرة المجتمع المدني- أو كما نعبر عنها حالات حدية- أن هذه الجماعات قد صارت **في أغلبها، ساحة للتوتر والصراع**

**بينها وبين السلطة السياسية، وداخلها حيث شهدت انشقاقات عديدة بين مختلف التيارات..** وقد امتدت بعض هذه الصراعات والانشقاقات، إلى ما بعد ثورة يناير ٢٠١١، مما أدى بالبعض إلى العزوف عن المشاركة (انتخابات الأطباء عام ٢٠١٤ شارك فيها فقط ٤٠٪ من الأعضاء، وهي النسبة الأقل في تاريخ النقابة)، ومن ذلك أيضاً انتخابات نقابة الصحفيين في مارس ٢٠١٩، وتضم ٨٠٠٠ عضو سددوا الاشتراكات، وشارك فيها حوالي ٢٨٠٠ فقط[٥٤].

من ناحية أخرى تأثرت بعض النقابات سلباً، من الفوضى التي لحقت بمصر في السنوات الأولى بعد الثورة، حتى وصلت الحال ببعضها (فيما بعد ٢٠١٧-٢٠١٨) إلى توظيف بلطجية في النزاعات الداخلية حول رئاسة الجماعات المهنية (حالة نقابة الصيادلة، والصراع داخل اتحاد الأطباء الذي يضم الصيادلة، والأطباء، والبيطريين..) **لقد تأثرت مشاركة أعضاء النقابات المهنية، سلباً في السنوات الأخيرة، وكانت الانتخابات المتتالية في عدة نقابات شاهدا على ذلك..** وقد دفع إلى ذلك المناخ السياسي من ناحية، والذي تراجعت فيه الحريات، وارتفع صوت الحفاظ على "الأمن القومي"، ومن ناحية أخرى بدت السلبية نتاجاً لضغوط وأزمات اقتصادية، لحقت بالطبقة الوسطى، وعمودها الفقري النقابات المهنية (٢٦ نقابة) **التي تضم حوالي ١٥ مليون عضواً.**

٦- **وإذا كان ما سبق يلقى بعض الضوء على الجماعات المهنية والسياسة، فإن علاقة هذه الجماعات بالحراك، على قدر كبير من الأهمية.** ولعل أحد أسباب أهمية هذا الموضوع، هو أن النقابات/ الجماعات المهنية، تبرز لنا العمود الفقري للمجتمع والسياسة، وهو الطبقة المتوسطة.

**وإذا كانت المهنة أحد مؤشرات الحراك الاجتماعي**، فإن بعض هذه الجماعات المهنية- مثل نقابة الأطباء والمهندسين والصيادلة- تضم صفوة الطبقة المتوسطة (ومن ثم فإن الكليات التي اعتادت تخريج هذه النوعيات، اعتاد المجتمع إطلاق مسمى" كليات القمة عليها")، وهذا يدل على إدراك الرأي العام لها، بأنها توفر فرصاً "واعدة" للحراك الاجتماعي والانتقال من شريحة إلى أخرى أعلى منها في المكانة الاجتماعية.

**وعلى الرغم من تراجع هذا الدور واقعياً، إلا أنها مازال النظر إليها والإقبال عليها، هو الأعلى..** ومن ناحية أخرى فإن أحد أسباب أهمية الجماعات المهنية المذكورة – وغيرها- **أنها تضم أعضاء تتشابه خلفياتهم التعليمية، وهو ما قد يكون مصدراً للتضامن**

**والتجانس**.. وهذا عكس الحال مع نقابات مهنية أخرى – مثل المعلمين– وعدد أعضائها أكثرمن مليون عضو، بينما في حالة الأطباء (٢٥٠,٠٠ عضو) والصيادلة (٢٣٥ ألف عضو) والمهندسون (حوالي ٤٠٠,٠٠٠)، فإن الأعداد أقل من المعلمين والتي تضم نوعيات متعددة من المؤهلين علمياً) .. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الظروف القاسية التي يعمل الأطباء في إطارها أدت إلى هجرات متزايدة من الأطباء للعمل المؤقت في دول الخليج أو افريقيا، أو في اتجاه الهجرة الدائمة لبلدان العالم الأول.. **إن هؤلاء يبحثون عن فرص أكبر للحراك الاجتماعي، خارج مصر، في ضوء انخفاض المرتبات، ومحدودية بدلات طبيعة العمل**، إلى جانب شعورهم بالإقصاء/ الإستبعاد عن المشاركة في الحياة العامة، وتجاوب الحكومة المحدود مع مطالب النقابات... هذا ويسود الاعتقاد بين الأجيال الجديدة للأطباء وغيرهم بأن الجدارة والاستحقاق، لم تعد قائمة، وبالتالي لا تتوافر فرص للحراك الاجتماعي، ومن ثم يبحثون عنها خارج وطنهم.

**وبالعودة إلى أن أعضاء النقابات المهنية، قد مثلوا في فترة من الفترات خاصة قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها، تشكيلات الطبقة المتوسطة العليا، فإن هذا الوضع قد اختلف في الألفية الثالثة** (وما بعد ثورة يناير)، وقد كان ذلك نتاجاً للضغوط الاقتصادية المتزايدة عليهم، والتي دفعت البعض – والكاتبة منهم – إلى القول أن الأعداد الإجمالية تتزايد، ولكن الغالبية في "حالة جمود طبقي" من منظور الحراك السياسي والحراك الاجتماعي ... بينما على الجانب الآخر، فإن آراء أخرى تدافع عن قوة الطبقة المتوسطة، وترى انها لم تتراجع، وإنها لا تزال "قاطرة الانطلاق للتنمية"، ولكن المهم هنا ليس الكم وإنما الكيف،أي فاعلية الأدوار والتأثير.

**وهنا قد تكون بعض الملاحظات مهمة، عن علاقة الجماعات المهنية بالحراك السياسي والاجتماعي، وذلك على النحو التالي:**

- **إن اختلافات المصالح، والوعي بالانتماء** بين أعضاء النقابات المهنية –٢٦ نقابة عام ٢٠١٨– هو أمر قائم ويمكن إدراكه، حتى داخل نفس النقابة.. وإذا كانت بعض هذه النقابات/ الجماعات قد اعتادت المشاركة في العمل العام أو التعبير عن آرائها فيما تعلق بالحريات أو الحقوق (الصحفيون، المحامون، المهندسون، الأطباء... وغيرها)، فإن هناك جماعات أخرى لم تنخرط في ذلك، أو تعبر عن رؤاها في قضايا وإشكاليات تواجه الجماعة (من ذلك نقابة المعلمين، ونقابة الزراعيين، والتجاريين.. وغيرها)، كذلك فإن هناك

اختلافات في المصالح والرؤى، داخل نفس النقابة، أما بسبب انتماءات سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اجتماعية بين الأعضاء... **إذن اختلافات المصالح والوعي بالانتماء إلى جماعة مهنية، يمكن أن تؤثر سلباً على فرص الحراك**، وعلى إمكانات التضامن كطبقة متوسطة محركة للسياسة.

- **هناك اختلافات عميقة بين الأعضاء، فيما يتعلق بالخلفية الاقتصادية والاجتماعية**، فالبعض من الأطباء مثلاً ارتقى إلى أعلى بشكل كبير على سلم المكانة الاجتماعية، وتحققت لهم أرباح طائلة من امتلاك المستشفيات الخاصة الاستثمارية، وهم يحرصون على علاقتهم بالدولة، بينما الغالبية ينتمون إلى الطبقة المتوسطة – أو الأدنى في الطبقة المتوسطة.. نفس الحال قائم في الغالبية العظمى من النقابات المهنية، والتي يتدرج أعضاؤها على سلم الدخل، بينما يجمعهم إطار نقابي مهني واحد، **إلا أنهم ليسوا "كتلة واحدة"**.
- **الأمر الثالث اننا حين نتحدث عن حوالي ١٥ مليون عضو في النقابات المهنية، فإننا نتحدث عن حوالي ٣٠ مليون أسرة** (بافتراض ان الغالبية متزوجون ولديهم في المتوسط طفلان على الأقل)، وهذه الاسر تتطلع إلى نوعية حياة كريمة، وإلى تعليم أبنائهم في مدارس خاصة أو متميزة، لمحاولة توفير فرص حراك أو ارتقاء لابنائهم.. والبعض منهم لديه تطلعات– مشروعة – لسكن افضل وفرص اكبر، رغم ضغوط الحياة الاقتصادية، ومنهم من يرى ان العمل السياسي قد يحرك المياه الراكدة، أو الانتماء إلى شبكة تحقق مصالحهم، أو أن توارث المهنة والثروة معاً يحقق الطموحات، أو قد تكون نوعية المواقع التي يشغلها البعض هي التي تخلق الجدارة.. **إذن عوامل مختلفة، أكثر اتساعاً من طبيعة المهنة والخلفية التعليمية، تؤثر على عملية الحراك الاجتماعي.**
- **الأمر الرابع هو تفاعلات العولمة مع عمليات الحراك الاجتماعي وانعكاساتها على أعضاء الجماعات المهنية**، فالتطور التكنولوجي السريع الذي لحق بكل المجالات / قد أثر إيجاباً وسلباً على أصحاب المهنة الواحدة، خلق فرصاً للبعض وأخمد فرصاً أخرى للحراك (وأحياناً العمل) لدى البعض الآخر.. المستفيدون إيجاباً كانوا هؤلاء الذين لديهم مهارات عالية، وكذلك رأسمال يمكنهم من البناء التراكمي أو الصعود إلى أعلى (توفير أجهزة طبية جديدة للمؤسسات الصحية أو التعاون مع شركات أدوية عالمية وغير ذلك)، بينما كان التأثير السلبي ضخماً على فئات مهنية لم تتمكن من تطوير قدراتها ومهاراتها، وما زالت تعمل على أساس تقليدي ثابت (الزراعيون مثلاً).

- هذا إلى جانب أن العولمة خلقت لدى البعض "**الشعور بعدم اليقين في المستقبل**، نتيجة التطور الرقمى والتكنولوجي غير المسبوق وحالة الصحفيون والصحافة الورقية دليل عل ذلك، كذلك الإعلاميون في الإذاعة والتلفزيون والضغوط التي يتعرضون لها.. هناك إذن مشهد مرتبك وتختلط فيه الأمور، نتاج لطبيعة اللحظة الحالية.
- وقد يكون من المهم الإشارة إلى **أن الشباب أقل من ٣٥ سنة، يشكلون حوالي ٤٠٪ من أعضاء النقابات المهنية، وهؤلاء يختلف انتماؤهم الاجتماعي**، والبعض تخرج من جامعات إقليمية (ومحصلة أداء تعليمي مختلف)، ويتوزعون على مختلف أقاليم مصر، والتي يمثل بعضها "نقاطاً ساخنة" للحراك وأخرى تعكس "نقاط باردة"، وكل هذا يصنع فجوات بين الأجيال داخل نفس النقابة، خاصة **وإن الفئات الشابة هذه تتعرض لضغوط اقتصادية شديدة، تؤثر سلباً على الأداء المهني لهم وعلى عملية الحراك.**

**وبإيجاز فإن محصلة الملاحظات السابقة عن النقابات المهنية والسياسة والحراك، تؤكد على عدة أمور:**

- **أولها**: أن الطبقة المتوسطة التي تنتمي إلى جماعات مهنية متنوعة ومتعددة، يفترض فيها أنها الكتلة المحركة للسياسة والتنمية (عدد الأعضاء في هذه الجماعات حوالي ١٥ مليوناً)، ويفترض فيها أيضاً درجة عالية من الحراك السياسي والاجتماعي.
- **ثانيها**: هؤلاء الأعضاء، داخل كل نقابة، يشهدون –في غالب الأحوال – انشقاقات وتوترات بينهم من جانب ومع السلطة السياسية من جانب آخر.
- **ثالثها**: إن الاختلافات بينهم في الخلفية الاجتماعية والسياسية تخلق تباينات في المصالح وفي الوعي بالانتماء الطبقي.
- **رابعها** : تشهد هذه الجماعات درجة من الجمود في الحراك السياسي وفي المشاركة في الحياة العامة، في السنوات الأخيرة، ولعل المشاركة في التصويت بالانتخابات، داخل هذه الجماعات تشير إلى "حالة عزوف".
- **خامسها**: تراجع فرص الحراك الاجتماعي، نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونتيجة لتصاعد عدد أعضاء كل نقابة، والتوسع في الجامعات الإقليمية (والخاصة) من جانب، وتدني العملية التعليمية من جانب آخر.
- **سادسها**: ان دور الجماعات/ النقابات المهنية في تطوير المهنة، وفي تحقيق مصالح الأعضاء وإدارة مصالحهم (المعاشات، التأمينات، الخدمات الصحية...) قد شهدت تراجعاً

في السنوات الأخيرة وتعثر دورهم في التأثير على التشريعات التي تمس مصالحهم. اذن تصاعد أعداد الأعضاء، لم يرتبط بفعالية تذكر في السنوات الأخيرة .. وقد نذهب للقول أن المهنة، أو الموقع الوظيفي، لم يعد مؤشراً رئيساً للحراك، وبالشكل المتعارف عليه.

## د- الأحزاب السياسية والحراك الاجتماعي

إن السيولة التي يشهدها المجتمع، "وعدم اليقين"، خاصة بعد أحداث يناير ٢٠١١، قد أسهما معاً- إلى جانب التطورات التي شهدتها الحياة السياسية بعدها- **في إرباك النخب السياسية، والحياة الحزبية إلى جانب المجتمع المدني والجماعات المهنية والنقابات العمالية.. فقد** انهار الحزب الوطني وتم إلغاء دوره رسمياً، إلى جانب تسمية أعضائه "بالفلول"، واعتبارهم من الخونة والمسئولين عن فساد الحياة السياسية..سنوات محدودة، وعاد بعضهم إلى الحياة السياسية، بالاشتراك في أحزاب جديدة، ثم دخول البرلمان، استناداً على خبراتهم السابقة.. وكان اللافت للنظر **إعلان تشكيل وتأسيس أحزاب سياسية جديدة تخطت المائة حزب**، بينهم أحزاب تابعة لجماعة الاخوان المسلمين، وبعض التيارات الإسلامية، وكان حزب الحرية والعدالة (التابع للجماعة) هو اول من أزيح من الحياة السياسية بعد ثورة يونية، وبقى ضمن التشكيلة الحزبية، ثلاثة أحزاب، تستند على جذور دينية عقائدية، مما تم اعتباره مخالفاً لدستور ٢٠١٤.. **استمرت الأحزاب القديمة، التي تم تأسيسها في الثمانينيات من القرن العشرين، نشطة قائمة في الساحة** (خاصة حزب الوفد) إلا أن الحياة الحزبية ككل تراجعت للغاية، فيما عدا القلة منها التي دخلت الانتخابات البرلمانية ونجحت أن تكون ممثلة، كذلك تأسست أحزاب اخرى داعمة للنظام الجديد، وترتبط بالسلطة والبرلمان، وانتقلت إليها أعداد كبيرة من أحزاب أخرى واذا كنا نهتم في هذا السياق ومن منظور الحراك الاجتماعي، بعلاقة الأحزاب السياسية بالحراك، فإنه من الممكن إبداء الملاحظات التالية:

- إذا **كانت الساحة السياسية تشهد في اللحظة الحالية، رسميا، حوالي مائة حزب**، فإن الغالبية العظمى من هذه الأحزاب، ليست لها برامج وأنشطة، وهي مجمدة لانعرف عنها شيئاً أو هى **منزوعة الفاعلية** بشكل شبه تام.
- **هذه الأحزاب، ورؤساؤها واعضاؤها، مهمشة تماماً**، ولم يكن ذلك بفعل الدولة أو السلطة السياسية، وإنما لأسباب عديدة نابعة من داخلها ولطبيعة قياداتها وغياب برامج لها، وغياب أى دور لها في استقطاب الجماهير (بل وانصرافهم عنها ) كذلك فهى تشهد ازمات

هيكلية ومادية، وضعفاً في عناصر النخبة الذين شكلوا هذه الأحزاب، وليست لديهم في الغالب خبرات سياسية سابقة، ولم يطرحوا اي بدائل.

- **إذن الغالبية العظمى من الأحزاب، قدراتها محدودة للغاية، وبعضها شهد انشقاقات عدة، أو ترحال بعض عناصر النخبة إلى أحزاب أخرى**، وهي غير قادرة على الإندماج معاً كطريق تحقيق بعض الفاعلية (كانت دعوة رئيس الجمهورية لهم عام ٢٠١٨ للتعاون والاندماج معاً لتقوية دورها).
- **ومهم ألا نغفل أن الثقافة السياسية للمصريين عامة، لا تهتم كثيراً بالحياة الحزبية، ومن الصعب استقطاب قواعد جماهيرية لتصبح سنداً لها**، وهي ثقافة تعود جذورها إلى ما بعد عام ١٩٥٢ وتعمقت في عهد كل من السادات ومبارك، على الرغم من فتح الباب للتعددية الحزبية (المقيدة والمراقبة).. وقد كانت الخبرة المجتمعية في فترة حكم الرئيس مبارك (١٩٨١-٢٠١١)، بما حملته من هيمنة الحزب الوطني، واختراق رجال الأعمال للحزب الوطني، وما كان من فساد ونفوذ لدى بعض قياداته وأعضائه..، هذه الخبرة السلبية انعكست على الثقافة السياسية للجماهير بشكل سلبي.
- **إن أحزاباً سياسية تاريخية - مثل حزب الوفد- كان يمكن لها أن تقود العمل الحزبي، لكنها تخلت عن هذا الدور، وشهدت صراعات داخلية شديدة وانشقاقات** وتبادل الاتهامات بين أفراد النخبة.. ثم عاد الحزب مؤخراً لتغيير دمائه، وإجراء انتخابات على رئاسة الحزب وإحداث تغيير هيكلي، إلا أن ذلك لم يوقف التوترات والانشقاقات.
- **بعد ثورة يناير ٢٠١١، اتجهت فئات من الشباب النشطاء، إلى تأسيس أحزاب جديدة، إلا أن الغالبية منهم، انصرفوا عن العمل الحزبي**، وتجمدت أدوارهم السياسية فيما عدا القلة منهم والذين دعمتهم السلطة الجديدة.

**وبإيجاز يمكن أن نقول: إن الأحزاب السياسية التي تحدثت عنها الأدبيات الغربية، باعتبارها قنوات مساندة للحراك السياسي والاجتماعي، وأنها وجه للديموقراطية والتعددية، وتفتح الباب للمنافسة السياسية، يصعب أن نجد لها هذا الدور في الحالة المصرية .. القلة من هذه الأحزاب وقياداتها ، وجدت فرصة للحراك إلى أعلى إلا أنها كانت مدعومة- وما زالت- بالسلطة السياسية، من الواضح أن ما تحدث عنه البعض أنه قد حدث تجريف الحياة السياسية كمحصلة لنظام مبارك، قد أسفر عن هشاشة معظم الأحزاب،ولم تطرح نخباً جديدة، خاصة من الشباب لإحياء الحياة السياسية.**

## الخلاصة

إن مناقشة دور المنظمات الوسيطة ما بين الدولة والمجتمع، والتي ركزنا عليها فما سبق (وهي الجمعيات الاهلية والنقابات/ الجماعات المهنية، والأحزاب السياسية) والتي تعتبرها الأدبيات الغربية أنها قنوات للحراك السياسي والاجتماعي، تكشف لنا عن خصوصية الحالة المصرية ويبرر ذلك عدة أسباب، أهمها مايلي:

١. **ترتبط فعالية هذه المنظمات جميعها، بنوعبة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية** التي تتواجد فيها، بما في ذلك الثقافة المجتمعية، ومن ثم يتأثر تشكلها، وأهدافها، وأدوارها بسياق شامل، وهي تتأثر سلباً وإيجاباً بطبيعة النظام السياسي، والتوجهات الاقتصادية للنظام، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وثقافة المجتمع .. وبالطبع تتأثر بمساحة الديمقراطية وحريات التعبير.

٢. **الأحداث السياسية التي مرت بها مصر، خاصة يناير ٢٠١١**، ويونية ٢٠١٣ وتعاقب المجلس العسكري (بعد تنحي مبارك) وجماعة الإخوان المسلمين، ثم حكم مؤقت لمدة عام بعد إزاحة الإخوان، وانتخاب الرئيس السيسي.. كل هذه الأحداث صاحبها حالة من اهتزاز الاستقرار السياسي والاجتماعي، إضافة إلى مخاطر العنف والفوضى وعدم احترام القانون، والإرهاب، وكل ذلك أثر بشكل سلبي على أداء الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية (المجتمع المدني)، بالاضافة إلى الجماعات المهنية، والاحزاب السياسية.. إن هذه الأحداث خلال الفترة الصعبة من ٢٠١١-٢٠١٨، كان لها تأثيراتها على فعالية المنظمات الوسيطة، وأدوارها في الحراك السياسي والاجتماعي.

٣. **إن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية**، خلال الفترة المذكورة في مصر، أدت إلى تراجع التمويل للجمعيات الاهلية (إضافة إلى معركة التشريع)، وادت أيضاً لانشغال أعضاء الجماعات المهنية بإدارة حياتهم اليومية الصعبة، ومن تراجع المشاركة في العمل العام، هذا بالإضافة إلى الأحزاب السياسية التي اكتفى بعضها بالدعم المقدم من الدولة، وتوقف تمويل بعض الأعضاء لها أو سداد اشتراكات العضوية.

٤. **توجه الأولوية نحو الحفاظ على الأمن القومي في مصر**، قد أسهم هو الآخر في حصار العمل العام، وتراجع الأنشطة والادوار، في كافة المنظمات الوسيطة، إضافة إلى القوانين / التنشريعات التي جسدت هذا الأمر (قانون التظاهر، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية

لعام ٢٠١٧ الذي تم التراجع عنه ٢٠١٨)، الحصار الأمني والتنظيمي للصحافة وحريات التعبير.

٥. **ازاء ذلك أصبحنا أمام عدة مؤشرات تدلل على حالة جمود الحراك السياسي والاجتماعي** من خلال المنظمات الوسيطة على وجه العموم، وهو ما نطلق عليه تجريف النخب السياسية، والذي أثر سلباً على تجديد النخب في مصر، ومحدودية الفرص المتاحة أمام نخب جديدة، ومنها تراجع المشاركة في العمل العام، والاعتماد على أهل الثقة لإدارة الحكم، ومحدودية خبرات قيادات وأعضاء أغلب الاحزاب السياسية للالتحام مع القواعد الجماهيرية.

**وبإيجاز فأن المناخ السياسي والاجتماعي، أصبح يحاصر فرص "الحراك"، ولم يدرك النظام وقياداته قيمة الحراك في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وأضحت قضية تكافؤ الفرص والمساواة وبالتالي الترقي/ والتدرج الاجتماعي استناداً على الجدارة والاستحقاق، أضحت تحدّياً رئيسيّاً أمام السياسة وأمام المجتمع.**

## مناقشة ختامية

إن الصفحات السابقة، تعكس محاولة من الكاتبة، لتحليل حالة الحراك الاجتماعي في مصر، مع التركيز على الفترة من ٢٠١١–٢٠١٨، وقد حرصت على أن يكون عنوان هذا العمل "محاولة لفهم الحراك الاجتماعي".. ويفسر هذا، أن ظاهرة الحراك الاجتماعي في مصر، على الرغم من أهميتها الفائقة، إلا أنها تعرضت لاهمال غريب من جانب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع على السواء.. **وعن الاجابة عن السؤال لماذا لم يحدث اهتمام من جانب الاقتصاديين؟** فقد أشار إليها استاذ علم الاقتصاد المرموق د. جلال أمين، ان الجماعة الاكاديمية قد ركزت على أرقام وبيانات كلية، مثل معدلات الاستثمار والاستهلاك والواردات والصادرات ومعدلات الدخل ....، إلا انها أرقام لا تصلح لتحليل كائن حي مثل المجتمع، ولا يصاحب هذه البيانات أى تفسير للفئات الاجتماعية المتضمنة في البيانات.. ومن ثم لا نستطيع فهم التغيرات في أنماط الاستهلاك أو منظومة القيم، أو السلوك الاجتماعي.

**وعلى الجانب الآخر حين بحثت عن الاجابة لدى علماء الاجتماع تفسر هذا الإهمال لدراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي في مصر**، أشار د. أحمد زايد (مقابلة شخصية ١٦ مارس ٢٠١٩)، وهو أستاذ علم الاجتماع المرموق ، إلى أن موضوعات جديدة "تبدو كالموضة" في مجال التنمية البشرية المستدامة تجذب الباحثين. **ثانيها** تداخل وتعقد الاقترابات لتحليل ظاهرة الحراك الاجتماعي، **وثالثها** قد يكون تفضيلهم لموضوعات سهلة وتتوافر مصادرها. تفسير آخر، قد أكد نفس المعنى أستاذنا في علم الاجتماع، د. محمود الكردي، وقد أضاف أن بعض الباحثين في علم الاجتماع قد يتناولون الحراك الاجتماعي في سياق موضوعات أخرى "لكن دون التركيز على الحراك الاجتماعي".

**والكاتبة التي تنتمي إلى مجال العلوم السياسية، والتي شهدت في مصر نقلة نوعية منذ العقدين الأخيرين في القرن العشرين**، قد كشفت عن اهتمام الجماعة البحثية بالأسس الاجتماعية للسياسة، وهو مدخل مهم لفهم الحراك الاجتماعي، وقاد هذا التوجه أ.د. على الدين هلال منذ منتصف الثمانينيات (وأنا واحدة من طلابه).. ومن ثم كان الاهتمام بجماعات رجال الأعمال وانتماءاتهم الاجتماعية وتضامنهم للدفاع عن مصالحهم، وكذلك كان الاهتمام بالنقابات / الجماعات المهنية، والمجتمع المدني.. وعلى الرغم من أننا كنا على بعد خطوة واحدة، لفهم الحراك الاجتماعي والصعود إلى أعلى أو أسفل في المكانة الاجتماعية، إلا أننا توقفنا عند هذا الحد، فكان من المهم العودة للموضوع.

**إن المجالات البحثية الثلاثة المذكورة - الاقتصاد، والاجتماع والسياسة - لديهم اهتمام مستمر بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة، ولكن التركيز على إمكانات وفرص تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أعلى (أو اسفل) الطبقة الاجتماعية أو المكانة في هرم التدرج الاجتماعي، كان بعداً مهماً وغائباً..** كذلك فإن هذه المجالات البحثية الثلاثة تهتم بالنمو الاقتصادي والدخل الذي أضحى مؤشراً رئيساً للتنمية أو لتعثر وإخفاق جهودها، ولكن لم يقترن ذلك بالحراك المهني والموقع الوظيفي أو تغير مراكز الابناء عن الآباء، كما لم يتم الربط عملياً بين نوعية التعليم والحراك الصاعد والحراك الهابط، أو إن كان الأساس في التدرج الاجتماعي هو توافر الجدارة والاستحقاق.

**صحيح أن العلوم الاجتماعية المذكورة - السياسة والاقتصاد والاجتماع- قد اهتمت بظاهرة البطالة (خاصة بين خريجي الجامعات والتعليم المتوسط)**، لكنها لم تدخل بشكل أعمق إلى أهم الفئات الاجتماعية في الطبقة المتوسطة أو الدنيا، التى تواجه خطر البطالة، ولم تعقد مقارنات بين خريجي الجامعات الأجنبية والجامعات الخاصة من جهة، وبين خريجى الجامعات الحكومية من جهة أخرى من منظور الحراك.. وكل هذا قد شكل ثغرات في فهم ظاهرة الحراك الاجتماعي في مصر، **ودفع إلى القول أننا نشهد ظاهرة توريث الفقر من جهة ومحدودية الفرص، في مقابل توريث الثروة من جهة أخرى واتساع الفرص.**

وإذا كنا قد شهدنا في مصر في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص، اهتماماً بالمنظومة القيمية والتغيرات التي طرأت عليها والوصول إلى حالة اختلال، وعدم التوازن بين الاهتمام بالصالح العام من جهة والصالح الشخصي من جهة أخرى، واهتمت العلوم الاجتماعية المذكورة بذلك (الاجتماع، الاقتصاد، السياسة)، **إلا أن الدراسات الميدانية والتحليلية النظرية، لم توجه اهتماماً يذكر بالعلاقة بين تغيرات القيم والحراك الاجتماعي**، ولم تتوقف كثيراً أمام حالة الإحباط التي انتابت الغالبية، نتيجة لغياب فرص الحراك الصاعد.

**وقد كان الاهتمام بظاهرة الفساد، مكوناً مهماً ضمن التغيرات القيمية، ولكن القلة هي التي تنبهت إلى أن اتساع الفساد، وتدريجياً على مدى عدة عقود، قد أدى إلى "ظاهرة الحراك الاجتماعي الزائف"** أو النفقى تحت الأرض، وأدى إلى حالة ثراء فاحش لدى البعض، وخلق أمامنا "الجيل الثالث من أبناء الفساد".. فساد متنوع ما بين الرشاوى والإتجار في أراضي الدولة والإتجار في المخدرات وغسيل الأموال.. (وهو الفساد الكبير الذي عكس شبكات مصالح قوية بين بعض رجال الأعمال، ووزراء، ومسئولين تنفيذيين كبار وصغار...).. وهذا

الفساد لا شك قد عمق الفجوات الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، واتسعت هذه الفجوات بظاهرة "ترحال الأغنياء"، إلى ما وراء الأسوار العالية، في مجمعات سكنية جديدة.. ومن ناحية أخرى، ففى الوقت الذي اهتمت به كتابات برصد مؤشرات الإسكان الجديد للأغنياء، **فإن الاهتمام الشامل "بظاهرة الحراك المناطقى"، وهو احد الانماط المهمة للحراك الاجتماعي كان غائباً، وشكل ثغرة في الدراسات.**

**هذا وقد اشرنا في متن الدراسة إلى أمرين يتعلقان بالحراك المناطقى، وهما يمثلان مؤشرات للحراك الاجتماعي، أولهما** تحرك الفئات الثرية في أعلى الهرم الاجتماعي، وبعض فئات الطبقة المتوسطة العليا في اتجاه المناطق السكنية الجديدة، وفي المجمعات السكنية ذات الأسوار العالية"الكومبوندات"، إضافة إلى الزحف نحو الغرب في الساحل الشمالي سعياً وراء التميز والخصوصية. **ثانيهما** إن الطبقة الدنيا تشهد انتقالاً أو حراكاً مناطقياً نتيجة الهجرة بحثاً عن فرص عمل في القاهرة أو إحدى المحافظات، والآلاف في بعض العشوائيات انتقلوا إلى مساكن جديدة أعدتها الدولة (منها الأسمرات)، **ولكن الغالبية العظمى ما زالت كما هي أو تبحث عن مكان إقامة في الأحياء الفقيرة** (ارتفع الايجار من ١٠٠٠-١٥٠٠ جنيه مصري).. **إلا أن الإشكالية التي أثرناها ولا تزال تبحث عن إجابة، هي تواجد ٩ ملايين شقة خالية في المجمعات السكنية الجديدة (التجمع مثلاً)، والغالبية من أصحابهم لديهم سكن آخر!!**

**إذن هذه الثغرات البحثية، وغيرها تحتاج إلى مزيد من البحث للتعمق بشكل أكبر في انماط الحراك الاجتماعي في مصر، والتنبه إلى أن الفرص المتكافئة والعدالة تحقق "حالة حراك صحية"، ومن ثم درجة عالية من الاستقرار والتوازن الاجتماعي..** هذا ومن المهم الإشارة إلى تطورات الادبيات الغربية بشأن الحراك الاجتماعي فهناك – كما ذكرنا– مجالات جديدة للبحث، كان من أبرزها العلاقة بين الخدمات الصحية والتأمينات وبين الحراك، كذلك نوعية مخرجات العملية التعليمية في علاقتها بالحراك الاجتماعي، والأسرة والتنشئة الاجتماعية ومسار الحياة ( أو نوعية الحياة ) في علاقتها بالحراك . وهناك دراسات كثيرة اهتمت بمساحة الديمقراطية والحياة الحزبية، وكذلك الحركات الاجتماعية والتفاعلات مع الحراك السياسي والاجتماعي، والشبكات الاجتماعية التى تدافع عن مصالح محددة، وعلاقة الحراك بالمجتمع المدني.. وكلها قنوات، وديناميات في الحياة الاجتماعية والسياسية تقود إلى حراك اجتماعي وسياسي، وخضعت للدراسة والبحث، إلى جانب مؤشرات الحراك المتعارف عليها وهي:

– الدخل ،المهنة، التعليم، الثروة، الإنتماء العائلي.

**إن الدراسة المعنونة "الحراك الاجتماعي في مصر - محاولة للفهم" قد كشفت عن عدة نتائج مهمة، يمكن إيجازها على النحو التالي:**

**١- هناك روافد متعددة، ومتنوعة للحراك الاجتماعي، إلا أن أوزان كل رافد قد اختلفت في الحالة المصرية من فترة زمنية إلى أخرى**، (وكان النظام السياسي وتوجهاته هو العامل الرئيس). ونشير إلى أن التعليم- وهو مؤشر متوافق عليه عالمياً- قد تراجع دوره في مصر منذ العقدين الأخيرين في القرن العشرين،كرافد رئيس للحراك الاجتماعي (حالة العهد الناصري مثلاً)، وهذا التراجع لايستند على البطالة المتصاعدة فقط، وإنما أيضاً بسبب تدني نوعية التعليم وتراجع المهارات والقدرات المطلوبة، تحت ضغط تعثر عملية التنمية والزيادة السكانية.

**٢- تناولنا من بين روافد أو مؤثرات الحراك الاجتماعي في مصر،أهمية الثقافة وتأثير القيم**، وقد اتجهت المنظومة بأكملها إلى حالة من "الخلل"، وتراجع احترام القواعد القانونية، وحالة الفوضى والعنف التي اجتاحت المجتمع المصري، بعد أحداث يناير ٢٠١١.. وقد كشفنا ضمن ذلك عن أمرين مهمين، **أولهما** ما أشارت إليه دراسة ميدانية عن القيم في المجتمع المصري، إلى أن غالبية العينة تعتبر أن "**الدولة غير عادلة**"، وأن لديهم إحباطاً لغياب الفرص المتكافئة، **ثانيهما** تصاعد ظاهرة الفساد إلى حد اعتباره "النفق غير الشرعي" للحراك الاجتماعي، وكان الاستيلاء على أموال الدولة (وغير ذلك) أهم المسالك التي قادت البعض إلى قمة الهرم الاجتماعي.

**٣- الدراسة كشفت عن ضيق فرص وقنوات الحراك الاجتماعي في مصر، لم تكن حالة التعليم أو البطالة وحدهما التفسير، بل أيضاً المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية**، التي هددت استقرار المجتمع المصري.. ونشير هنا إلى الأحداث التي لحقت بثورة يناير ٢٠١١ ، وحكم الاخوان لمدة عام واحد، ثم ثورة يونية وما لحق بذلك من عنف وإرهاب، وما صاحب الخروج من هذا النفق المظلم، من تعثر جهود التنمية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة.. وكان المخرج من ذلك الإصلاح الاقتصادي والاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وما تبع القرارات الاقتصادية الجريئة (نوفمبر ٢٠١٦) من ارتفاع كل الأسعار (الغاز والبنزين والكهرباء والسلع الغذائية والخدمات)..ولا شك ان ذلك الوضع قد ترتب عليه أحياناً "الحراك إلى أسفل"، في الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة وكذلك الطبقة الدنيا، أو "حالة جمود في الموقع والمكانة الاجتماعية".

**٤- أوضحت الدراسة دور الدولة في السنوات الأخيرة في مواجهة ضيق فرص الحراك، وهي إن كانت لم تشر في خطابها الرسمي إلى تعاملها مع الحراك الاجتماعي، وإنما حرصت على توظيف مصطلح "توفير الحياة الكريمة"**، إلا أنها تبنت برامج الحماية الاجتماعية..

أشرنا إلى برنامج تكافل وكرامة، والذي يستهدف حوالي ٢٣٪ من السكان، واستفاد منه حتى مطلع عام ٢٠١٩ حوالي ١٣ مليوناً ضمن الأسر التي توجه إليها .. أشرنا أيضاً إلى برامج مميزة للخدمات الصحية، كان أبرزها "مائة مليون صحة"، وهي مبادرة رئيس الجمهورية للتعامل مع انتشار فيروس سي، وكذلك كان – ومازال برنامج الجراحات العاجلة– من أهم البرامج الصحية.. وهنا نشير إلى أن الصحة التي اهتمت بها الأدبيات العالمية، باعتبارها ضمن المؤثرات التي ترتبط بالحراك الاجتماعي، فإن خروج قانون التأمين الصحي الشامل، سوف يدعم ذلك.. وفي نفس هذا السياق، كان اهتمامنا بعملية تطوير التعليم؛ حيث إن التفاوتات الشديدة بين التعليم الخاص الأجنبي وبين التعليم الحكومي، بدت أهم تحديات المساواة وتكافؤ الفرص، والتي تسد قنوات الحراك الاجتماعي أمام الغالبية.

٥– وقد كانت لدينا وقفة خاصة في الفصل الخامس والأخير، مع السياسة والحراك الاجتماعي في مصر.. فمن ناحية كانت توجهات النظام السياسي واختلافها من عهد إلى آخر عاملاً رئيساً له انعكاساته على الحراك الاجتماعي، سواء العهد الناصري أو فترة حكم السادات أو فترة حكم مبارك (١٩٨١–٢٠١١) وما بعد ذلك.. فسنوات حكم عبد الناصر التي شهدت توجهات اشتراكية، واتساع بيروقراطية الدولة، والتعليم المجاني، وتعيين الخريجين، قد ارتبطت بحالة حراك اجتماعي غير مسبوقة ووزن كبير للتعليم.. وحين اختلف السادات عن هذا المسار، واتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي، شهدنا زمن التعددية الحزبية (المقيدة) وموجات من الهجرة إلى دول الخليج، وتأسيس شركات وبنوك خاصة، فكانت ظاهرة الحراك الصاعد.. أما سنوات حكم مبارك فقد شهدت– من منظور اهتمامنا بالحراك الاجتماعي– توسعاً كبيراً في تأسيس الجامعات الإقليمية، وضغوط سكانية متزايدة على كل الخدمات، وتزاوج السلطة بالثروة، وتأثيرات كبيرة لشبكات مصالح. **شهدت أيضاً هذه الفترة غياب العدالة في توزيع الموارد بين المحافظات والاقاليم، وبالتالي تفاوتات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين محافظات الوجهين القبلي والبحري**، واتساع الفجوات بين الفقراء والأغنياء (وظاهرة المجمعات السكنية بأسوارها العالية) ثم تابعنا الأحداث السياسية عبر الفترة من ٢٠١١–٢٠١٩، **والتوجه لإعادة الاستقرار، وبروز الحراك الاجتماعي والتشكل الطبقي في مشهد مرتبك للغاية.. اهتم هذا الفصل الأخير بالحركات الاجتماعية، والاحتجاجات والاعتصامات، ثم وجه اهتمامه إلى المنظمات الوسيطة** – الأحزاب، النقابات المهنية، المجتمع المدني– للتعرف على وزنها في الحراك الاجتماعي حتى اللحظة الحالية، وهو ما أدى إلى فهم العوامل الرئيسة

والأخرى المساندة في علاقتها بالحراك السياسي والاجتماعي.

٦- **لقد كنا في هذه الدراسة نتوقف أمام بعض مؤشرات الحراك الاجتماعي - وكان أهمها نوعية التعليم والدخل والمهنة** - ونؤكد على تجنب التعميم، فهناك تفاوتات ضخمة داخل الشرائح التي تنتمي إلى المهنة نفسها، من محامين وأطباء ومهندسين، وإعلاميين ومعلمين، غيرهم من أصحاب المهن، الذي يشكلون الطبقة المتوسطة في مصر.. إن التفاوتات الضخمة في الدخل/ الثروة، بين الأطباء مثلاً، نموذج مهم يبرز عدم المساواة، ومن ثم فإن الوعي بالانتماء الاجتماعي لجماعة مهنية (وهي هنا الأطباء) غير قائم (وتضارب المصالح هي أحد الأسباب).. **وفي هذا السياق تبدو لنا أهمية التنشئة الاجتماعية وطبيعة الأسرة**، ففي حالة الأطباء على سبيل المثال، وهي حالة مهمة للغاية يبدو أمامنا أمرين، **أولهما** توارث المهنة من الأب إلى الابن.. وهكذا، **ثانيهما** توارث الثروة أو الدخل، والذي ييسر كثير من الصعاب في المسار المهني.. ويمكن أن نشير أيضاً إلى تفاوتات نوعية التعليم العالي بين جامعات حكومية، وتحديداً بين العاصمة والأقاليم.. وهذه النتيجة وحدها، تستحق دراسة عميقة شاملة تقترب كثيراً من الحراك الاجتماعي في مصر.. **ونحن هنا نبحث عن الإجابة على سؤال مهم، وهو : كيف تتحالف الأصول العائلية مع المواقع الوظيفية؟ وهل هنا يستند الحراك على مبدأ الجدارة والاستحقاق.**

٧ - إن أحد النتائج الأولية المهمة لهذه الدراسة، والتي تستحق المزيد من الاهتمام، **هي الحراك الاجتماعي عبر الشرائح داخل الطبقة نفسها، حتى تبدو الطبقة الواحدة (الوسطى أو الدنيا) كأنها تتكون من عدة طبقات**، ومن ثم نجد البعض يستخدم تعبير "الطبقات الوسطى".. وإذا كان هذا نتيجة أولية للدراسة أو انطباع يستند على خبرة، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق.. إلى جانب ذلك فإن الدراسات الميدانية (من خلال مقابلات شخصية أو استبيان) في بعض المجتمعات قد سعت إلى "اختبار أنواع/ أنماط الوعي بالذات" والادراك للجماعة التي ينتمي إليها الأفراد (في العينة) وقدمت لنا نتائج مدهشة تخالف التوقعات.. وهو بعد مهم لم يحظ بدراسة واحدة في مصر.. هنا أيضاً يمكن أن نلفت اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية نحو اتجاهات بحثية ثرية، تطورت في المجتمعات الغربية، تربط بين مسار الحياة Life Course وبين الحراك الاجتماعي، وهو ما يعني تمتع الأفراد - في الأسرة والمجتمع المحلي والسوق - بالموارد المتاحة لهم، ويدخل ضمن ذلك المعرفة، وطبيعة العلاقات العائلية، والتمتع بالمزايا الصحية والرعائية.. وبإيجاز فإن مسار الحياة يعني تأثر حياة

الفرد/ الأفراد بالأسرة والسياق الاجتماعي ككل وهو ما يصنع فوارق كثيرة في فرص الحراك الاجتماعي.

٨ – **وعلى الجانب الآخر فإن الدراسة هذه "الحراك الاجتماعي في مصر – محاولة للفهم"، قد لفتت الاهتمام إلي اختلافات بين الأقاليم في فرص الحراك الاجتماعي المتوافرة**، وفي التشكل الطبقي ولعل المقارنة الشائعة بين الوجهين البحري والقبلي في مصر ، تكشف عن عدم المساواة في تخصيص الموارد المتاحة بين المحافظات، وبين الوجهين البحري والقبلي (الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية)، ويمتد ذلك إلى سوق العمل والوظائف المتاحة، والفرق في الفرص المتاحة للحراك بين الذكور والإناث، وفي الثقافة والقيم.. وقد لفتنا في متن هذه الدراسة، إلى تقرير ممتاز صدر عام ٢٠١٧ بعنوان "حالة الأمة – الحراك الاجتماعي في بريطانيا"، تم مناقشته في البرلمان البريطاني والذي طرح مقارنة بين مختلف الأقاليم الجغرافية في بريطانيا، للتعرف على فرص الحراك الاجتماعي.. وقد توصل هذا التقرير إلى رصد اختلافات كبيرة وفقاً لنوعية التعليم، وطبيعة سوق العمل، والاستثمارات، وتفاوت نوعية السياسة الصحية، والثقافة ووفقاً للخبرات والقدرات.. **وهذا التقرير ينبهنا إلي أهمية تخطي معيار الدخل والموقع الوظيفي، والدخول في نوعية الخدمات المتاحة** (الصحية والتعليمية)، والاهتمام بالمساواة وتوزان تخصيص الموارد المتاحة بين الأقاليم.. وببساطة فإن التقرير البريطاني المذكور يحفزنا للاهتمام بالسياسات في المحليات، **والانطلاق من "المحليات الأقل حظاً في الحراك".**

**وبإيجاز ينبغي أن نتخطى في دراساتنا وتقاريرنا، مسألة الاعتماد فقط على مؤشرات النمو في كل محافظة، أو مجرد الاعتماد على خريطة للمحافظات في مصر، تحدد ترتيباً لتلك الأكثر فقراً**، وإنما من المهم أن يقترن ذلك بالإجابة على سؤال لماذا؟ أي التطرق إلى نوعية الخدمات الصحية والتعليمية في كل محافظة، وطبيعة الثقافة ومسئولية الأسرة، والشرائح والفئات الاجتماعية.. هناك حالة حراك بلا شك، ولكننا لا نعلم تحديداً طبيعتها ووزن العوامل التي ارتبطت بها. مهم أيضاً أن نعرف "حراك المسافات القصيرة" لمن يعانون الفقر، ونستدل – من خلال تقييم علمي موضوعي – إن كانت برامج الحماية الاجتماعية، أو برامج التدريب والتأهيل وتوفير فرص العمل، قد انعكست بالإيجاب على المستفيدين (فيحدث الحراك لمسافات قصيرة أو إن كانت توفير حياة كريمة فقط).. لا يكفي بيانات رقمية تشير إلى أعداد إجمالية من المستفيدين، ولا نسبة الذكور والإناث، وإنما **إجراء التقييم المذكور، سوف يكشف عن الحراك في سياق عملية تغيير اجتماعي.**

وفي النهاية نقول: إذا كان **هناك توافق حول أهمية الحراك الاجتماعي**، وفي كل مجتمعات العالم، باعتبار أنه يسهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويشكل مسار الحياة للبشر، **إلا أنه يكاد لا يوجد أي توافق حول أي حد من الحراك مطلوب** (أو هذا القدر من الحراك الصحي اللازم للمجتمع).. ولكن هذا القدر من الحراك يرتبط بإعمال قواعد ومبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، وبقدر احترام السياسات العامة للدولة لمساواة المواطنين في الحقوق، والاهتمام بالكيف – أي نوعية السياسات – وليس الكم، بقدر ما يكون هناك حراك اجتماعي يفتح الأبواب "للجدارة والاستحقاق".

إن د. نعمت شفيق، في محاضرتها الممتازة في الجامعة الأمريكية، في مارس ٢٠١٩، قد لفتت إلى أن العقد الاجتماعي الناجح، هو الذي يوفر أكبر قدر من الإنصاف للجميع ، إلا أن التعليم كطريق للحراك الاجتماعي – كما ذكرت – قد توقف لصالح عوامل أخرى، **وأصبح الدور الأكبر لنجاح الأفراد في استثمار ثروة الأسرة وشبكة العلاقات والمعارف.. إلا أنها ترى – وهي أستاذة الاقتصاد المرموقة وعميد كلية لندن للاقتصاد – أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر تقلصت مع برامج تكافل وكرامة**". إلا أن الكاتبة ترى، أن مجرد السعي من جانب الحكومة لتوفير حياة كريمة في الفئات الدنيا لا يصنع الحراك الاجتماعي المأمول.. وإن كنت أوافقها الرأي في أن معاناة الطبقة المتوسطة – أو بعض الفئات منها – جعلت الهبوط إلى أسفل أكثر من الصاعدين إلى أعلى ، وذلك في ظاهرة جديدة، يطلق عليها البعض "محدثي الفقر"، وذلك في مقابل "محدثي الغنى" (أو محدثي النعمة كما يجري على ألسنة العامة).

**وإذا كان المثال السابق، يعكس اختلاف الرأي بين بعض الباحثين على "الحد المطلوب من الحراك الاجتماعي"، خاصة في المجتمعات التي تشهد عثرات في التنمية، فإن ذلك يقودنا بالضرورة، إلى التأكيد في- النهاية – على أهمية دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي في مصر، وذلك بشكل شامل وعلمي، يوثق هذه الظاهرة – اعتماداً على بيانات دقيقة – ويقيم الحراك إلى أعلى، والهبوط إلى أسفل.. ونتمنى أن نصل إلى صياغة خريطة تنموية، لا تتحدث فقط عن الأقاليم الجغرافية الأكثر فقراً، والأكثر نمواً، وإنما ترسم لنا "النقاط الساخنة والنقاط الباردة" في عملية الحراك الاجتماعي في مختلف المحافظات، وتفسر لنا لماذا الحراك الهابط والحراك الصاعد؟**

## المراجع:


١ – د. جلال أمين، مقابلة شخصية (إبريل ٢٠١٧)، القاهرة.

٢– د. أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠١٣).

٣ – راجع كتابات الدكتور سيد الحسيني، د. محمد أبو مندور، عن البناء الطبقي في الريف المصري، في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

٤ – أنتوني جدنر، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ٢٠٠٥) ص. ص ٣٤٩ – ٣٥١.

٥ – مفهوم الحراك الاجتماعي، في : Wikipedia.

٦ – راجع أنماط الحراك الاجتماعي، في : نفس المراجع.

راجع أيضاً في بنك المعرفة المصري: Social Mobility, Britannica School, London

٧ – انتوني جدنر، م. س. ذ ، ص ص ٣٨٦ – ٣٩٩.

8- Perception of Equality and Unequality, the world Bank, (Wachigton: 2015).

٩– د. أحمد موسى بدوي ، م.س.ذ، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

١٠– بخصوص صعوبة تعريف التغير الاجتماعي، راجع، انتوني جدنر، م.س.ذ، ص ص ١٠٤ – ١٠٦.

١١– د. جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن، الطبعة الخامسة، دار الشروق، (القاهرة : ٢٠٠٥) ص ص ١١ – ١٤.

١٢ – بخصوص الدراسة الميدانية في أندونيسيا حول إدراك الذات، راجع: World Bank, op.cit.

١٣ – د. جلال أمين ، م.س.ذ، ص ١٩.

١٤ – المرجع نفسه، ص ص ٢٠ – ٢١.

١٥– دنيس كوشي، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ص ص ٦٧ – ٦٨.

١٦– د. أحمد زايد، محرر وباحث رئيسي، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، (جامعة القاهرة: ٢٠١٣) ص ص ١٥ – ١٨.

١٧ – المرجع نفسه، ص ٢٠.

١٨ – المرجع نفسه، ٢٧.

١٩ – المرجع نفسه، ص ص ٣٣ – ٣٩.

٢٠ – تضم الدراسة الميدانية ضمن العمل المذكور ٢٠٠٠ مفردة، لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، من الذكور والإناث، موزعين على الحضر والريف. لمزيد من التفاصيل عن اختيار العينة، راجع: ص ص ٥٢ – ٥٤.

٢١ – د. عبد الفتاح الجبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة: ٢٠١٠)، ص ص ١٧ – ١٨.

٢٢ – المرجع نفسه، ص ٢٥.

٢٣ – د. أحمد زايد، م.س.ذ، ص ص ٣٨ – ٤٤.

٢٤ – جريدة الأهرام، (القاهرة: ٨ ديسمبر ٢٠١٨).
٢٥– د. جلال أمين، م.س.ذ، ص ٢٠.
٢٦– بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قوة العمل والبطالة في مصر، ٢٠١٨.
٢٧ – د. أماني قنديل، محرر وباحث رئيس، دور المنظمات الأهلية العربية في مواجهة المخاطر الاجتماعية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة : ٢٠١٤) ص ص ١٥ – ٧١.
٢٨ – تصريح رئيس الوزراء، مؤتمر تكافل الثالث، (القاهرة : ٢٢ نوفمبر ٢٠١٨).
٢٩ – تصريح وزيرة التضامن الاجتماعي، المصري اليوم (القاهرة: ٢٣ نوفمبر ٢٠١٨).
٣٠ – تصريح رئيس الوزراء، جريدة المصري اليوم، (القاهرة: ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨).
٣١ – تصريح وزير المالية عن تحمل الدولة مليارات لدعم رغيف الخبر، جريدة الأهرام (القاهرة: ١٤ نوفمبر ٢٠١٨).
٣٢– رئيس اتحاد المعاشات، جريدة الأهرام (القاهرة: ٢٠ يناير ٢٠١٩).
٣٤– بيان رئيسة الاتحاد المصري للتمويل (القاهرة: ٩ ديسمبر ٢٠١٨).
٣٥ – المصدر نفسه.
٣٦– تصريح وزيرة التضامن الاجتماعي، المصري اليوم (القاهرة: ١١ ديسمبر ٢٠١٨).
٣٧– بيان تعداد السكان، نتائج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (القاهرة: ٢٠١٧).
٣٨– بيان رسمي لوزارة التنمية المحلية، جريدة المصري اليوم (القاهرة: ٢٠ يناير ٢٠١٩).
٣٩– بخصوص انعكاسات آثار تعثر التنمية على الحراك الاجتماعي وأنماطه، راجع د. أحمد موسى بدوي، م.س.ذ، ص ٢٣٨.
٤٠– راجع أول دراسة (وما تلاها) عن جماعات رجال الأعمال في مصر، في: د. أماني قنديل، صنع السياسة الاقتصادية في مصر١٩٧٤ – ١٩٨١، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة: ١٩٨٥)، ص ص ٤٦٦ – ٤٨٢.
41- Scotty Marshall, Oxford Dictionary of Sociology, Oxford University Press, (2005), pp 62 – 64.
٤٢ – د. زياد عقل، الحركات الاجتماعية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (القاهرة: ٢٠١٧).
43 - State of the Nation, Social Mobility in Great Britain, (London: 2017).
44- Kate Nash, Political Sociology, globalization, Politics, and Power, Blackwell Publishers ins Massachusetts, 2000, pp 4-30.
٤٥ – راجع بهذا الخصوص تقرير الاسكوا عن الطبقة المتوسطة في البلدان العربية، قياسها ودورها في التغيير، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغربي آسيا، (بيروت: ٢٠١٤).
٤٦ – راجع بخصوص تطور أدبيات المجتمع المدني: د. أماني قنديل، أي دور يلعبه المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة: ٢٠١٢).

47- Menander Hicks (and others) the Handbook of Political Sociology, Cambridge University Press, 2005, pp 2 – 5.

٤٨ – د. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر، ٢٠١١ – ٢٠١٧، (دار نوبار، القاهرة: ٢٠١٧).

٤٩ – المرجع نفسه، ص ص ١١٩ – ١٢٠.

٥٠ – المرجع نفسه، ص ٥٩ – ٦١.

٥١ – د. أماني قنديل، دور المنظمات الأهلية العربية..، م.س.ذ، ص ص ١٥ – ٣٠.

٥٢ – د. أماني قنديل، الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر، دراسة حالة نقابة الأطباء، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، (القاهرة: ١٩٩٥) ص ص ١٠ – ١٥.

٥٣ – المرجع نفسه ، ص ص ٣٢ – ٣٥.

٥٤ – نتائج انتخابات نقابة الصحفيين في مارس ٢٠١٩، المصري اليوم، (القاهرة: ١٦ مارس ٢٠١٩).